



تطوير وتعزيز
الوصول الحر
مبادئ توجيهية للسياسات



تأليف

آلما سوان

ترجمة

د. سليمان بن سالم الشهري د. عبدالرحمن أحمد فراج

الرياض

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م





تطوير وتعزيز

الوصول الحر

مبادئ توجيهية للسياسات

تأليف

آلما سوان

ترجمة

د. سليمان بن سالم الشهري   د. عبدالرحمن أحمد فراج

الرياض
١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

ⓒ **مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، ١٤٣٨هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سوان : الما

تطوير وتعزيز الوصول الحر : مبادىء توجيهيه للسياسات. / الما سوان ، - الرياض ، ١٤٣٨هـ

.. ص ؛ .. سم

ردمك: ١-٨٩-٨٠٤٩-٦٠٣-٩٧٨

١- البحث العلمي   أ.العنوان

ديوي ٠٠١,٤٢   ١٤٣٨/٦٤٢٣

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٦٤٢٣

ردمك: ١-٨٩-٨٠٤٩-٦٠٣-٩٧٨

هذه ترجمة مرخصة لكتاب:

Swan, Alma

Policy guidelines for the development and promotion of open access. Paris: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, 2012. (Open Guidelines Series).

© حقوق الطبعة محفوظة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٧

تعبر كافة محتويات هذه الوثيقة والتعليقات الواردة عليها من المترجمين عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المدينة.

جميع الحقوق محفوظة



مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

ص.ب. ٦٠٨٦ الرياض ١١٤٤٢

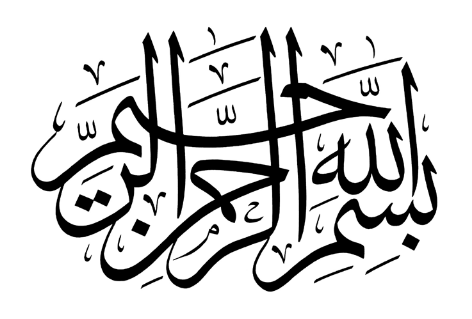
هاتف: ٠١١٤٨٨٣٤٤٤ - ٠١١٤٨٨٣٥٥٥ - فاكس: ٠١١٤٨٨٣٧٥٦

المملكة العربية السعودية

الموقع الالكتروني: www.kacst.edu.sa

إصدارات المدينة: publications.kacst.edu.sa

البريد الالكتروني: awareness@kacst.edu.sa



الإهـداء

إلى جميع المهتمين بالإتاحة الحرة للمعرفة العربية

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة

تقديم

يتّسم العصر الذي نعيشه اليوم بالابتكارات والتطور العلمي والتقني المذهل، مما جعل العالم يبدو قرية عالمية صغيرة تنتقل فيها المعلومة خلال ثوان في كل أرجائها، حيث ساهمت الثورة المعلوماتية في دخول العلم بنظرياته وتقنياته المختلفة فغيرت الكثير من المفاهيم والأنماط الفكرية في معظم نواحي الحياة البشرية.

وفي خضم هذا التسارع المعلوماتي والتقني، وإنتاج العديد من آليات التصنيع والمعرفة عبر أوعية النشر المتعددة، فقد تصاب بالدهشة إذا علمت أن محصلة الثقافة العلمية لدى الانسان العربي تكاد تصل الى ما يعرف " بالندرة ".

من هنا جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م لتبرز الدور الذي تبنته مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في نشر الثقافة العلمية بما يحقق الهدف المنشود في تبسيط مفردات العلوم والتقنية، والإسهام في تنمية المواهب الوطنية للانخراط في مجالات العلوم والتقنية استجابة لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م وتحقيق أحد المرتكزات الاساسية في رؤية ٢٠٣٠ م.

ويأتي هذا الإصدار ضمن إصدارات المدينة الموجهة الى عموم القراء الكرام لتعميق الثقافة العلمية، وإثراء المكتبة والمحتوى العربي بالمعلومات التقنية الحديثة وتشجيع الإبداع العلمي بين أفراد المجتمع.

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

مقدمــة المترجمين

تعد ترجمة هذا الدليل بالغة الأهمية فى هذه المرحلة من مراحل تطور النشر العلمي في المجتمع العربي؛ حيث زاد في الفترة الأخيرة عدد الدوريات العلمية المتاحة وفقًا للوصول الحر، كما زاد عدد المستودعات والمكتبات الرقمية المتاحة وفقا لنفس المبدأ، وبصفة خاصة في الجامعات العربية. وقد توجت هذه التطورات بإطلاق مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي التي تكمن رؤيتها الرئيسة في « تعزيز المحتوى العربي الرقمي إنتاجاً واستخداماً» وهو الأمر الذي لا يمكن تحققه - بقطع النظر عن نمط هذا المحتوى من الدوريات والكتب والموسوعات والمعاجم، ... - إلا عن طريق أحد المبادئ المهمة في الأرشفة والنشر العلمي المعاصر وهو الوصول الحر.

وقد صدر هذا الدليل عام ٢٠١٢م عن مؤسسة اليونسكو، وذلك في إطار جهودها في بناء مجتمعات المعرفة عن طريق تعزيز الوصول الكامل للمعلومات والمعرفة عبر تقنيات المعلومات والاتصالات. ويعد هذا العمل دليلاً شاملاً للسياسات الخاصة بتطوير وتعزيز الوصول الحر، والمقصود به أن يكون أداة توجيهية لواضعي السياسات العلمية ومتخذي القرار على المستويين الوطني والدولي. كما أنه يمكن استخدامه من قبل الباحثين — وهم أحد أبرز الأطراف الفاعلة في الاتصال العلمي، كمؤلفين ومستفيدين –كنص أساس عن الوصول الحر والسياسات الخاصة به.

والهدف العام لهذا الدليل هو تعزيز الوصول الحر بين الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو، عن طريق تيسير الإلمام بجميع القضايا ذات الصلة بالوصول الحر؛ هذا فضلا عن الأهداف المخصصة فيما يتصل بمراجعة الواقع الحالي للوصول الحر إلى المعلومات العلمية، والإسهام في اختيار السياسة الملائمة للوصول الحر، وتيسير اعتماد سياسة الوصول الحر هذه لدى مؤسسات تمويل البحث العلمي. وهكذا فإنه يمكن استخدام «المبادئ التوجيهية» التي بين أيدينا بوصفها وثيقة رئيسة عن الوصول الحر والسياسات ذات الصلة به.

وينتظم الدليل في تسعة فصول، يتصدرها ملخص تنفيذي يقدم نظرة عامة إلى مكوناته والإسهام في الإلمام السريع بها، بالرغم من أنه من المفيد أن يقوم القارئ الكريم بقراءة هذه المكونات بالتفصيل. وقد تناولت الفصول التسعة — على التوالي - تطور

الوصول الحر للمعلومات والبحث العلمي، وأساليب الوصول الحر، وأهميته، ومنافعه، والنماذج الاقتصادية للاتصال العلمي، وحقوق التأليف والترخيص، واستراتيجيات تعزيز الوصول الحر، والإطار العام لسياسات الوصول الحر، وخلاصة للمبادئ التوجيهية ذات الصلة بهذه السياسات.

ويقدم الدليل في نهايته قائمة وراقية مختارة، ومسرد بالمصطلحات والمختصرات الرئيسة المستخدمة، ونماذج من الأنماط المختلفة من سياسات الوصول الحر على مستوى كل مؤسسات التمويل والمؤسسات العلمية (ملحق١)، وثلاثة قوالب جاهزة من تلك السياسات للاستئناس بها عند وضع سياسة للوصول الحر (ملحق٢) . وأخيرًا استبانة لاستطلاع آراء القراء الكرام حول مدى وفاء الدليل بمهامه التي نشر من أجلها.

أما مؤلفة العمل الدكتورة آلما سوان Alma Swan ، فهي إحدى أبرز الباحثين على مستوى العالم في مجال الاتصال العلمي والوصول الحر، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة ساوثهمبتون في مجال علم الأحياء الخلوي، وتحمل درجة الماجستير في مجال إدارة الأعمال من جامعة ويرويك. والدكتورة سوان هي المدير التنفيذي لمؤسسة «رؤى رئيسة» Key Perspectives للاستشارات في مجال الوصول الحر بالمملكة المتحدة، كما أنها مديرة إدارة برامج التوعية الأوربية لتحالف النشر العلمي والمصادر الأكاديمية Scholarly Publishing and Academic Resources Coalition . إضافة إلى ذلك، تقلدت الدكتوره سوان مناصب إدارية وأكاديمية عديدة؛ فهي أستاذة زائرة في كلية الإلكترونيات وعلم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون، وفي أحد أبرز المدارس الجامعية في مجال إدارة الاعمال في المملكة المتحدة وهي «كلية وارويك لإدارة الأعمال» Warwick Business School . وللدكتورة سوان عدد كبير من المؤلفات والأبحاث في مجال الوصول الحر يربو على الثلاثين عملاً بحثيًا، ومن بينها هذا الدليل الذي بين أيدينا.

إننا نقدم هذه المبادئ التوجيهية لسياسات تطوير وتعزيز الوصول الحر، لعموم الباحثين العرب في التخصصات العلمية المختلفة، واختصاصيي المكتبات والمعلومات، والقائمين على النشر العلمي في الجامعات والجمعيات العلمية والهيئات التجارية، والمسؤولين ومتخذي القرار في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي على المستويين الوطني والإقليمي؛ عسى أن يجدوا فيه بغيتهم لتحقيق الوصول الحر والارتقاء

- من ثم - بمستوى إنجاز الدراسات العلمية وكفاءتها وفعاليتها، وزيادة تألق البحث العلمي والإفادة منه وتأثيره؛ وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية العلمية والتقنية الاقتصادية للعالم العربي في هذه المرحلة الزمنية العصيبة التي تتطلب تضافر جميع الجهود لتجاوزها.

ولا يفوتنا في هذا المقام توجيه وافر الشكر والعرفان بالجميل إلى منسوبي إدارة النشر العلمي بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وعلى رأسهم سعادة الدكتور منصور الغامدي والأستاذ عبدالعزيز أبو عبيد والأستاذ سعيد الدوسري والأستاذ مفرح العسيري، والشكر موصول لجميع أفراد كتيبة العمل المعاونة في الإدارة. كما نوجه وافر الشكر وبالغ التقدير لأستاذنا أ. د. جمال الفرماوي الذي قرأ المسودة الأخيرة من هذا العمل وأبدى ملاحظاته القيمة عليها، فله منا عميق الثناء ووافر الدعاء. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المترجمان

تصديـــــــــــــر

تكرس اليونسكو جهودها، كما جاء في الميثاق التأسيسي لها، للحفاظ على المعرفة والعمل على نموها وانتشارها، ولذا فإن جزءًا من رسالتها هو بناء مجتمعات المعرفة عن طريق تعزيز الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة عبر تقنيات المعلومات والاتصالات. ويشارك "قسم مجتمعات المعرفة" بقطاع الاتصال والمعلومات بالمنظمة، في تعزيز حضور اللغات المتعددة في الفضاء المعلوماتي، ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات، وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بمجتمع المعلومات، وحفظ التراث الوثائقي، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في مجالات التربية والعلوم والثقافة بما في ذلك الوصول الحر للمعلومات العلمية والبحث العلمي. ويقع الوصول الحر موقع القلب من الجهود الشاملة التي تبذلها المنظمة لبناء السلام في عقول الرجال والنساء.

ويحظى الباحثون والدارسون من جميع أنحاء العالم من خلال الوصول الحر، بالوصول المتنامي إلى المعرفة، وتحظى المطبوعات بمزيد من التألق والقرائية، وزيادة التأثير المحتمل للبحث العلمي. كما تؤدي زيادة الوصول إلى المعرفة وتشاطرها إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، وتفعيل الحوار بين الثقافات، وإشعال وقود الابتكار. وقد اعتمدت استراتيجية اليونسكو للوصول الحر المصدّق عليها من قبل المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين بعد المئة، واعتمدها كذلك المؤتمر العام السادس والثلاثون، للدول الأعضاء نظاماً للمشورة في سياسات الوصول الحر كمجال ذي أولوية رئيسة من بين الموضوعات الأخرى. وهذه المبادئ التوجيهية التي بين أيدينا ناتجة عن عملية متواصلة قامت بها أمانة اليونسكو ودكتورة آلما سوان الخبيرة البارزة في مجال الوصول الحر، لمراجعة التقرير الأولي المستند إلى التشاور عبر الإنترنت بين أعضاء جماعة الوصول الحر* (وهي إحدى شعب جماعات المعرفة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS) وطرحه للتحكيم العلمي فى سبتمبر ٢٠١١م .

و إنني أعتقد أن هذه الوثيقة الشاملة ستكون مفيدة بصورة عامة لمتخذي القرار وصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي. ومع ذلك، فينبغي التأكيد هنا أن

---

* وهي جماعة إلكترونية مفتوحة على الإنترنت، متاحة على المسار: http://www.wsis-community.org/pg/groups/58145/open-access/ . (المترجمان)

المبادئ التي تتضمنها هذه الوثيقة من المفترض استخدامها بصورة استشارية، وليس بصفة إلزامية أو معيارية. إضافة إلى ذلك، فإنني آمل أن يكون هذا الدليل أداة مرجعية لجميع هؤلاء الذين حملوا على عاتقهم إزالة الشكوك حول مجال الوصول الحر. وأخيرًا، فإنني أحثكم على التكرم بإمدادنا بملاحظاتكم ومرئياتكم النابعة من خبرتكم في تطبيق الأفكار الواردة في هذا الدليل، وذلك لأجل وضعها موضع التنقيح والتطوير في الطبعات القادمة.

جانيس كاركلين

مساعد المدير العام

للاتصال والمعلومات - اليونسكو

مقدمـــــــة
الوصول الحر إلى المعلومات والبحث العلمي

المعلومات العلمية هي الناتج الأعظم للباحثين، والمورد المهم للغاية للابتكار التقني على حد سواء. والوصول الحر هو توفير الوصول المجاني للمعلومات العلمية والبحثية المحكَّمة للجميع، ويتطلب ذلك أن يقوم صاحب الحق في العمل العلمي، بمنح حق لا رجعة فيه – للمستفيدين من جميع أنحاء العالم - في الوصول إلى نسخ من هذه الأعمال، والإفادة منها، وتوزيعها، وبثها، وإنشاء أي أعمال أخرى منبثقة منها في أي شكل كان ولأي أنشطة مشروعة مع وجوب الإسناد الصحيح إلى المؤلف الأصلي. و يفيد الوصول الحر من تقنيات المعلومات و الاتصالات في زيادة وتعزيز المعرفة. إن الوصول الحر، ببساطة، يتعلق بالحرية، والمرونة، والإنصاف.

لقد كان ارتفاع تكلفة الاشتراك فى الدوريات عاملاً رئيساً لظهور حركة الوصول الحر، كما إن ظهور الإنترنت وعمليات الرقمنة أدت إلى زيادة إمكانية إتاحة المعلومات لأي شخص، وفي أي مكان، و في أي وقت، وفي أي شكل كان. فمن خلال الوصول الحر يحظى الباحثون والدارسون، من مختلف أنحاء العالم، بالوصول المتنامي للمعرفة، وتحظى المطبوعات بمزيد من الحضور والقرائية، وزيادة التأثير المحتمل للبحث العلمي. وتؤدي زيادة الوصول للمعرفة وتشاطرها إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، وتفعيل الحوار بين الثقافات، وإشعال وقود الابتكار. ويقع الوصول الحر في صميم الهدف العام لليونسكو لتوفير الوصول الشامل للمعلومات والمعرفة، مع التركيز بشكل خاص على قطاعين يحتلان الأولوية على المستوى العالمي هما: أفريقيا، والمساواة بين الجنسين. وإن الهدف الشامل، في جميع الأعمال التي تقوم بها اليونسكو في مجال الوصول الحر، هو توفير بيئة مواتية للوصول الحر في الدول الأعضاء، بما يتيح مزايا البحث العلمي للجميع عبر الإنترنت المتاحة للعموم.

اليونسكو و الوصول الحر

تم النص في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، على أحد أهداف ووظائف المنظمة كما يلي:

ج) الحفاظ على المعرفة و تنميتها و نشرها، وذلك من خلال ضمان حفظ وحماية التراث العالمي من الكتب، والأعمال الفنية، والآثار التاريخية والعلمية؛ والتوصية للدول المعنية بمراعاة الاتفاقات الدولية في هذا الصدد؛

ومن خلال تشجيع التعاون بين الدول في جميع مجالات النشاط الفكري، بما في ذلك التبادل الدولي للأشخاص الناشطين في مجالات التربية والثقافة والعلوم، و تبادل المطبوعات، والكيانات الفنية والعلمية ذات الأهمية، وغيرها من مواد المعلومات؛

ومن خلال الشروع في أساليب التعاون الدولي الكفيلة بمنح الاشخاص من جميع بلاد العالم إمكانية الوصول إلى المصادر المطبوعة و المنشورة الصادرة عن أي منهم.

وعلى الرغم من أن رسالة اليونسكو؛ هي الإسهام في بناء السلام، والقضاء على الفاقة، واستمرار التنمية المستدامة، والحوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات؛ فإن المنظمة الدولية قد وضعت لنفسها الأهداف الشاملة الخمسة التالية:

- تحقيق التعليم الجيد للجميع، والتعلم مدى الحياة.
- تعبئة المعارف والسياسات العلمية لأجل تحقيق التنمية المستدامة.
- مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية الناشئة.
- تعزيز التنوع الثقافي، والحوار بين الثقافات، وثقافة السلام.
- بناء مجتمعات المعرفة الشاملة عن طريق المعلومات والاتصال.

كما أن المنظمة، في إطار ولايتها العامة، لديها – كمجالات اهتمام - قطاعان من الأولويات العالمية هما أفريقيا، والمساواة بين الجنسين. من ثم، وفي مجالات اختصاصها هذه، يكمن دور اليونسكو في الارتقاء بالوصول للمعلومات والمعرفة للدول الأعضاء من خلال الاستخدام الملائم لتقنيات المعلومات والاتصالات.

وعلى الرغم من اشتراك كل من قطاعات البرامج في مجال محدد من اختصاصات اليونسكو؛ إلا أن "قطاع الاتصال والمعلومات" ، وبصفة خاصة "قسم مجتمعات المعرفة" في هذا القطاع، هو الذي ينكب على إنشاء بيئة مواتية في الدول الأعضاء لتيسير الوصول إلى المعلومات والمعرفة بغرض بناء مجتمعات معرفية شاملة. والوصول الحر

إلى المعلومات العلمية والبحث العلمي واحد من البرامج الكثيرة التي ينكب عليها "قسم مجتمعات المعرفة" لأجل زيادة الوصول الحر إلى المعلومات والمعرفة. و فيما يلي بعض المجالات الأخرى ذات العلاقة مما يدخل في نطاق عمل اليونسكو:

البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر

تحقق اليونسكو وظائفها الرئيسة، في مجال البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر، من خلال توافر مختبر للأفكار وهيئة لوضع المعايير بغرض صياغة اتفاقيات شاملة بشأن القضايا الأخلاقية الناشئة، ومن خلال دعم تطوير واستخدام المواصفات الحرة ذات الصلة بتبادل المعلومات والوصول إليها؛ باعتبارها عناصر مهمة في تطوير بنى تحتية فعالة تسهم في الممارسات الديموقراطية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. واعترافًا بالدور الحيوي الذي تؤديه هذه البرمجيات في الوصول إلى المعلومات والمعرفة، قامت اليونسكو بدعم تطوير وتوزيع بعض هذه البرمجيات مثل النسخة المصغرة من سي دي إس / آيزيس CDS/ISIS [1] (برنامج اختزان واسترجاع المعلومات)، و"جرينستون" Greenstone [2] (نظام المكتبة الرقمية). وتعد البرمجيات الحرة مفتوحة المصدر، هي المحرك لنمو الوصول الحر وتطوره، وتعمل اليونسكو على العموم على تشجيع الأساليب المجتمعية في تطوير البرمجيات.

حفظ التراث الرقمي

إن حفظ التراث الثقافي الرقمي، بما في ذلك المعلومات الرقمية، هو أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليونسكو. ويشتمل الحفظ الرقمي على العمليات الرامية إلى ضمان إمكانية الوصول المستمر إلى المصادر الرقمية. ويعمل الاستخدام الملائم لمجموعة من البرمجيات وأجهزة العتاد، على تيسير إتاحة المعلومات المحتفظ بها في متناول المواطنين. وينص ميثاق اليونسكو حول حفظ التراث الرقمي (٢٠٠٣) على أن:

"الغرض من حفظ التراث الرقمي هو ضمان بقائه متاحًا في متناول الجمهور العام. وبناءً على ذلك، فإنه ينبغي ألا يكون الوصول لمصادر التراث الرقمي – خاصة تلك التي تقع في النطاق العام – مقيدًا بقيود غير معقولة. وفي نفس الوقت، فإنه ينبغي حماية المعلومات ذات الطبيعة الحساسة والمعلومات الشخصية، من أي شكل من أشكال انتهاك الخصوصية".

1- http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/accessto-knowledge/free-and-open-source-software-foss/cdsisis/

2- http://www.greenstone.org/

ويهدف برنامج "ذاكرة العالم" Memory of the World (ماو MoW) التابع لليونسكو ، إلى حفظ التراث الوثائقي العالمي بجعله متاحًا بصفة دائمة للجميع دون عوائق. وتتمثل مهمة هذا البرنامج في:

- تيسير حفظ التراث الوثائقي العالمي، بواسطة أكثر الأساليب ملاءمة لذلك.
- الإسهام في الوصول الشامل للتراث الثقافي.
- زيادة الوعي العالمي بوجود وأهمية التراث الوثائقي.

المصادر التعليمية الحرة

إن الحصول على تعليم فائق الجودة هو مفتاح بناء السلام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والحوار بين الثقافات. وتوفر المصادر التعليمية الحرة فرصة استراتيجية لزيادة فرص الحصول على تعليم جيد على المستويات كافة، و زيادة وتيرة الحوار، وتشارك المعرفة، وبناء القدرات.

وفي النظام الإيكولوجي في التعليم والبحث العلمي، تتضافر كل من المصادر التعليمية الحرة والوصول الحر للعمل بصورة متكاملة لتعزيز جودة التعلم وابتكار معارف جديدة. وقد جرى سك مصطلح "المصادر التعليمية الحرة" في منتدى اليونسكو لعام ٢٠٠٠ والمنعقد حول تأثير برمجيات المساقات الدراسية الحرة على التعليم العالي في البلاد النامية.

برنامج المعلومات للجميع (إفاب) Information for All Programme (IFAP)

يستضيف "قسم مجتمعات المعرفة" أيضًا أحد البرامج الحكومية الدولية، وهو برنامج "المعلومات للجميع" (إفاب) الذي يعمل على تجسير الفجوة بين من يمتلكون المعلومات والمحرومين منها في الشمال والجنوب. ويسعى هذا البرنامج إلى:

- تعزيز التفكير والنقاش الدولي حول التحديات الأخلاقية والقانونية والمجتمعية لمجتمع المعلومات.
- تعزيز وتوسيع فرص الوصول إلى المعلومات في النطاق العام من خلال تنظيم المعلومات ورقمنتها وحفظها.
- دعم التدريب والتعليم المستمر والتعلم مدى الحياة في مجالات الاتصال والمعلومات والمعلوماتية.

- دعم إنتاج المحتوى المحلي، وتعزيز إتاحة معارف الشعوب الأصلية من خلال محو الأمية الأساسية والتدريب على ثقافة تقنيات المعلومات والاتصالات.
- تعزيز استخدام المواصفات الدولية وأفضل الممارسات في مجالات الاتصال والمعلومات والمعلوماتية في مجالات اختصاص اليونسكو.
- تعزيز شبكات المعلومات والمعارف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات World Summit on the Information Society

أعلنت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (وسيس WSIS)[3] التي عُقدت في جنيف عام ٢٠٠٣م، أن "القدرة على الوصول إلى المعلومات والأفكار والمعرفة، والمساهمة فيها، من قبل الجميع؛ عامل رئيس في أي مجتمع معلومات حقيقي". وشددت كذلك على أن المشاركة في المعارف العالمية من أجل التنمية يمكن تعزيزها من خلال إزالة الحواجز أمام النفاذ المنصف إلى المعلومات. وعلى الرغم من أن ثراء النطاق العام عنصر ضروري لنمو مجتمع المعلومات، فإن حفظ السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات العلمية يعد من ناحية أخرى عاملاً لازمًا للابتكار وتوفير فرص عمل جديدة وتوفير إمكانية الوصول للذاكرة الجمعية للحضارات.

وفي سياق الوصول الحر، أفادت القمة في المادة الـ٢٨ منها:

"نحن نسعى جاهدين لتعزيز الوصول الشامل مع توافر فرص متكافئة للجميع إلى المعرفة العلمية، وإنتاج وبث المعلومات العلمية والتقنية ، بما في ذلك مبادرات الوصول الحر لأجل النشر العلمي".

وقد تم إفساح المجال لمحورين من محاور القمة، لتعزيز الوصول الحر إلى المعلومات وبيانات البحوث التي جرى تقييمها من قبل المحكمين من خلال مداخلاتهم وتعهداتهم مع الجهات المعنية (وهما المحور الثالث الخاص بالوصول الحر إلى المعلومات والمعرفة، والمحور السابع الخاص بالنشاط العلمي الإلكتروني).

3- http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop.html

الهدف من هذه الوثيقة

إن الهدف العام للمبادئ التوجيهية للسياسات، التي بين أيدينا، هو تعزيز الوصول الحر في الدول الأعضاء في المنظمة، عن طريق تيسير الإلمام بجميع القضايا ذات الصلة بالوصول الحر. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تؤدي هذه الوثيقة إلى:

- أن تتمكن مؤسسات الدول الأعضاء من مراجعة موقفهم الحالي من الوصول الحر إلى المعلومات العلمية، في ضوء المبادئ التوجيهية للسياسات.
- الإسهام في اختيار سياسة الوصول الحر الملائمة في سياقات محددة لدى الدول الأعضاء.
- تيسير اعتماد سياسة الوصول الحر لدى الهيئات والمؤسسات المعنية بتمويل البحث العلمي، وذلك من خلال دمج القضايا ذات الصلة بنظم البحث الوطنية.

وبالتالي فإن هذه المبادئ التوجيهية ليست إلزامية بطبيعتها، ولكنها موحية لتيسير اتخاذ القرار المبني على المعرفة لاعتماد سياسات الوصول الحر وتعزيز نظم البحث الوطنية.

تنظيم محتويات الدليل

تم تنظيم محتوى دليل المبادئ التوجيهية في تسعة فصول كما يلي:

- يقدم الفصل الأول: تطور الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والبحث العلمي، نظرة عامة على التعريفات المستخدمة، وتاريخ حركة الوصول الحر وبصفة خاصة على صعيد البيانات الثلاثة (بودابست - بيثيسدا – برلين Budapest– Bethesda–Berlin).
- وينطوي الفصل الثاني: أساليب الوصول الحر، على المسارين الأخضر والذهبي للوصول الحر.
- ويكشف الفصل الثالث: أهمية الوصول الحر، عن مدى أهمية الوصول الحر للباحثين ولمؤسسات البحث ولإقامة مجتمعات المعرفة.
- كما يؤكد الفصل الرابع: منافع الوصول الحر، على أن الوصول الحر يعزز عملية

البحث العلمي، وتألق البحث العلمي وتعاظم الإفادة منه، ومن ثم زيادة تأثير الأعمال العلمية من خلال الاستشهادات المرجعية فضلاً عن تأثيرها خارج القطاع الأكاديمي.

- ويحلل الفصل الخامس: النماذج الاقتصادية، النماذج الاقتصادية التقليدية في الاتصال العلمي ويصف النماذج الجديدة الناشئة في بيئة الوصول الحر.
- ويقدم الفصل السادس :حقوق الملكية والترخيص، نظرة عامة على القضايا القانونية في لغة غير تخصصية، ليوضح أن حقوق التأليف تقع في صميم مسألة الوصول الحر. وإن موافقة أصحاب حقوق التأليف هنا ضرورية لتحقيق الوصول الحر، ويمكن للمؤلفين والمبدعين الاحتفاظ بحقوقهم لأجل زيادة الإفادة من اعمالهم من خلال الآليات المختلفة، بما في ذلك ترخيص المشاعات الإبداعية.
- ويكشف الفصل السابع: استراتيجيات لتعزيز الوصول الحر، عن الأساليب المتبعة على مستوى السياسات و التوعية والبنى التحتية لتحقيق الوصول الحر. وبالرغم من أهمية كل هذه الأساليب، يتوفر القسم على إشارة إلى مجموعة من المؤسسات المشاركة في تعزيز الوصول الحر.
- ويقدم الفصل الثامن: نحو إطار للسياسة العامة للوصول الحر، لمحة عامة عن تطور هذه السياسات، وتقييماً نقدياً للقضايا المؤثرة على سياسات الوصول الحر. كما يقدم تصنيفًا لسياسات الوصول الحر للكشف عن الفرق الكامن بين الأنواع المختلفة للسياسات المعتمدة في جميع أنحاء العالم. وينبغي قراءة هذا الفصل جنباً إلى جنب مع النماذج المشار إليها في الملحق الأول من هذه الوثيقة.
- يشرح الفصل التاسع: خلاصة للمبادئ التوجيهية للسياسات، وهو القسم الرئيس في هذا الدليل، مختلف المكونات التي ينبغي أن تنظر فيها أي سياسة قياسية، كما يشير إلى القرارات الواجب اتخاذها لوضع أفضل السياسات. وتنبغي قراءة هذا القسم جنباً إلى جنب مع القوالب المتاحة في الملحق الثاني.

كما يقدم دليل "المبادئ التوجيهية للسياسات"، قائمة وراقية مفصلة، ومسرد بالمصطلحات والمختصرات المستخدمة في نهايته. إضافة إلى ذلك، يوجد ملخص تنفيذي في بداية الدليل لتقديم نظرة عامة على مكوناته ومساعدة القارئ الكريم على الإلمام السريع بها، بالرغم من أنه من المفيد أن يقوم القارئ بقراءة الفصول ذاتها لمعرفة التفاصيل.

حول استخدام المبادئ التوجيهية للسياسات

يمكن استخدام دليل "المبادئ التوجيهية للسياسات" بوصفه وثيقة رئيسة عن الوصول الحر والسياسات ذات العلاقة به. وعلى الرغم من أننا ننصح المبتدئين في عالم الوصول الحر بقراءة الوثيقة من بدايتها إلى نهايتها، فإن من لديهم بعض الإلمام بالوصول الحر ربما يودون بدء القراءة من أي فصل من الفصول. أما الأشخاص المعنيون باتخاذ القرار، والمديرون التنفيذيون، ومديرو مراكز البحث العلمي، فينبغي عليهم التركيز على الفصلين الثامن والتاسع اللذين يشملان جميع القضايا ذات الصلة بتطوير سياسات الوصول الحر. وفي نهاية هذه الوثيقة، نجد أمثلة لأنواع مختلفة من سياسات الوصول الحر (ملحق١)، وثلاثة قوالب جاهزة من تلك السياسات للاختيار من بينها واعتمادها (ملحق٢) . وعلى الرغم من أنه قد يكون لكل مؤسسة إجراءاتها الخاصة بها في اعتماد سياسة من السياسات، فإننا نوصي هنا بأن يكون نهج اختيار سياسة الوصول الحر أكثر ديموقراطية وانفتاحًا و خضوعاً للتشاور، حيث أن نجاح تنفيذ تلك السياسة سينبني لا ريب على أصحاب الأعمال العلمية وذلك بإيداعها في المستودعات الرقمية و/ أو نشرها بدوريات الوصول الحر. وإننا على يقين من أن هذه الوثيقة ستكون مفيدة لك أيها القارئ الكريم، كما إننا في غاية الحرص على تلقي خبرات القراء ومرئياتهم في هذا الصدد. ولذا فإننا نأمل من القارئ الكريم تعبئة استمارة المرئيات الملحقة بالوثيقة وردها إلينا للإسهام في الارتقاء بأفكار "المبادئ التوجيهية للسياسات" ووضع خبرات القارئ الكريم موضع المشاركة مع الآخرين.

د. سانجايا ميشرا

أخصائي برامج

(تقنيات المعلومات في التربية والعلوم والثقافة)

قسم مجتمعات المعرفة

قطاع الاتصال والمعلومات

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

ملخص تنفيذي

تقدم هذه المبادئ التوجيهية رصدًا لتطور الوصول الحر، ومدى أهميته والحاجة إليه، وآليات تحقيقه، وتصميم السياسات الخاصة به وتفعيلها.

ويعد الوصول الحر طريقة جديدة لبث المعلومات العلمية، والتي بدت ممكنةً بعد ابتكار الشبكة العنكبوتية. أما تطور مفهوم الوصول الحر فيمكن تلخيصه كما يلي:

- توفر العنكبوتية فرصًا جديدة لبناء نظام أمثل لإيصال النشاط العلمي، حيث تعد أقرب ما تكون إلى قاعدة بيانات بحثية تترابط البيانات المحتواه فيها ويتم تبادلها واستثمارها من قبل الجميع.
- يقوم الباحثون بالإفادة من هذه الفرص لتطوير مسارات الوصول الحر على مستوى كل من الإنتاج الفكري الرسمي وغير الرسمي.
- يعد الحفظ طويل المدى قضية رئيسة بالنسبة للرصيد المتنامي من المعلومات المتعلقة بالوصول الحر.
- من الأمور الأساس لقبول واستخدام الإنتاج الفكري المتاح وفقا للوصول الحر، إنشاء خدمات جديدة يتم توفيرها لتلبية احتياجات الباحثين ومديري مراكز ووحدات البحوث.
- تتوافر لدينا بالفعل مجموعة من التعريفات الجيدة والعملية للوصول الحر والتي برهن الاستخدام على رجاحتها، والتي يمكن استخدامها لدعم السياسات.
- وهناك أيضًا تمييز بين نمطين من الوصول الحر (المجاني gratis ، والمطلق libre)، وهذا التمييز له دلالاته أيضًا بالنسبة للسياسات.
- ومن الناحية العملية، اعتمد المجتمع العلمي رسميًا طريقين للوصول الحر هما الأخضر والذهبي.
- كان الهدف الأساس والأصلي للوصول الحر هو الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات (بما في ذلك بحوث المؤتمرات المحكمة). ويمكن أيضًا للرسائل الجامعية أن تجد لها محلاً في قائمة مصادر الوصول الحر، كما يجري الآن توسيع هذا المفهوم ليشمل الكتب وبيانات البحث.

وهناك بالفعل بنية تحتية هائلة لتحقيق الوصول الحر، بالرغم من أنها في بعض التخصصات العلمية أكثر تقدمًا من غيرها. وفي هذه الحالات المتقدمة، يمكن القول بأن الأعراف الثقافية قد تغيرت بالفعل تجاه دعم وتقبل الوصول الحر. وعلى العموم، يمكن تحقيق الوصول الحر عن طريق أحد هذين السبيلين:

- دوريات الوصول الحر، وهو ما يسمى بالطريق الذهبي للوصول الحر، وهو نموذج ناجح عمليًا في بعض تخصصات المعرفة، وخصوصًا في بعض المناطق الجغرافية.
- الطريق الأخضر، والمتمثل في المستودعات الرقمية التي تتلقى مصادر المعلومات بصورة أكثر وفرة وسرعة من الدوريات، خاصة إذا ما تم إقرار السياسات الصحيحة لذلك.
- إضافة إلى ذلك، يقدم كثير من الناشرين ما يسمى بالوصول الحر المختلط أو الهجين ‘hybrid’ Open Access. وفي هذا النموذج يمكن دفع رسوم مالية لأجل نشر مقالة وفقا للوصول الحر في إحدى الدوريات المعتمدة بخلاف ذلك على الاشتراكات. وفي بعض الحالات يقوم الناشر بتخفيض قيمة الاشتراك في هذه الدورية تماشيًا مع تلك الإيرادات الجديدة الواردة من رسوم الوصول الحر، إلا أنه لا يفعل ذلك في معظم الحالات. وتُعرف الممارسة الخاصة بالحصول على إيرادات جديدة من رسوم الوصول الحر بدون تخفيض قيمة الاشتراك في الدورية، بـ "الربح المزدوج" double dipping.

وفيما يلي مجموعة من القضايا التي تسهم في إبراز أهمية الوصول الحر:

- هناك مشكلة في إمكانية الوصول إلى المعلومات العلمية أينما كانت.
- تتفاوت مستويات الوصول الحر فيما بين التخصصات العلمية، فبعضها متخلف عن الركب بصورة كبيرة مما يجعل الجهود المبذولة لإلحاقها بالوصول الحر أكثر إلحاحًا من غيرها.
- تزداد مشكلات "الوصول" هذه في البلاد النامية، والناشئة، وتلك التي تمر بمراحل انتقالية.

• هناك بعض الخطط للتخفيف من مشكلات "الوصول" في البلاد الأشد فاقة، وبالرغم من أن هذه الخطط قامت بتوفير "الوصول" إلا أنها لم تنجح في توفير "الوصول الحر". وعلى سبيل المثال فهذه الخطط ليست دائمة، كما أنها توفر الوصول لنسبة فقط من الإنتاج الفكري، فضلاً عن أن هذا الإنتاج ليس متاحًا بصورة حرة للجميع وإنما لمؤسسات معينة فحسب.

• انضم الآن إلى مفهوم الوصول الحر، مفاهيم أخرى في جدول الأعمال الموسع «للعالم المفتوح»*، والذي يشمل قضايا مثل: المصادر التعليمية الحرة (أو المفتوحة)، والنشاط العلمي المفتوح، والابتكار الحر (أو المفتوح)، والبيانات المفتوحة.

• هدفت بعض المبادرات إلى تيسير الوصول للمعلومات، إلا أنها لا تهدف إلى الوصول الحر؛ ومن ثم فإنه ينبغي التمييز بينهما بصورة واضحة بوصفهما شيئين مختلفين.

أما منافع الوصول الحر، فتتلخص فيما يلي:

• يعمل الوصول الحر على الارتقاء بسرعة البحوث العلمية وكفاءتها وفعاليتها.

• يعد الوصول الحر عاملاً مهمًا في الدراسات بينية التخصصات.

• يعمل الوصول الحر على إتاحة الفرصة لتحسيب الإنتاج الفكري البحثي.

• يعمل الوصول الحر على زيادة تألق البحث العلمي والإفادة منه وتأثيره.

• يسمح الوصول الحر بالإفادة من نتائج البحث العلمي، من قبل المهنيين والممارسين ومجتمعات رجال الأعمال وجميع المستفيدين المحتملين.

ونتيجة لنمو الوصول الحر، جرى تطوير نماذج اقتصادية جديدة لنشر الدوريات، وإنشاء المستودعات ذات الوصول الحر، ونشر الكتب، وغيرها من الخدمات التى ظهرت لتلبية الاحتياجات الجديدة والعمليات والنظم المرتبطة بالأساليب الجديدة لبث المعلومات.

ويعتمد بث البحوث العلمية على موافقة صاحب حقوق التأليف، ويمكن أن يُستخدم

---

* يتم هنا استخدام التعبيرين «الحر» و«المفتوح» كمقابل لمصطلح Open وفقًا للسياق. (المترجمان).

ذلك لتعزيز الوصول الحر أو إعاقته. والحقيقة أن حقوق التأليف عبارة عن حزمة من الحقوق؛ فمؤلفي مقالات الدوريات عادة ما يصدقون على حزمة كاملة من الحقوق للناشر، وإن كان ذلك ليس ضروريًا في العادة.

ويمكن للمؤلفين (أو أصحاب العمل الذي ينتسبون إليه، أو القائمين على تمويل البحوث) الاحتفاظ بالحقوق اللازمة لإتاحة أعمالهم وفقًا للوصول الحر، مع منح ناشر الدورية الحق في نشر العمل (والحصول على الحق الحصري للقيام بذلك عند الضرورة). ومن الأفضل القيام بهذا الإجراء الاستباقي للاحتفاظ بما يكفي من حقوق لإتاحة العمل وفقًا للوصول الحر، بدلاً من محاولة الحصول على إجازة بذلك بعد عملية النشر نفسها.

ويعد ترخيص الأعمال العلمية بصورة رسمية ممارسة حسنة لأنها توضح للمستفيد – سواء كان من البشر أو من قبيل الآلات اللاقطة للمعلومات، كيفية التصرف مع العمل العلمي، وهو ما يشجع على استخدام العمل أو الإفادة منه. وإن نسبة ضئيلة من الإنتاج الفكري المتاح وفقًا للوصول الحر هي المرخصة الآن بصورة رسمية، وهذا هو الحال حتى بالنسبة لدوريات الوصول الحر.

ويعد ترخيص "المشاعات الإبداعية" من أفضل هذه التراخيص نتيجة لبساطته ووضوحه، واشتماله على مجموعة من التراخيص التي تلبي جميع الاحتياجات، كما أنه متاح بصورة إلكترونية. وفي حالة غياب مثل هذا الترخيص، فإنه من الضروري إجراء بعض التعديلات على حقوق التأليف في معظم الاختصاصات التشريعية، وذلك لأجل التمكن من التنقيب في النصوص والتنقيب عن البيانات في مصادر المعلومات العلمية.

ولا يزال إعداد السياسات نشاطًا جديدًا نسبيًا فيما يتعلق ببث البحوث العلمية. ويمكن للسياسات أن تحث على توفير الوصول الحر وتعمل على تشجيعه، أو تفرض ذلك. وتشير الأدلة أن النمط الأخير فقط، وهو الإلزامي، هو الذي يمكن أن يستقطب كمًا كبيرًا من المصادر العلمية؛ حيث أن الباحثين عادة ما يكونون راضين عن هذا الإلزام.

وفيما يتصل بالقضايا ذات الصلة بسياسات الوصول الحر، فإنه ينبغي التركيز على ما يلي:

- مسارات الوصول الحر: يمكن للسياسات أن تفرض الوصول الحر "الأخضر" عن طريق الأرشفة الذاتية للمصادر العلمية، إلا أنها ينبغي أيضاً أن تشجع الوصول الحر "الذهبي" من خلال النشر في دوريات الوصول الحر لحفظ حرية

الباحثين في النشر حيث يريدون.

- مكان الإيداع: يمكن أن يُطلب إيداع المصادر العلمية في مستودعات مؤسساتية أو مركزية*. وعادة ما تفضل السياسات المؤسساتية النمط الأول من المستودعات، وهو ما تفضله أيضا سياسات القائمين على تمويل البحث العلمي. كما أنه يمكن أحيانًا تحديد مستودع مركزي معين.

- أنماط المحتوى المغطاة: تغطي السياسات جميعها مقالات الدوريات، إلا أنها ينبغي أن تشجع أيضًا الوصول الحر للكتب. وتتزايد تغطية سياسات مؤسسات تمويل البحوث، لمخرجات بيانات البحث.

- الحظر: ينبغي على السياسات النص على الحد الأقصى لطول فترة الحظر، والتي ينبغي ألا تزيد في مجال العلوم عن ستة شهور على الأكثر. كما ينبغي على السياسات فرض إيداع النص الكامل للعمل العلمي في وقت النشر، وبقائه محتجبًا، وذلك حتى انتهاء فترة الحظر.

- الإجازات: يعتمد الوصول الحر على إجازة صاحب حقوق التأليف، مما يجعله عرضةً لمصالح الناشر في الأساس. ولضمان تحقيق الوصول الحر دون معضلات، فإنه ينبغي الاحتفاظ بقدر كاف من الحقوق بين أيدي الباحثين أو من ينوب عنهم، وقيام الناشرين بالتصديق على ما يسمى بـ"الترخيص بالنشر" Licence To Publish. ومتى ما كانت الحقوق الفكرية في حوزة الناشرين، فإن الوصول الحر سيظل معتمدًا دائمًا على إجازة الناشر، ويجب أن تعترف السياسات بهذا من خلال البحث عن نقطة ضعف يمكن استغلالها لدى الناشر.

- الامتثال للسياسات: تتفاوت مستويات الامتثال للسياسات وفقًا لمدى قوة السياسة نفسها، ومدى الدعم المستمر الذي تحظى به هذه السياسة. ويمكن الارتقاء بمستويات الامتثال للسياسات عن طريق دعوات التأييد الفعالة، وبالعقوبات أيضًا إذا اقتضت الضرورة.

- الدعوة لدعم السياسات: هناك ممارسات مجربة للدعوة إلى دعم سياسات

* ويطلق عليها أيضا المستودعات الموضوعية Subject / Topical repositories. (المترجمان).

الوصول الحر. وينبغي هنا على صنَّاع السياسات التأكد من موثوقية هذه الممارسات، ووضوحها، ومدى ملائمتها للتطبيق.

- العقوبات كوسيلة لدعم السياسات: للمؤسسات العلمية ومؤسسات تمويل البحوث، أساليب لتوقيع بعض العقوبات لأجل دعم سياسة الوصول الحر. وينبغي على صنَّاع السياسات التأكد من أن تلك العقوبات محددة، وواضحة، وملائمة وقابلة للتطبيق وذلك في حال فشل الجهود الأخرى في إحراز النتائج المطلوبة.
- الإعفاءات: قد لا يكون الباحثون قادرين على الامتثال للسياسة الإلزامية في جميع الأحوال، ولذا فمن الضرورة بمكان إقرار مادة خاصة بالإعفاء في تلك السياسات.
- الوصول الحر "الذهبي": طالما كان لمؤسسات تمويل البحث العلمي والمؤسسات العلمية التزام محدد بدفع رسوم مالية لنشر المقالة وفقًا للنمط "الذهبي"، فإنه ينبغي الإشارة إلى ذلك في السياسة.

الفصل الأول
تطور الوصول الحر للمعلومات والبحث العلمي

١ / ١ تطور الاتصال العلمي

إن الأهداف الرئيسة لنظام النشر الرسمي، من خلال الدوريات أو الكتب، هو إتاحة الفرصة للباحثين لتأسيس ملكيتهم للأفكار الواردة في المقالات، ومن ثم الادعاء بأنهم أول من أعدوا هذه المقالة وقاموا بعرض نتائجها وإخضاعها لنظام ضبط الجودة المتمثل في التحكيم العلمي الذي يسعى لضمان أصالة الأعمال المنشورة وجدتها ومنهجيتها.

ويمكن القول إن بداية العصر الحديث للاتصال العلمي تعود إلى عام ١٦٦٥م وهو تاريخ نشر العدد الأول من مجلتي *Journal des Sçavans* في باريس و *Philosophical Transactions of the Royal Society* في لندن. وقد أخذ عدد الدوريات العلمية في بداياتها في النمو بصورة بطيئة، وذلك بمعدل ١٠٠ عنوان في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ثم اتخذ النمو نمطه الخطي حتى النصف الأخير من القرن العشرين عندما نمت أعداد الدوريات بصورة كبيرة للغاية بسبب الاستثمارات الضخمة التي ضخت في النشاط العلمي والتي أدت إلى زيادة مشروعات تمويل البحوث من جهة وزيادة أعداد الباحثين من جهة أخرى.

ويدور عدد الدوريات المحكمة المنشورة حاليًا حول ٢٥,٠٠٠ دورية[٤]، إضافة إلى عدد كبير من المطبوعات المحكمة المنشورة على المستويات المحلية والإقليمية، فضلا عن المطبوعات غير الخاضعة للتحكيم العلمي بصورة رسمية.

وطوال ثلاثة قرون لم يتغير نظام الاتصال العلمي إلا بصورة طفيفة؛ بصرف النظر عن كثافة النشاط العلمي، وذلك حتى منتصف القرن العشرين حيث تطورت الحاسبات الإلكترونية بصورة أتاحت فرصًا لميلاد أساليب جديدة لإيصال النشاط العلمي. ومع حلول عقد السبعينيات، قام الباحثون بمعامل "بل" Bell Laboratories بإيداع نتائج أبحاثهم لأقرانهم الآخرين في أرشيفات إلكترونية عن طريق بروتوكول نقل الملفات file transfer protocol (إف تى بى ftp). وبالرغم من أن هذا قد يبدو أمرًا هينًا، إلا أنه يعكس في الحقيقة تحولاً هائلاً ؛ حيث يسمح الباحثون الآن بالوصول إلى ملفاتهم

٤- وهذا هو العدد المكشف فى دليل أولرخ للدوريات Ulrich's Periodicals Directory .

عن بُعد عن طريق الحاسبات الإلكترونية، كما يُسمح لغيرهم من الباحثين بالوصول إلى الملفات بنفس الطريقة. وهكذا بدأ عصر الاتصال العلمي الرقمي، بالرغم من أن ذلك الأسلوب ظل – إلى حد بعيد – في نطاق علماء الحاسبات فحسب حتى ابتكار الشبكة العنكبوتية في أواخر عقد الثمانينيات[٥]. أما المتصفحات العنكبوتية الرسومية التي تطورت لاحقًا فقد مكنت أي شخص يمتلك حاسبًا إلكترونيًا واتصالاً بالإنترنت من التواصل مع آخرين يتوافر لهم نفس الظروف. والآن، وقد تصاغرت العوامل التي يمكن أن تحد من القيود التقنية ذات الصلة بالنطاق الترددي وطاقة الحاسبات، أمكن للباحثين الاستفادة من الاتصالات الفورية. ويقوم الباحثون بذلك على نحو متزايد، بأساليب متنوعة من خلال الشبكات غير الرسمية أو الشخصية أو المجتمعية، مستفيدين من بعض الأدوات مثل المدونات، ومواقع الويكي، وجماعات المناقشة، وملفات البث الصوتي (البودكاست podcasts)، والبث الشبكي (الويكاست webcasts)، والمؤتمرات الافتراضية، ونظم التراسل الفوري. وقد أدت هذه التطورات إلى تغيير كل من طبيعة نظام الاتصال العلمي في نواحٍ كثيرة، وتوقعات الباحثين من هذا النظام. كما أننا يمكننا أن نتوقع استمرار التطور في هذا القطاع في السنوات القادمة.

وفي نفس الوقت، ارتحلت المكونات الرسمية لنظام النشر العلمي إلى العنكبوتية. وعلى الرغم من أن بعض الدوريات العلمية لا يزال يتم نشره ورقيًا إلى جانب النسخة الإلكترونية، فإن هناك دوريات جديدة أصبحت تظهر الآن فى الأساس بصورة إلكترونية. ولا تزال الدوريات في الحقيقة، في الوقت الراهن على الأقل، تمثل السجل الرسمي للنشاط العلمي. ولأجل الارتقاء بوظائفها الأساس، أضيفت إلى تلك الدوريات خلال العقد الماضي أو قريبًا منه، بعض الخصائص الجديدة النابعة من البيئة الإلكترونية؛ مثل الربط الفائق داخل المقالة إلى غيرها من المقالات ذات الصلة، والرسوم التوضيحية، ومجموعات البيانات[*]. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المخاوف المبكرة من قبل اختصاصيي المكتبات ومن بعض الباحثين تجاه الحفظ طويل المدى للدوريات الإلكترونية، قد جرى تهدئتها – جزئيًا على الأقل – عن طريق التحالفات بين بعض الناشرين والمكتبات

٥- وذلك على يد برنر لي. أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل Berners-Lee (١٩٨٩) فى القائمة الوراقية.

* ربما كانت الدوريات الإلكترونية في الحقيقة، أحد أبرز أنماط مصادر المعلومات تطبيقاً للتقنيات المعاصرة في البيئة الرقمية. (المترجمان).

الوطنية، وأيضا عن طريق المشروعات الدولية مثل مشروع "لوكس" LOCKSS [٦].

وإلى جانب هذه التطورات الخاصة بالحضور العنكبوتي للدوريات، كانت هناك تطورات أخرى على صعيد أدوات البحث والاستكشاف المتخصصة والتي منحت الفرصة للباحثين للبحث عن المقالات ذات الصلة بأعمالهم البحثية والوصول إليها. وبعض هذه الأدوات إصدارات إلكترونية من خدمات سابقة كانت تصدر ورقيًا، وبعضها الآخر خدمات جديدة كليةً مثل محركات البحث العنكبوتية (كمحرك الباحث العلمي لجوجل Google Scholar على سبيل المثال لا الحصر).

١ / ٢ تطور الوصول الحر للمعلومات العلمية

كان الاستخدام المبكر للإنترنت من قبل علماء الحاسبات، هو العمل الرائد والدال على الوصول الحر الحقيقي. فقد أتاح هؤلاء العلماء نتائج بحوثهم بصورة مجانية لأقرانهم للإفادة منها والبناء عليها، بالرغم من أن نظامهم هذا كان بدائيًا بصورة نسبية حيث كان مفتوحًا فحسب لمجموعة محددة من الباحثين. ومع ذلك قدمت العنكبوتية للباحثين إمكانية إتاحة أعمالهم لكل من يود الإفادة منها. وبالرغم من أنه يتم الاطلاع على البحث الأكاديمي بصفة رئيسة من قبل الباحثين الأكاديميين أنفسهم، إلا أن هناك دوائر أخرى تفيد منه أيضًا مثل الباحثين غير المنسوبين للمؤسسات الأكاديمية، والجماعات المهنية والتطبيقية، والعاملين في القطاعات الصناعية والتجارية.

وكان عام ١٩٩١م مع موعد إنشاء خادم الطبعات المبدئية في مجال فيزياء الطاقة العالية "آركايف" arXiv [٧] (والطبعات المبدئية هي تلك الإصدارات غير المحكمة من مقالات الدوريات)، ومن ثم احتلت ممارسة الأرشفة الذاتية (وهي إيداع المقالات فى أرشيف للوصول الحر) للمقالات العلمية موقعها في هذا المجتمع الأكاديمي. وفي وقتٍ لاحق من

٦- لوكس LOCKSS (Lots of Copies Keep Stuff Safe) هي مبادرة مجتمعية تهدف إلى حفظ مصادر المعلومات العلمية في صورة مستدامة وموزعة جغرافيًا. موقع أرشيف هذه المبادرة مقيد الوصول، ومساره على العنكبوتية: http://www.clockss.org/clockss/Home

٧- تمت استضافة هذا المستودع بدايةً في مختبر لوس ألاموس فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى جامعة كورنيل عام ٢٠٠١. ويشتمل المستودع (www.arxiv.org) على حوالي ٧٥٠,٠٠٠ وثيقة بنصوصها الكاملة، حيث يتم إيداع حوالي ٧٥,٠٠٠ وثيقة سنويًا. كما يخدم المستودع حوالي ٤٠٠,٠٠٠ مستفيد يقومون بتحميل ما يقرب من مليون وثيقة أسبوعيًا. أنظر:

http://www.nature.com/nature/journal/v476/n7359/full/476145a.html

ذلك العقد، جرى تطوير "سايتسير" CiteSeer [٨] وهو كشاف الاستشهاد المرجعي للإنتاج الفكري الإلكتروني في مجال علم الحاسبات، وذلك بغرض تجميع المقالات ذات الصلة من المواقع والمستودعات التي توفرت على الأرشفة الذاتية لها من قبل المجتمع العلمي في هذا المجال. وقد كشفت هاتان المجموعتان من مصادر المعلومات المتاحة بصورة حرة واللتان تنموان بسرعة كبيرة[٩]، عن مدى الإقبال على هذه المصادر عن طريق معدلات الاستخدام الكبيرة للغاية، كما مهدت الطريق لبقية التخصصات العلمية.

وفي حين تخلفت تخصصات علمية كثيرة عن هذا المسار، كان هناك تطوير لاحق لمجموعات الوصول الحر في مجال الطب الحيوي عن طريق إنشاء المستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed Central [١٠]، وأيضا في مجال الاقتصاد عن طريق إنشاء مستودع "ريبك" RePEC[١١] وغيره من الخدمات المماثلة. وهذه الخدمات جميعها نماذج ممتازة من الانفتاح على الإنتاج الفكري في تخصصات محددة، إلا أنه يبقى هناك قدر كبير من النشاط العلمي لا تغطيه هذه الخدمات ومن ثم فإنه يحتاج إلى مزيد من الجهد لكي يكون تحت مظلة الوصول الحر.

وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه تلك المستودعات الرقمية كمراكز لمصادر الوصول الحر، ظهر نمط آخر بديل على مستوى النشر وهو دوريات الوصول الحر. وهذه الدوريات تعد نمطًا جديدًا من المطبوعات الدورية، حيث تتيح محتوياتها بصورة حرة على الإنترنت (بالرغم من أنها قد تستمر في فرض رسوم مالية على الاشتراك في النسخ الورقية منها)، كما تستخدم نماذج اقتصادية متنوعة لتغطية تكاليف نشرها. ويوجد حاليًا حوالى ٧٠٠٠ دورية مسجلة في "دليل دوريات الوصول الحر" Directory of Open Access Journals، والذي يعد في نفس الوقت كشافًا متاحًا للبحث لهذا النمط من الدوريات. كما أن بعض هذه الدوريات يتصدر الترتيب العالمي لمعامل التأثير الذي تتوفر عليه مؤسسة توماس راوترز Thomson Reuters [12].

8- http://citeseerx.ist.psu.edu/

٩- يشتمل CiteSeer على أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ وثيقة تحظى بحوالي مليون ونصف واقعة طلب اطلاع يوميًا. أما مستودع arXiv فيشتمل على ما يقرب من ٧٠٠,٠٠٠ وثيقة تحظى على ما يزيد من مليون واقعة زيارة يوميًا.

١٠- متاح على المسار: http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/ . وتتوافر إصدارات وطنية من هذا المستودع مثل UK PubMed Central المتاح على المسار: http://ukpmc.ac.uk/

11- http://repec.org/

12- Web of Knowledge Journal Citation Reports: http://wokinfo.com/products_ tools/analytical/jcr/

وفي بعض الحالات، تُتاح الكتب أيضًا وفقا للوصول الحر. وتعد تجربة "مطبعة الأكاديميات الوطنية" National Academies Press إحدى أولى التجارب في هذا السياق، حيث بدأت عام ١٩٩٤م في إتاحة الكتب الخاصة بها مجانًا على الإنترنت، بالرغم من استمرارها في بيع النسخ الورقية من تلك الكتب (وهو النموذج الذي لا تزال تستخدمه لكن مع بعض التعديلات). ولقد كانت التطورات الأخيرة في هذا المجال واسعة النطاق، ولعل أبرزها تلك الجهود الكثيرة التي بذلتها دور النشر الجامعية لأجل التوصل إلى نموذج مستدام لإنتاج إصداراتها في نمط الوصول الحر[١٣]، وإنشاء منصة إنتاج مشتركة ومكتبة رقمية مفتوحة لناشري الكتب في مجالات الإنسانيات في أوروبا[١٤]، فضلا عن دخول الناشرين التجاريين لهذا المضمار[١٥].

وجنبًا إلى جنب مع هذه التطورات، أدت الحاجة إلى توجيه رسالة واضحة لعموم المجتمع العلمي إلى وضع تعريف رسمي للوصول الحر.

١/٣ تعريف الوصول الحر

١/٣/١ مبادرة بودابست للوصول الحر

بالرغم من وجود محاولات متعددة ومختلفة لتعريف الوصول الحر بصورة رسمية، إلا أنه يبقى أن التعريف الإجرائي الأكثر استخدامًا هو التعريف الوارد فى مبادرة بودابست للوصول الحر (BOAI، ٢٠١٢ [١٦]) والتي أُعلنت بعد اجتماع فى بودابست فى ديسمبر ٢٠٠١م. وقد تمت صياغة المبادرة كما يلي:

لقد تعانقت التقاليد العريقة والتقنيات الحديثة لكي تمنحنا خيرًا عميمًا غير مسبوق. والتقليد العريق هو رغبة العلماء والباحثين في نشر ثمرات بحوثهم في الدوريات العلمية، بدون مقابل، وحبًا فى البحث العلمي والمعرفة. أما التقنية الحديثة

13- OASIS (Open Access Scholarly Information Sourcebook): University presses and Open Access Publishing: http://www.openoasis.org/index. php?option=com__content&view=article&id=557&Itemid=385

14- OAPEN (Open Access publishing in European Networks): http://www. oapen.org/home

١٥- مثل دار نشر Bloomsbury Academic. أنظر: http://www.bloomsbury.com/uk/academic

16- http://www.soros.org/openaccess

فهي الإنترنت، وأما الخير العميم الذي تحققه فهو التوزيع الإلكتروني في جميع أنحاء العالم لمصادر الإنتاج الفكري المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، وإتاحتها بالكامل بالمجان وبلا قيود لجميع العلماء، والباحثين، والمدرسين، والطلاب، وغيرهم من محبي العلم والمعرفة. وسوف تؤدي إزالة الحواجز عن طريق الوصول إلى الإنتاج الفكري، إلى تسارع وتيرة البحث العلمي، وإثراء التعليم، وتقاسم المعرفة فيما بين الأغنياء والفقراء، وجعل هذا الإنتاج الفكري مفيدًا إلى أقصى حد ممكن، ووضع أساس للوحدة الإنسانية من خلال حوار فكري وسعي من أجل المعرفة مشترك.

ولأسباب متعددة، فإن هذا النمط من الإتاحة الحرة وغير المقيدة على الإنترنت، وهو ما سوف ندعوه بالوصول الحر، ظل مقتصراً حتى الآن على قدر ضئيل من الإنتاج الفكري المنشور فى الدوريات. ولكن حتى في ظل هذه المجموعات المحدودة، فإن مبادرات كثيرة ومختلفة كشفت أن الوصول الحر يعد ذا جدوى اقتصادية؛ حيث يمنح القراء قدرة غير عادية للوصول إلى الإنتاج الفكري والإفادة منه، كما يمنح الباحثين وأعمالهم العلمية تألقًا وقرائية وتأثيرًا جديدًا وواسعًا ويمكن قياسه.

ولتأمين هذه المنافع للجميع، فإننا ندعو جميع المؤسسات والأفراد المهتمين بمد يد العون لتحقيق الوصول الحر لما تبقى من الإنتاج الفكري، والتحرر من القيود التي تقف حجر عثرة في هذا الطريق، وبصفة خاصة العوائق ذات الصلة بالأسعار. وكلما زاد عدد المنضمين إلى هذه الجهود المبذولة لتعزيز هذه القضية، كلما عجل ذلك بالوقت الذي يمكننا فيه جميعًا أن ننعم بمنافع الوصول الحر.

وإن الإنتاج الفكري الذى ينبغي أن يكون متاحًا بالمجان على الإنترنت، هو ذلك الذي يقدمه الباحثون دون انتظار لمقابل مادي. ويشمل هذا في المقام الأول، مقالاتهم المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، كما أنه يشمل أيضًا أي مسودات أو طبعات مبدئية غير محكمة يودون إتاحتها إلكترونيًا لأقرانهم بهدف التعرف على ملاحظاتهم، أو لإشعارهم بنتائج علمية مهمة.

وكثيرة هي درجات وأنماط الوصول الأوسع نطاقًا والأيسر سبيلاً لهذا الإنتاج الفكري. وما نعنيه بالوصول الحر إلى مصادر هذا الإنتاج الفكري هو إتاحته المجانية على الإنترنت المتاحة للعموم، بما يسمح للمستفيدين بالاطلاع عليها، وتحميلها، ونسخها، وتوزيعها،

وطباعتها، والبحث فيها، وإعداد روابط للنصوص الكاملة لتلك المقالات، ورصدها لأغراض التكشيف، وتمريرها كبيانات إلى البرمجيات المناسبة، أو الإفادة منها لأي غرض مشروع آخر؛ وذلك كله بدون قيود مالية أو قانونية أو تقنية بخلاف القيود الأصلية المعتادة المتعلقة بالوصول إلى الإنترنت نفسها.

والقيد الوحيد هنا على الاستنساخ والتوزيع، والدور الوحيد لحقوق التأليف في هذا الصدد، ينبغي أن يكون منح الباحثين حق السيطرة على سلامة أعمالهم العلمية ومراعاة حق الاعتراف بهذه الأعمال والاستشهاد بها بصورة لا لبس فيها.

وعلى الرغم من ضرورة إتاحة الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات المحكمة على الإنترنت، وتوفيره للمستفيدين بالمجان، إلا أنه لا يمكن إنتاجه بالطبع دون تكاليف. ومع ذلك، أثبتت التجارب أن التكاليف الإجمالية لتوفير الوصول الحر لهذا الإنتاج تعد بشكل عام أقل كثيرًا من تكاليف الأنماط التقليدية للنشر العلمي. وفي ظل هذه الفرصة لتخفيض النفقات وتوسيع نطاق النشر في الوقت نفسه، يتوافر حاليًا حافز قوي للجمعيات المهنية، والجامعات، والمكتبات، والمؤسسات، وغيرها من الأطراف ذات الاهتمام لتبني الوصول الحر كوسيلة لتعزيز رسالتهم ودفعها إلى الأمام. ولا شك أن تحقيق الوصول الحر سوف يتطلب نماذج جديدة لاسترداد التكاليف وآليات تمويل جديدة، إلا أن الانخفاض الملحوظ للتكلفة الإجمالية للنشر العلمي يعد سببًا كافيًا للوثوق أنه بالوسع تحقيق هذا الهدف، وأنه ليس مجرد الأفضل أو أنه أضغاث أحلام.

ولتحقيق الوصول الحر للإنتاج العلمي في الدوريات العلمية المحكمة، فإننا نوصي بالاستراتيجيتين التاليتين التي تعد كل منهما مكملة للأخرى:

١. الأرشفة الذاتية: يحتاج العلماء أولاً إلى الأدوات والمعونة التى تمكنهم من إيداع مقالاتهم العلمية المحكمة في أرشيفات إلكترونية مفتوحة، وهي الممارسة التي تعرف عادةً بالأرشفة الذاتية. وعندما تتوافق الأرشفة الذاتية مع المعايير التي استحدثتها مبادرة الوصول الحر، فإن محركات البحث وغيرها من الأدوات ستتعامل مع الأرشيفات المستقلة عن بعضها البعض باعتبارها شيئًا واحدًا. وحينئذ لن يكون المستفيدون في حاجة لمعرفة تفاصيل تلك الأرشيفات عند بحثهم عن محتوياتها والإفادة منها.

٢. دوريات الوصول الحر: ويحتاج العلماء ثانيًا إلى الأساليب الكفيلة بإطلاق جيل

جديد من الدوريات الملتزمة بالوصول الحر، ومساعدة الدوريات التقليدية التي تختار التحول إلى الوصول الحر. ولأنه ينبغي نشر مقالات هذه الدوريات على أوسع نطاق ممكن، فإن هذه الدوريات الجديدة لن تتمسك بحقوق التأليف لتقييد الوصول إلى المواد المنشورة بها والإفادة منها. وبدلاً من ذلك فإن هذه الدوريات سوف توظف حقوق التأليف وغيرها من الأدوات لتأمين وصول حر دائم لجميع ما تنشره من مقالات. ولأن السعر أحد موانع هذا الوصول، فإن هذه الدوريات الجديدة لن تفرض رسوم اشتراك، أو رسومًا للوصول إليها، بل ستتطلع إلى أساليب أخرى لتغطية نفقاتها. وهناك مصادر بديلة كثيرة للتمويل لأجل هذا الغرض، منها المؤسسات والحكومات الممولة للبحث العلمي، والجامعات والمختبرات التي توظف الباحثين، والهبات الموقوفة من قبل الجماعات التخصصية أو المؤسسات، والأشخاص المتعاطفين مع قضية الوصول الحر، والأرباح الناتجة عن المبيعات الإعلانية، والمخصصات المالية المتوافرة نتيجة الاستغناء عن الدوريات التي تفرض رسومًا تقليدية للاشتراك فيها أو الوصول إليها، فضلا عن مساهمات الباحثين أنفسهم. وليست هناك حاجة إلى تفضيل أحد هذه الحلول على غيره في جميع التخصصات، أو في جميع النطاقات الجغرافية، كما أنه ليست هناك حاجة للتوقف عن البحث عن بدائل أخرى مبتكرة.

إن الهدف هو الوصول الحر للإنتاج الفكري المنشور في الدوريات المحكمة، وتعد الأرشفة الذاتية والجيل الجديد من دوريات الوصول الحر وسيلتين لتحقيق هذا الهدف. وهما ليسا وسائل مباشرة وفعالة فحسب، وإنما تتم في نطاق الباحثين أنفسهم، وبصفة مباشرة، دون الحاجة لانتظار تلك التغيرات الناشئة عن تقلبات الأسواق وتطورات التشريعات. وبالرغم من إقرارنا بهاتين الاستراتجيتين، فإننا نشجع أيضًا تجريب أساليب أخرى لتحقيق التحول من وسائل النشر الحالية إلى الوصول الحر. وفي هذا السياق، فإن المرونة والتجريب والتلاؤم مع الظروف الحالية تعد أنجع السبل لضمان أن يكون تقدم الوصول الحر فى ظل أوضاع متنوعة، سريعًا وآمنًا وطويل الأمد.

إن معهد المجتمع المنفتح Open Society Institute ، وهو عبارة عن شبكة من المؤسسات أسسها صاحب العمل الخيري جورج سوروس، ملتزم مبدئيًا بتقديم العون والتمويل اللازمين لتحقيق هذا الهدف. وسوف يعمل المعهد على استخدام موارده ونفوذه لتوسيع نطاق الأرشفة الذاتية المؤسساتية وتعزيزها، وإطلاق دوريات جديدة للوصول

الحر، ومساعدة نظام دوريات الوصول الحر على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا. وبالرغم من أن التزام معهد المجتمع المنفتح وموارده أمر أساس، فإن هذه المبادرة تظل بحاجة ماسة إلى جهود وموارد المؤسسات الأخرى.

إننا ندعو الحكومات، والجامعات، والمكتبات، ومحرري الدوريات، والناشرين، والمؤسسات، والجمعيات العلمية، والجمعيات المهنية، وأفراد الباحثين، الذين يشاركوننا رؤيتنا؛ ندعوهم للانضمام إلينا في هذه المهمة للتحرر من عوائق الوصول الحر، وبناء مستقبل يكون فيه البحث العلمي والتعليم في كل بقعة من بقاع العالم أكثر حريةً وازدهاراً.

وهكذا تتناول مبادرة بودابست للوصول الحر عددًا من القضايا المهمة والتي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها.

وأولى هذه القضايا هي إقرار المبادرة بأن سبب نشوء الوصول الحر هو أن الشبكة العنكبوتية أصبحت توفر مقومات بث الإنتاج الفكري بالمجان. ولم يكن ذلك ممكنًا في الحقيقة في عصر الطباعة الورقية، لأن كل نسخة ورقية لها تكلفتها المادية المحددة لها من حيث طباعتها وتوزيعها. وثاني هذه القضايا، وهي ترتبط أيضا بسابقتها، أن المبادرة تقر بأن هناك تكاليف لإصدار الإنتاج الفكري المحكم، بالرغم من أن العلماء عادة ما يقدمون خدمات التحكيم العلمي دون مقابل.

وتكشف المبادرة، من جهة ثالثة، عن سبيلين يمكن أن يتحقق بهما الوصول الحر: الأرشفة الذاتية وذلك بإيداع نسخ من المقالات في أرشيفات للوصول الحر (وهو الذي يطلق عليه عادة المسار الأخضر)، والنشر في دوريات الوصول الحر وهي تلك المطبوعات التي تتوفر على إتاحة محتوياتها بالمجان على العنكبوتية في نفس وقت نشرها (وهو ما يُشار إليه بالطريق الذهبي).

وتكشف المبادرة، من جهة رابعة، عن أنماط عوائق الوصول والتي لم تعد مقبولة في عالم الوصول الحر، وهي العوائق المالية والتقنية والقانونية. كما أُشير ضمنًا في تعريف المبادرة إلى معالجة الحاجز الزمني، والذي يعني أن نتائج البحوث ينبغي إتاحتها للمستفيدين المحتملين منها في الحال في نمط معتمد للنشر، وذلك لضمان إتاحتها بصورة دائمة. وربما من المفيد هنا أيضًا تناول ذلك في ضوء العوائق المالية

ذات الصلة بالتسعير (وذلك مثل تغطية تكاليف الاشتراك فى الدوريات، أو رسوم الدفع مقابل الاطلاع)، وعوائق الإجازة (ومن المعلوم أن القيود ذات الصلة بالحقوق الفكرية أو الترخيص تتمثل فى أنها لازمة الاستخدام)[١٧].

وأخيرًا، تتناول المبادرة مسألة الإفادة من مصادر الإنتاج الفكري المتاح للوصول الحر، والتي – وفقا لما جاء بالمبادرة - ينبغي أن تكون متاحة للاطلاع عليها، وتحميلها، ونسخها، وتوزيعها، وطباعتها، والبحث فيها، أو إعداد روابط للنصوص الكاملة لتلك المصادر، ورصدها من قبل المحركات بغرض تكشيفها، وتمريرها كبيانات إلى البرمجيات المناسبة، أو الإفادة منها في أي غرض آخر من تلك الأغراض المشروعة. وقد تبدو هذه القائمة مفصلة بصورة لا داعي لها، بيد أن المبادرة وُضِعت في الحقيقة في تلك الظروف الملائمة للنشاط العلمي الرقمي في القرن الحادي والعشرين، والذي ستسود فيه الأساليب الإلكترونية، وسيصبح النشاط العلمي أكثر اعتمادًا على البيانات، كما سيغدو الوصول إلى الإنتاج الفكري عاملاً لازمًا لإنتاج المعرفة. وبمعنى آخر، فإن الاطلاع المجاني – فحسب - على إحدى المقالات لن يكون كافيًا بحال.

ولقد أدى ذلك إلى توسيع تعريف الوصول الحر، والتمييز بين مجانية القراءة ومجانية الأنماط الأخرى من الوصول إلى الإنتاج الفكري، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

١ /٣/ ٢ المجانية والوصول المطلق في بيئة الوصول الحر

تعد هذه المسألة مهمة للغاية من وجهة نظر إعداد السياسات. والسياسات قد تقر ذلك صراحةً، وذلك بغرض إتاحة مصادر الوصول الحر مع السماح بإعادة استخدامها بطرق تتجاوز عملية القراءة. وأكثر التعريفات حرية أو ليبرالية للوصول الحر، وفقًا للاتفاق الذي انتهت إليه جماعة تأييد الوصول الحر، هو الوصول الحر "التام" أو "المطلق" "libre" Open Access. أما النمط الآخر، والذي يُدعى الوصول الحر "المجاني" 'gratis' Open Access ، فهو أن تكون المصادر متاحة بصورة حرة للاطلاع دون إعادة استخدامها وفقًا للأنماط الأخرى للإفادة. والحقيقة أن الفرق بين النمطين يبدو بسيطًا، إلا أن دلالاته عميقة نوعًا ما. ويود جميع الباحثين، بناء على سلوكياتهم، أن تكون أعمالهم البحثية مطلعًا عليها وأن يتم الاستشهاد بها من قبل الآخرين. وهذا في

١٧- نقلا عن: Overview of Open Access (2010) by Peter Suber. . أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية.

الحقيقة هو السبب الأساس في إقبالهم على عملية النشر؛ فإضافتهم إلى البنيان العام للمعرفة هو الغرض الأساس من عملهم الوظيفي، وذلك فيما عدا الباحثين الذين يعملون في القطاع الصناعي أو أي قطاع خاص آخر. وبالتالي فإن مجانية الوصول الحر تكشف عدم التعارض مع أغراض الباحثين فى إتاحة نتائج أبحاثهم والحصول على مزيد من التأثير بقدر الإمكان. ومع ذلك، فقد لا يكون واضحًا موقف هؤلاء الباحثين تجاه الحقوق المطلقة ذات الصلة بإعادة استخدام أعمالهم. وكما يُقال، فإن إتاحة مقالاتهم لقراءتها من قبل الباحثين الآخرين تعد خطوة واحدة، والسماح بالمزيد من ذلك ربما يعد خطوة أخرى أبعد من اللازم.

وللكشف عن دلالات ذلك، نشير إلى أنه يتوافر نمطان رئيسان لإعادة الاستخدام؛ الأول ما يمكن أن نسميه "إعادة الاستخدام البشري" ويعني أن الباحثين قد يفيدون من إحدى المقالات بأساليب معينة أكثر من مجرد قراءتها وذلك لاستكشاف المضامين الكامنة فيها. ويمكننا هنا تصور عدد من الاحتمالات التي يقوم بها الباحثون، مثل:

- استخراج أحد عناصر المقالة (كرسم بياني، أو جدول، أو صورة، أو قائمة) لإجراء مزيد من التحليل عليها أو تعديلها لأغراض بحثية.
- استخدام أحد هذه العناصر جنبًا إلى جنب مع عناصر أخرى مماثلة لها لتكوين مجموعة عامة.
- استخدام أحد هذه العناصر أو غيرها – في العروض التقديمية أو المواد التعليمية التي عادة ما تكون متاحةً على نطاق واسع.
- استخدام أحد هذه العناصر في إحدى المقالات بغرض النشر.
- استخراج أجزاء كبيرة من النص لاستخدامها في مقالات أخرى.

والجدير بالذكر هنا أن أقران الباحثين ليسوا هم فحسب المستفيدون المحتملون، حيث توجد فئات أخرى يمكنها الإفادة – على سبيل المثال - من المواد المتاحة في المقالات لأغراض تجارية.

أما النمط الثاني من أنماط إعادة الاستخدام فهو ما يمكن أن نسميه "إعادة الاستخدام من جانب الآلات الإلكترونية machine re-use ، والتى تعني أن الحاسبات

الإلكترونية يمكنها هي الأخرى الإفادة مما هو كامن في الإنتاج الفكري. وبالرغم من أن إخضاع الإنتاج الفكري العلمي للتحسيب الإلكتروني لا يزال فى بداياته المبكرة، إلا أنه يجري الآن تطوير التقنيات اللازمة لذلك لأجل المزايا المتوقعة والمتمثلة في الإمكانات الهائلة لإنتاج المعارف الجديدة[١٨]. وعلى سبيل المثال، يكمن في التنقيب في نصوص المصادر الطبية[١٩] توقعات هائلة لتحديد السبل الخاصة باكتشاف عقاقير جديدة وغير ذلك من الآثار الطبية[٢٠]. وتجدر الإشارة إلى أن تلك التقنيات لا تعطي النتائج المرغوبة منها في النصوص المتاحة في شكل "بي دي إف" PDF ، وهو للأسف أكثر أشكال الوصول الحر انتشارًا في الوقت الحالي. أما النمط المفضل في هذا السياق فهو لغة الترميز الموسعة "إكس إم إل"Extensible Markup Language (XML) وبالرغم من أن هذا الأمر يبدو غير ذى أهمية، إلا أنه يعد مهمًا إلى حد ما بالنسبة للسياسات. وفي المستقبل القريب، ومع تطور هذا المجال، فإنه من المرجح أن تتراجع السياسات عن تشجيع شكل "بى دى إف" PDF وأن تنص على أحد الأشكال الأخرى وهو إما "إكس إم إل" XML أو أي شكل آخر يمكن تحويله إليه بسهولة.

١/٣/٣ التعريفات الرسمية الأخرى للوصول الحر

وقد قدمت تعريفات أخرى لاحقة للوصول الحر، منها على سبيل المثال "بيان بيثيزدا للنشر ذي الوصول الحر"[٢١] Bethesda Statement on Open Access Publishing، المبني على مبادرة بودابست للوصول الحر BOAI ، والذي أسهب في بيان الأساليب التي تتم بها الإفادة من مصادر الوصول الحر. وبصفة خاصة، يحدد البيان ماهية مطبوعات الوصول الحر وأي حقوق يمنحها أصحاب العمل أو مبدعوه تجاه المستفيدين وذلك من خلال إلحاق تراخيص محددة. ويفيد هذا البيان أن المطبوع المتاح عبر الوصول الحر هو ذلك المطبوع الذي يتوافر فيه الشرطان التاليان:

١٨- لإلقاء نظرة عامة على التحسيب المفتوح، أنظرLynch (٢٠٠٦): . الاستشهاد المرجعي الكامل فى القائمة الوراقية.

١٩- للكشف عن آلية عمل هذه التقنيات، أنظر: Rodriguez-Esteban (٢٠٠٩) . الاستشهاد المرجعي الكامل فى القائمة الوراقية.

٢٠- كنموذج على عمل هذه التقنيات، يوجد المركز الوطني للتنقيب في النصوص بالمملكة المتحدة (NaCTeM)، وأيضًا المعهد الأوربي للمعلوماتية الحيوية، واللذان يتعاونان مع المستودع المركزي للمطبوعات الطبية في تنقيب النصوص الخاصة بالإنتاج الفكري الطبي الحيوي. أنظر: /http://www.nactem.ac.uk/ukpmc

21- http://www.earlham.edu/~peters/fos/bethesda.htm

١. أن يمنح المؤلفون وأصحاب حقوق التأليف، لجميع المستفيدين، حق الوصول المجاني والنهائي والدائم وعلى النطاق العالمي للعمل العلمي، والترخيص بنسخه والإفادة منه وتوزيعه ونشره وعرضه على العموم، وإنشاء وتوزيع أعمال أخرى مشتقة منه، على أي وسيط رقمي، ولأي غرض من الأغراض المشروعة، مع الإسناد الصحيح للتأليف لصاحب العمل الأصلي، إضافة إلى حق المستفيدين في إعداد عدد قليل من النسخ المطبوعة ورقيًا لاستخدامهم الشخصي.

٢. إيداع نسخة كاملة من العمل العلمي وجميع المواد الملحقة به، بما في ذلك نسخة من إجازة العمل (على النحو المبين أعلاه)، فى شكل إلكتروني معياري مناسب، وذلك فور نشر النسخة الأولية من هذا العمل؛ في مستودع رقمي واحد على الأقل تدعمه إحدى المؤسسات الأكاديمية أو الجمعيات العلمية أو الأجهزة الحكومية أو غيرها من المؤسسات المعتبرة التي تسعى لتحقيق الوصول الحر للمصادر العلمية وتوزيعها بلا قيود، وتبادلها إلكترونيًا وحفظها لأجل طويل المدى (ويعد المستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed نموذجًا على هذا المستودع).

وهكذا يؤكد بيان بيثيزدا على بث الأعمال العلمية بلا قيود، ويشير صراحةً إلى أنماط إعادة الاستخدام التى يتيحها الوصول الحر - بما في ذلك إعداد أعمال مشتقة من العمل الأصلي، فضلا عن الإشارة إلى الأوضاع التى تسري فيها أشكال التراخيص.

وأخيرًا، يتوافر بين أيدينا إعلان برلين للوصول الحر إلى المعرفة في مجالات العلوم والإنسانيات* Berlin Declaration on Open Access to Knowledge in the Sciences and Humanities، والمنشور عام ٢٠٠٣ [٢٢]. ويتوافق مضمون هذا الإعلان إلى حد كبير مع بيان بيثيزدا؛ إلا أنه في المؤتمر الثالث من مؤتمرات برلين السنوية عن الوصول الحر (حيث يعقد هذا المؤتمر في مدينة مختلفة كل عام) ، تمت الموافقة على توصية إضافية للمؤسسات البحثية على الوجه التالي:

ينبغي على المؤسسات البحثية لأجل وضع إعلان برلين موضع التنفيذ، تطبيق إحدى السياسات ذات الصلة بغرض:

---

* أنظر الترجمة العربية لهذا البيان على العنكبوتية على المسار:
http://openaccess.mpg.de/67638/BerlinDeclaration__ar.pdf. (المترجمان)

22- http://oa.mpg.de/lang/en-uk/berlin-prozess/berliner-erklarung/

١. فرض إيداع نسخة كاملة من المقالات المنشورة من قبل من منسوبيها من الباحثين، في أحد مستودعات الوصول الحر.

٢. تشجيع منسوبيها من الباحثين على نشر مقالاتهم العلمية في دوريات الوصول الحر متى ما وجدت إحدى الدوريات المناسبة ذات الصلة (وأيضا توفير الدعم اللازم لتحقيق ذلك).

وبالرغم من وجود محاولات أخرى لتعريف الوصول الحر، إلا أنه عادةً ما يتم استخدام هذه البيانات الثلاثة معًا (بودابست، وبيثيزدا، وبرلين)، ويشار إليها بأنها "تعريف الباءات الثلاثة للوصول الحر" BBB definition of Open Access .

ولأن مسألة التعريف تعد ذات أهمية كبيرة عند إعداد السياسات، سواء من قبل مؤسسات تمويل البحوث أو غيرها من الهيئات، فقد أثمرت المحاولات السابقة عن تعريف شامل للوصول الحر. فمن اليسير على معدي السياسات الإشارة إلى تعريف قصير للغاية، وفي هذه الحالة فإن الناتج لن يكون معبرًا بدقة عن الإنتاج الفكري المنشور عن طريق الوصول الحر. كما إنه من الممكن أيضًا إعداد تعريف طويل للغاية، وفي هذه الحالة ستكون هناك عقبات كثيرة تجاه تحقيق الوصول الحر بصورة مرضية.

ومن الواضح، عند النظر في التعريفات السابقة، أن هناك ثلاث قضايا رئيسة ينبغي تناولها عند إعداد السياسات وهي:

- ما ينبغي أن تشمله هذه السياسة.
- ما ينبغي أن تنص عليه السياسة فيما يتصل بالتوقيت، والتكاليف، وكيفية توفير الوصول الحر.
- الأوضاع الذي ينبغي أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بحقوق التأليف والتراخيص.

هذا وسوف تتم مناقشة هذه القضايا بالتفصيل في الفصل الثامن.

١ / ٤ المحتوى المستهدف للوصول الحر

من الأمور المحورية عند إعداد سياسات الوصول الحر، الإشارة إلى أنماط المصادر العلمية التي يتعين أن تشملها السياسة. والإنتاج الفكري المحكم، هو المصطلح العام المستخدم لوصف المحتوى المستهدف للوصول الحر. أما إذا تحدثنا على نطاق أوسع من ذلك، فإن هذا الإنتاج يشمل الدوريات، ووقائع المؤتمرات المحكمة (وهي قناة النشر الأساس في بعض التخصصات، مثل الهندسة)، فضلاً عن الكتب. وبالرغم من ذلك، فإن استخدام "الإنتاج الفكري" كمصطلح عام ينطوي على بعض المحاذير.

حيث تبرز

أولاً: مسألة التعامل مع الكتب العلمية. فالدوريات هنا تعد أكثر وضوحًا من هذا الجانب، حيث يقوم الباحثون بإعداد مقالاتهم للنشر في الدوريات دون انتظار مقابل مالي لذلك، اللهم إلا – وهو السبب الأساس للنشر في الدوريات - الحصول على السمعة المرموقة والاستفادة بصفة شخصية من رواج البحث الأكاديمي؛ عن طريق الاستشهادات المرجعية على سبيل المثال. وعلى العكس من ذلك، ينتظر مؤلفو الكتب مكافأة مالية إضافة إلى السمعة المرموقة التي يحظون بها لقاء هذا التأليف. وفي العادة تكون هذه المكافأة المالية متواضعة للغاية، ويسلِّم معظم الباحثين في الإنسانيات (وهو المجال الأكثر تأثرًا بذلك حيث تعد الكتب أداة النشر الرئيسة فيه) بأن توقعاتهم من المكافآت المالية لم تكن جد كبيرة[٢٣]. والحقيقة أن توقع مردود مالي يعني أن ما يمكن أن يكون مطلوبًا بلغة السياسات فيما يتعلق بمقالات الدوريات، لا يمكن أن يكون نفسه بالنسبة للكتب. ومع ذلك، فإن السياسات عادة ما تشير إلى الكتب (بل وفصول الكتب)، استدراكًا للتنبيه. (أنظر الفصل الثامن لمزيد من مناقشة هذا الموضوع).

ثانيًا، هناك فئة أخرى من المصادر العلمية يزداد التركيز عليها في السياسات، وهي بيانات البحث. والنشاط العلمي، في الحقيقة والآن أكثر من أي وقت مضى، هو نشاط يعتمد بكثافة على البيانات. وهناك حاجة ملحة في بعض التخصصات العلمية، وليس كلها، للمشاركة في البيانات وذلك لأجل تحقيق التقدم المنشود في تلك التخصصات. والنشاط العلمي، ببساطة، ضخم للغاية في بعض التخصصات للدرجة التي لا يمكن أن يتقدم فيها دون مشاركات تعاونية. ويكشف "مشروع جينوم البشري" ذلك بوضوح، ذلك

٢٣- وعادة ما يتناقل هؤلاء الباحثون القول بأن رصيدهم من السمعة الطيبة يفوق كثيرًا العائد المالي كفائدة رئيسة يرجونها من نشر أعمالهم في شكل الكتب.

أن آلاف الباحثين حول العالم شاركوا معًا في الجهود الرامية لاكتمال السلسلة المتتالية لمجمل الحمض النووي (دى إن إيه DNA)، والاتفاق على مبادئ المشاركة في البيانات فيما يُعرف الآن باجتماع برمودا عام ١٩٩٦ [٢٤]. وكانت هناك في هذا المشروع، تجهيزات جيدة للغاية للباحثين في مجال الطب الحيوي لاختزان وحفظ البيانات ذات الصلة[٢٥]، وذلك كما هو الحال في التخصصات الأخرى التي تحظى بكثافة البيانات.

وإضافة إلى أهمية السياسات والتطورات ذات الصلة بالبنى التحتية لدعم البيانات المفتوحة والجلية في بعض التخصصات، توجد أيضًا صحوة عامة للاهتمام بهذا الموضوع. وتحرص مؤسسات تمويل البحوث على تحسين الأوضاع الرامية إلى تقدم البحث العلمي، كما تعمل على دعم السياسات الخاصة بذلك لضمان إتاحة بيانات البحث من قبل الباحثين الذين حظوا بهذا التمويل. وكثير من تلك الجهات المنتشرة حول العالم لديها بالفعل سياسات موضع التنفيذ للبيانات المفتوحة، كما أن بعض تلك السياسات يتم دعمها من خلال ترتيبات معينة على مستوى البنية التحتية لكي تتوافق مع الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذها [٢٦]. ويستخدم بعض الباحثين بالفعل المستودع الرقمي للمؤسسة التي ينتسبون إليها، في إيداع مجموعات البيانات datasets بغرض تقاسمها، أو وضع هذه البيانات على مواقع عنكبوتية متاحة للعموم. كما يقوم الناشرون أيضًا بتوفير مساحات لتخزين مجموعات البيانات على مواقعها بغرض دعم نتائج مقالات الدوريات، وفي بعض الأحيان تفرض الدوريات نفسها إتاحة البيانات بصورة مفتوحة كشرط لعملية النشر[٢٧].

وينبغي التأكيد هنا على أن المشاركة في البيانات نشاط منتشر على وجه العموم،

٢٤- وقد اشتمل الاجتماع الدولي الاستراتيجي الأول حول تسلسل الجينوم البشري، على أحد المبادئ المهمة وهو أنه لا أحد يمكنه ادعاء حقوق الملكية الفكرية لبيانات الجينوم، وأن البيانات ستتم إتاحتها للجمهور العام في غضون ٢٤ ساعة من إعدادها. أنظر:

http://www.ornl.gov/sci/techresources/Human__Genome/research/bermuda.shtml#1

٢٥- أنظر على سبيل المثال، مرصد البيانات المعد من قبل المركز الوطني للمعلومات للتقنيات الحيوية: http://www.ncbi.nlm.nih.gov/ . وأيضًا، المعهد الأوربي للمعلوماتية الحيوية: http://www.ebi.ac.uk/

٢٦- كنموذج على ذلك، أنظر شبكة مراكز البيانات التابعة لمجلس البحث العلمي في مجال البيئة الطبيعية بالمملكة المتحدة: http://www.nerc.ac.uk/research/sites/data/

٢٧- ففي مجلة نيتشر Nature، على سبيل المثال، بند في شروطها للنشر ينص على أنه يجب على الباحثين إتاحة البيانات الداعمة لنتائج المقالات وتوفيرها للاطلاع عليها والإفادة منها.

كما تتفاوت تطبيقات وأشكال إدارة البيانات – كما كشف كثير من الدراسات[٢٨]–بصورة كبيرة بين التخصصات العلمية. ومع ذلك، تتزايد الإجراءات التنظيمية وإجراءات إضفاء الطابع الرسمي على هذا المجال، وربما كان أحدث التطورات فى هذا السياق هو إطلاق مبادئ بانتون[٢٩] والتي توفرت على تحديد أهداف ومباديء مفهوم البيانات المفتوحة.

وتتوافر، من جهة ثالثة، أنماط أخرى من الإنتاج الفكري العلمي يعد الانفتاح فيه مرغوبًا إلى حد كبير؛ وهي الرسائل الجامعية (على مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه)، وما يسمى بالإنتاج الفكري الرمادي (وهو ذلك الإنتاج غير المعد للنشر في الدوريات المحكمة؛ مثل أوراق العمل، والكتيبات، ... إلخ). وبالرغم من أن هذه الأنماط لا يشملها التعريف الرسمي للوصول الحر، إلا أنه ينبغي اعتبارها أهدافًا من الدرجة الثانية، وتجدر الإشارة إليها في بعض التخصصات التي تعد فيها هذه الأنماط ذات أهمية كبيرة للغاية.

وأخيرًا، هناك اتجاه لإعداد وراقية مفتوحة للنشاط العلمي، بالرغم من أن هذه الفكرة لا زالت في مهدها. والفرضية الكامنة وراء هذه الوراقية، هي أن الوصول إلى المعلومات العلمية سيكون أسهل بكثير لو تم تنظيمها على الوجه الذي ينبغي، وهو أن تكون خدمة وراقية مفتوحة بصورة مطلقة (ومن المعلوم أن معظم الخدمات الوراقية الشاملة المتاحة حاليًا، تم إعدادها من قبل شركات النشر التجارية لقاء رسوم مالية). وبالرغم من بروز هذه القضية في الوقت الذي وصل فيه تطوير السياسات إلى مرحلة متقدمة، إلا أنه يوجد أساس جاهز لبناء نظام وراقي مفتوح[٣٠].

٢٨- أنظر: Ruusalepp (٢٠٠٨)، Brown & Swan (٢٠٠٩) and Swan & Brown (٢٠٠٨)

29- http://pantonprinciples.org/

٣٠- أنظر المبادئ المنشورة حديثًا عن الميتاداتا المفتوحة، والتي تم دعمها من قبل كل من اللجنة المشتركة لنظم المعلومات (جيسك) بالمملكة المتحدة: http://www.jisc.ac.uk/news/stories/2011/07/openmetadata.aspx ومجموعة عمل البيانات الوراقية المفتوحة التابعة لمؤسسة المعرفة المفتوحة:

http://wiki.okfn.org/Wg/bibliography

لمحات موجزة عن تطور الوصول الحر

- توفر الشبكة العنكبوتية فرصًا جديدة لبناء نظام أمثل للاتصال العلمي، وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات بحثية تترابط فيها البيانات ويتم تبادلها إلكترونيًا ويمكن استكشافها بصورة كاملة.
- ينتهز الباحثون هذه الفرص في تطوير مساري الوصول الحر على مستوى كل الأنماط الرسمية وغير الرسمية للاتصال العلمي.
- يعد الحفظ طويل المدى مسألة رئيسة بالنسبة للنمو المتزايد للمعلومات ذات الوصول الحر.
- من الأمور المهمة لقبول الإنتاج الفكري عبر الوصول الحر والإفادة منه، استحداث خدمات جديدة لتلبية احتياجات الباحثين ومديري القطاعات البحثية.
- توجد الآن تعريفات مفيدة وعملية وقيد الاستخدام للوصول الحر، والتي يمكن استخدامها في دعم السياسات.
- ولقد جرى أيضًا التمييز بين نمطين للوصول الحر – المجاني، وتام الوصول؛ ولهذا التمييز دلالاته بالنسبة لدعم السياسات.
- يوجد مساران عمليان للوصول الحر تم اعتمادهما من قبل المجتمع العلمي، هما الأخضر والذهبي.
- الهدف الأولي والأصيل للوصول الحر هو الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات (بما في ذلك بحوث المؤتمرات المحكمة). وثمة إقبال على إضافة الرسائل الجامعية إلى هذه المجموعة من المصادر، كما أنه يجري الآن توسيع مفهوم الوصول الحر ليشمل كل من بيانات البحث والكتب.

الفصل الثاني
أساليب الوصول الحر

يمكن إتاحة أي مصدر علمي بصورة حرة، وذلك - ببساطة - بنشره على أحد المواقع العنكبوتية. وينسحب ذلك على مقالات الدوريات، وفصول الكتب، والكتب بأكملها، ومجموعات البيانات بجميع أنواعها (بما في ذلك الرسوم البيانية، والصور، والملفات الصوتية والمرئية)، والبرمجيات. ومع ذلك، فإنه عادةً ما يتم استخدام مصطلح الوصول الحر للإشارة إلى المعلومات المتاحة بأحد النهجين التاليين.

٢ / ١ مستودعات الوصول الحر؛ الطريق الأخضر للوصول الحر

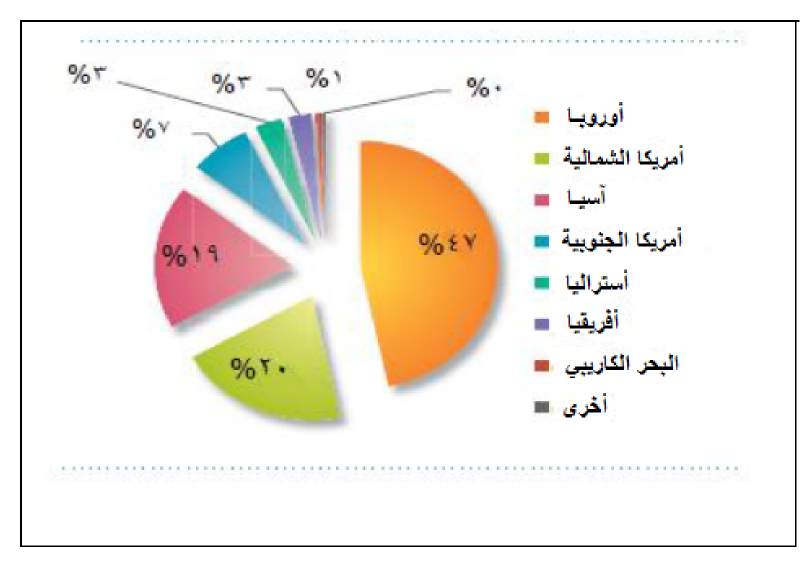
تعمل مستودعات الوصول الحر على حفظ مجموعات المقالات العلمية وغيرها من مصادر المعلومات وإتاحتها للجميع على الشبكة العنكبوتية. ولأن المستودعات يمكنها جمع كل مصادر المعلومات الصادرة عن إحدى المؤسسات، ولأن جميع المؤسسات يمكنها إنشاء مستودع رقمي، فإن هناك احتمالات كبيرة للغاية للحصول على مصادر رفيعة الجودة، بالرغم من أن تلك الاحتمالات لا يمكن تحققها إلا في ظل تطبيق سياسة سليمة لذلك.

وينبني معظم المستودعات في الغالب الأعم على برمجيات مفتوحة المصدر[٣١]، والتي تلتزم جميعها بنفس المجموعة الأساس من القواعد التقنية[٣٢] التي تحكم نهج بناء المحتوى، وتنظيمه، وتوصيفه، وعرضه لمحركات البحث. ولأن المستودعات جميعها تتقيد بهذه القواعد الرئيسة، فهي بذلك تعد قابلة لتبادل البيانات interoperable بين النظم؛ والتي تعني تشكيل المستودعات لما يشبه الشبكة وأن ينشأ فيما بينها عن طريق هذه الشبكة – حتى في ظل توزيع المستودعات عبر أنحاء مختلفة من العالم – قاعدة بيانات كبيرة واحدة للوصول الحر. وعادة ما تكون هذه المستودعات مكشفة من قبل جوجل، وجوجل سكولار، وغيرهما من محركات البحث؛ ومن ثم فإن استكشاف محتوياتها يعد مسألة بسيطة تتم بمجرد البحث باستخدام الكلمات الدالة في أي من تلك الأدوات. كما إنه

٣١- ربما كان «إي برنتس» (www.eprints.org) و«دي سبيس» (http://www.duraspace.org/) أكثر البرمجيات مفتوحة المصدر انتشارًا.

٣٢- عن طريق مرسوم مبادرة الأرشيف المفتوح لتجميع واصفات البيانات OAI-PMH (Open Archives Initiative - Protocol for Metadata Harvesting) . أنظر: http://www.openarchives.org/OAI/openarchivesprotocol.html

يمكن إجراء هذا البحث باستخدام أحد أكثر أدوات الاستكشاف تخصصًا والذى يتوفر على تكشيف محتوى مستودع واحد فحسب بدلا من العنكبوتية بكاملها[٣٣]. ويكشف شكل (١) عن النسبة المئوية لتوزيع المستودعات على مناطق العالم المختلفة.



شكل ١: توزيع المستودعات الرقمية على مناطق العالم

(المصدر: OpenDOAR، July 2011)

٢/١/١ المستودعات المركزية / الموضوعية

ربما كان أقدم أنماط المستودعات هو ما يسمى بالمستودعات الموضوعية أو المركزية، والتي يتوافر منها نماذج ناجحة للغاية مثل مستودع "آركايف" arXiv المتخصص في فيزياء الطاقة العالية وغيرها من المجالات ذات الصلة (أنظر المبحث ٢/١). ويمكن إنشاء المستودعات الموضوعية عن طريق قيام الباحثين بإيداع أعمالهم العلمية مباشرة داخل المستودع (مثل آرزيف)، أو عن طريق تجميع المحتوى من مجموعات أخرى (مثل مستودعات الجامعات) وذلك بغرض إنشاء أحد المستودعات المركزية وهو ما ينطبق على مستودع الوصول الحر في مجال الاقتصاد (ريبك RePEC). ويعتمد نجاح مثل تلك المستودعات ذات النمط التجميعي على توافر محتوى مناسب وكاف من مصادر

٣٣- مثل محرك بحث Bielefeld Academic Search Engine. أنظر الرابط: http://base.ub.unibielefeld.de/en/index.php or OAIster: http://oaister.worldcat.org

المعلومات في مستودعات الجامعات أو مؤسسات البحث. أما المستودعات التى تتبني على الإيداع المباشر، فيعتمد نجاحها إما على التقاليد المجتمعية التي تعمل على رفع سقف توقعات تقاسم الباحثين لنتائج أعمالهم مع الآخرين، أو على دعم إحدى السياسات التي تعمل على توطيد هذا السلوك في البيئات التي تفتقد ثقافة المشاركة. ومن هنا تنبع أهمية السياسات والتي سيتم تناولها باستفاضة في الفصل الثامن.

ومن نماذج المستودعات الموضوعية الناجحة أيضا، المستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed Central (PMC) ، والذي يتوفر على تجميع مصادر المعلومات الصادرة عن المعاهد الوطنية للرعاية الصحية بالولايات المتحدة. وقد أنشئ هذا المستودع عام ٢٠٠٠، معتمدًا على محتوى دوريتين علميتين فحسب. وفي غضون عامين أصبح هذا المستودع يغطى ٥٥ دورية، ولا يزال ينمو باطراد حتى يومنا الحالي حيث بلغ رصيده حوالي ٦٠٠ دورية فضلا عن الطبعات المبدئية المودعة من قبل الباحثين. وهكذا تشتمل قاعدة بيانات هذا المستودع على حوالي مليوني مقالة بنصها الكامل، جميعها متاح بصورة مجانية للوصول إليه والاطلاع عليه، إضافة إلى حوالي ١١٪ منها تقع تحت التعريف الدقيق للوصول الحر بإتاحته للتوزيع وفقًا لرخصة تسمح بإعادة استخدامه بصورة أكثر إطلاقًا (أنظر المبحث ٣/١). والهدف العام هنا لمجال العلوم الطبية الحيوية هو بناء شبكة من المستودعات المركزية الطبية الوطنية أو الإقليمية، والتي تعد مستودعات مكملة وعاكسة للمستودع الأساس في الولايات المتحدة. وقد أنشئ أول هذه المستودعات الدولية (PMCi) في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٧. وفي الوقت الذى أنشئ فيه النظير الكندى لهذا المستودع، كانت هناك مداولات لإنشاء مستودعات إضافية في مناطق جغرافية أخرى، بما في ذلك إمكانية تحويل النظير البريطاني إلى مستودع مركزي على مستوى أوروبا بأسرها.

٢/١/٢ المستودعات المؤسساتية وغيرها من المستودعات واسعة النطاق

لا يوجد حتى الآن في التخصصات والمجالات العلمية الأخرى خدمات مركزية عملت على ترسيخ مجموعة من التقاليد الثقافية حول الوصول الحر، مثل تلك التي في مستودعي "بي إم سي" PMC و"آركايف" arXiv . ومع ذلك، هناك شبكة متنامية من المستودعات المؤسساتية، إضافة إلى مجموعة قليلة من المستودعات المحورية واسعة

النطاق مثل مستودع OpenDepot [٣٤] الذي يخدم مجموعات كبيرة من المستفيدين. وهذه المستودعات، تُكمِّل عمل المستودعات الموضوعية المركزية، حيث أن شبكة واحدة تضم جميع الجامعات البحثية ومعاهد البحوث ولها مستودع واحد يمكنها بصورة افتراضية توفير ١٠٠٪ من الإنتاج الفكري العلمي المتاح للوصول الحر.

ولقد نشأ أول المستودعات المؤسساتية عام ٢٠٠٠ في كلية الإلكترونيات وعلم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة[٣٥]. وانبنى هذا المستودع على أحد البرمجيات مفتوحة المصدر وهو "إي برنتس EPrints" [٣٦]، والذي اعتمدت عليه بعد إطلاقه بعض المؤسسات الأخرى في إنشاء مستودعاتها، لتوفير الوصول الحر لمصادر المعلومات الصادرة عنها. ولقد أخذت المستودعات المؤسساتية بعد ذلك في النمو السريع؛ ففي غضون عقد واحد بلغ عددها ١٨٠٠ مستودع في المؤسسات المختلفة حول أنحاء العالم، ولا يزال هذا العدد مستمرًا في الزيادة [٣٧] حيث تيقنت الجامعات ومؤسسات البحوث من القيمة الإضافية للتألق والتأثير التي يوفرها المستودع.

كما شجعت سياسات البحوث العلمية في بعض البلاد على إنشاء المستودعات. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، طلبت هيئة "إجراء التقييم الدوري الوطني للبحث العلمي" (راي RAE) (والتي سميت فيما بعد بـ"هيئة إطار التميز في البحث العلمي" - رف REF)[٣٨] من الجامعات، جمع معلومات عن أنشطتها ومصادرها العلمية الصادرة عنها. ولأن المستودع الرقمي بطبيعته يوفر البنية اللازمة لمثل هذا الإجراء، فإن جميع الجامعات البريطانية يتوفر تقريبًا على مستودعات مؤسساتية، وكثير منها له سياساته الرسمية الداعمة لذلك. ويوجد في أستراليا نظام مماثل لإجراء التقييم الوطني للبحث

٣٤- هو مستودع محوري للوصول الحر تقوم على إدارته جامعة أدنبرا بالمملكة المتحدة. ويعد هذا المستودع محلاً لإيداع المقالات من قبل منسوبي المؤسسات التي لم تتوفر على مستودع بعد، وإعادة توجيه تلك المقالات مرة أخرى إلى المستودع الأم حال إنشائه. أنظر: http://opendepot.org/

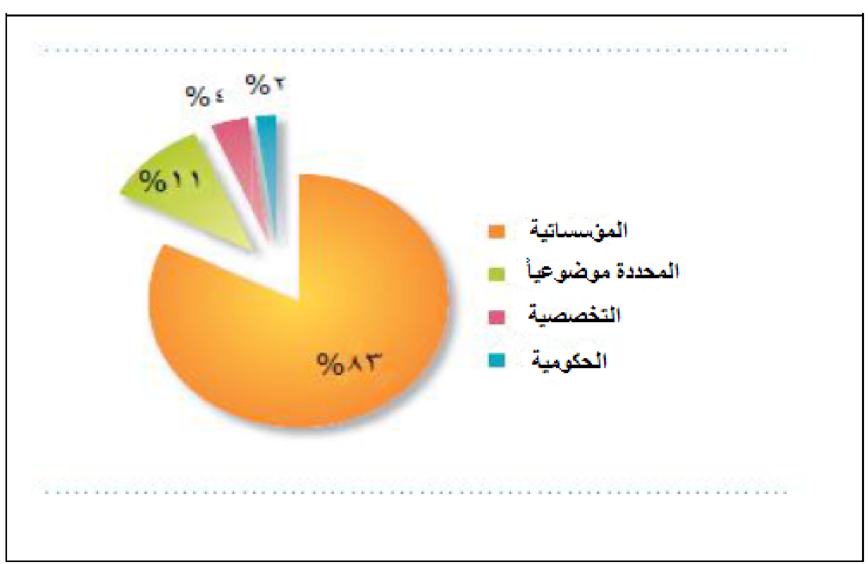
35- http://eprints.ecs.soton.ac.uk

36- http://www.eprints.org/software/

٣٧- والحقيقة أنه يوجد في وقت كتابة هذا التقرير ما يزيد عن ٢٠٠٠ مستودع على مستوى العالم. ويمكن تتبع أعداد المستودعات وأنماطها من خلال دليلين رئيسين هما: دليل مستودعات الوصول الحر (روار) ROAR المتاح على الرابط: http://roar.eprints.org/ ، و«أوبن دوار» OpenDOAR المتاح على الرابط: http://www.opendoar.org/index.html

38- http://www.hefce.ac.uk/research/ref/

العلمي[٣٩]، والذى يفرض بالفعل على الجامعات الأسترالية أن يكون لها مستودع لاستيعاب المقالات العلمية ومن ثم إخضاعها لعملية التقييم. ويكشف شكل (٢) عن النسبة المئوية لأنماط المستودعات.



شكل٢ ١: أنماط المستودعات الرقمية[٤٠]

(المصدر: OpenDOAR. July 2011)

٢/٢ دوريات الوصول الحر؛ الطريق الذهبي للوصول الحر

٢/٢/١ ساحة النشر ذي الوصول الحر

تسهم دوريات الوصول الحر أيضًا في مجمل الإنتاج الفكري المتاح بصورة مفتوحة. ويوجد في الوقت الحالي ما يقرب من ٧٠٠٠ دورية*، تنتج معًا ما يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ مقالة[٤١]. ومرة أخرى، تلعب التقاليد المجتمعية هنا دورًا مهمًا في مدى قبول هذا النمط

٣٩- كان يسمى في ذلك الوقت «الإطار العام لجودة البحث العلمي» RQF ، ويطلق عليه الآن «مبادرة التميز في البحث العلمي بأستراليا» ERA . أنظر الرابط: http://www.arc.gov.au/era/

٤٠- يمكن للمستودعات المتخصصة جمع مصادر معلومات في موضوع محدد من مظان متعددة، كما أنها يمكن أن تنصب على أحد أنماط المحتوى دون غيره مثل الرسائل الجامعية.

٤١- وذلك وفقا لدليل دوريات الوصول الحر (دواج) الذي يوفر قائمة بالدوريات وبعض إمكانات البحث فيها. أنظر: http://www.doaj.org

* الجدير بالإشارة إلى أن عدد الدوريات المتاح بدليل (دواج) بلغ ما يزيد عن ١١,٠٠٠دورية في مطلع عام ٢٠١٦، بنسبة زيادة حوالي ٣٦٪ عما كان في عام ٢٠١٢. (المترجمان).

من الدوريات ودعمه من قبل الباحثين. وتوجد فى الحقيقة نماذج ناجحة للغاية من دوريات الوصول الحر في بعض التخصصات العلمية مثل الطب الحيوي، كما تتوافر في بعض المناطق الجغرافية أساليب منهجية للنشر ذي الوصول الحر مثل مشروع "سايلو" SciELO (المكتبة العلمية الإلكترونية على الإنترنت Scientific Electronic Library Online)[٤٢] في أمريكا اللاتينية. وجيدة هي إمكانات الحصول على رصيد معتبر من مصادر الوصول الحر عن طريق هذا الأسلوب، إلا أنه مقيد بمدى رغبة دور النشر في تخليها عن نموذج الأرباح المعتمد على الاشتراكات التجارية وتحولها إلى نموذج آخر يسمح بالوصول الحر (راجع الفصل الخامس للاطلاع على مناقشة النماذج الاقتصادية لإتاحة الدوريات).

ويتنوع مشهد عالم النشر عبر الوصول الحر تنوعًا كبيرًا، وذلك من بعض عمليات النشر الكبرى إلى آلاف من العمليات الصغرى أو التي تنصب على نشر دورية واحدة فحسب. ويتراوح ذلك النمط من الدوريات بين نماذج رفيعة الجودة وأخرى متواضعة، مثلها تمامًا مثل الدوريات المتاحة وفقًا للاشتراكات التجارية؛ فالنمطان في ذلك سواء.

وكان الجهاز المركزي للطب الحيوي BioMed Central[٤٣] (والذي يعد الآن أحد أقسام دار "سبرنجر" Springer للنشر العلمي)، أول أبرز الناشرين الداعمين للوصول الحر الذين رأوا إمكانية اتساق الوصول الحر مع الأعراف التجارية. ويتوفر هذا الجهاز على نشر حوالي ٢١٠ دوريات، تقع أساسًا في تخصص الطب الحيوي، وإن كانت تشمل أيضًا مجالات أخرى مثل الكيمياء والفيزياء والرياضيات. ويقوم الجهاز بإيداع جميع المقالات الصادرة عنه في المستودع المركزي للطب الحيوي PMC في نفس وقت نشرها، إضافة بالطبع إلى استضافتها على موقعه العنكبوتي. وتعد مؤسسة الهنداوي للنشر Hindawi Publishing Corporation [٤٤] أكبر دور نشر للوصول الحر من حيث عدد الدوريات، وينشر أيضًا في مجال العلوم؛ حيث تنكب هذه المؤسسة على نشر ما يزيد على ٣٠٠ دورية تغطي مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية والزراعة والطب.

٤٢- سايلو SciELO مشروع تعاوني للنشر الإلكتروني يتوفر على مجموعة من الدوريات الصادرة فى أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وغيرها من الخدمات ذات الصلة. أنظر: http://www.scielo.org/php/index.php?lang=en

43- http://www.biomedcentral.com/

44- http://www.hindawi.com/

وتتوفر إحدى مؤسسات النشر الأخرى، وهي المكتبة العامة للعلوم [45] على نشر بعض أبرز الدوريات من حيث مدى التأثير في مجالي الأحياء والطب (وهما مجلتا PLoS Biology و PLoS Medicine ، فضلا عن دوريات أخرى). وقد أدت هذه المؤسسة في الحقيقة إلى تغيير طبيعة النشر العلمي وذلك بإطلاقها مجلة PLoS ONE والتي تغطي جميع مجالات العلوم الطبيعية؛ حيث قدمت هذه المجلة نظامًا جديدًا لضبط الجودة. فإضافة إلى استمرار هذه المجلة في عملية التحكيم العلمي بشكلها التقليدي، فإنها تطلب من المحكمين قبل عملية النشر الحكم بتجرد على المقالة وما إذا كان قد تم إنجازها بطريقة علمية سليمة. ويتم نشر المقالة بعد ذلك جنبًا إلى جنب الأحكام الصادرة حولها فيما يتصل بعلاقتها بالموضوع، ومدى أهميتها، وتأثيرها؛ وذلك من خلال استجابة مجتمع محكمي ما بعد النشر على الإنترنت. ولقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه البالغ، وتمت محاكاته مؤخرًا من قبل مجموعة نيتشر للنشر Nature Publishing Group ، مع إطلاق ما يسمى بالتقارير العلمية لنيتشر Nature Scientific Reports [46].

وكانت هناك أيضًا حركة دائبة في مجال النشر عبر الوصول الحر في الدول النامية والناشئة. ولا شك أن الوصول الحر يوفر لباحثي هذه المناطق الجغرافية، في نهاية المطاف، الأساليب الكفيلة بالوصول إلى أعمالهم العلمية والاطلاع عليها بسهولة من قبل الباحثين في الدول المتقدمة. وبلغة الاتصال العلمي، أصبح الوصول الحر هنا وسيلة كبيرة للمساواة. ومن أبرز النماذج التي يمكن الإشارة إليها هنا، مشروع "سايلو" SciELO (المكتبة العلمية الإلكترونية على الإنترنت Scientific Electronic Library Online) والذي يتوفر على مجموعة من دوريات الوصول الحر المحكمة والمنشورة بصفة رئيسة من دول أمريكا الجنوبية بإحدى اللغتين الإسبانية أو البرتغالية. وتشتمل هذه المجموعة على ما يربو على ٨٠٠ دورية تنشر أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مقالة في العلوم الطبيعية والطب والزراعة والعلوم الاجتماعية. ويوجد مشروع "بايولاين إنترناشيونال" Bioline International [47] وهو خدمة توفر منصة للنشر الإلكتروني المجاني لصغار الناشرين الراغبين في نشر دوريات الوصول الحر في العلوم الحيوية، وتتوفر المنصة على ما يزيد عن ٥٠ دورية منشورة في أنحاء مختلفة من الدول النامية والناشئة في

45- http://www.plos.org/

46- http://www.nature.com/srep/marketing/index.html

47- http://www.bioline.org.br/

قطاعي الطب الحيوى والزراعة. وفضلا عما سبقت الإشارة إليه من خدمات مباشرة، تقوم المكتبات اليوم بصفة عامة بتضمين محتوى "دليل دوريات الوصول الحر" (دواج) DOAJ في فهارسها، مما يسهم في زيادة تألق المقالات الصادرة عن الدول النامية وجذب انتباه باحثي الدول المتقدمة إليها.

٢/٢/٢ الوصول الحر الهجين

فضلا عن دوريات الوصول الحر "الذهبية الخالصة" التي أشير إليها آنفًا، وهي تلك الدوريات التي توفر جميع محتوياتها وفقا للوصول الحر، ومرخصة وفقًا لذلك؛ هناك نموذج آخر يتبناه معظم دور النشر العلمية الكبرى وهو توفير الوصول الحر في نفس الوقت الذي تحتفظ بنموذجها التجاري الحالي القائم على الاشتراكات. ويسمح هذا الخيار الموسوم بالوصول الحر "المختلط" للباحثين بدفع رسوم لنشر مقالاتهم وفقًا للوصول الحر في إحدى الدوريات المعتمدة على الاشتراكات. والحقيقة أن اتباع هذا النموذج ليس منتشرًا بصورة كبيرة (أقل من ٣٪ فى الوقت الحالي)، ليس فقط بسبب مستوى الرسوم وهو أبرز الأسباب[٤٨] ولكن أيضًا لأن معظم الجامعات ومؤسسات تمويل البحوث (والتي تسمح للباحثين باستخدام مصادر التمويل في دفع قيمة النشر للوصول الحر) لا تسمح لهم في نفس الوقت بإجراء ذلك مع دور النشر المتبعة لأسلوب "الربح المزدوج". حيث يعني هذا الأسلوب – بالنسبة لدور النشر - تلقي قيمة رسوم تجهيز المقالة لأجل إتاحتها وفقًا للوصول الحر، مع عدم تخفيض رسوم الاشتراك المفترض مع التدفق الجديد للريع. ولذلك فإن هناك عددًا من الناشرين الذين تعهدوا بما يسمى بالالتزام العام بخفض أسعار اشتراكات الدوريات وفقًا لما يتلقونه من ريع رسوم الوصول الحر.

كما ينبغي أيضًا أن نلاحظ أن كثيرًا من الدوريات التي تقدم هذا الخيار لا تعمل على إتاحة مقالاتها وفقًا لأحد التراخيص المناسبة، ويعني هذا أنه بالرغم من أن المقالات متاح الوصول إليها والاطلاع عليها بالمجان، إلا أنها غالبًا ما لا تسمح بإعادة استخدامها أو الإفادة منها بالطرق الأخرى، بما في ذلك تقنيات التحسيب الإلكتروني.

٤٨- وعلى سبيل المثال، فإن الرسوم المطلوبة للنشر في إحدى الدوريات الهجينة من قبل داري النشر ويلى وإلسفير حوالي ٣٠٠٠ دولار أمريكي، فضلا عن الضرائب ورسوم الصور الملونة.

٣/٢/٢ أساليب أخرى لإتاحة المصادر العلمية بصورة حرة

من الممكن في الحقيقة إتاحة المقالات وبيانات البحث بصورة حرة على المواقع العنكبوتية المتاحة للعموم، وذلك مثل مواقع جماعات البحث، والأقسام العلمية، والمواقع الشخصية. إضافة إلى ما سبق، ثمة اهتمام متزايد بمواقع المشاركة الاجتماعية[٤٩] والتي تستخدم بصورة مطردة من قبل الباحثين لمشاركة أقرانهم فى الإفادة من المقالات وغيرها من مصادر المعلومات.

وبالرغم من أن هذه المواقع تعمل على إتاحة المقالات لعموم المستفيدين المحتملين، إلا أنها تفتقد في الحقيقة لواصفات البيانات الهيكلية (نظام التوسيم على الإنترنت) والتي يمكن للمستودعات أو دوريات الوصول الحر إنشاءها لكل مقالة على حدة. وعلى ذلك أيضًا، فإن تلك المواقع لا تتوافق مع أحد المعايير الدولية وهو مرسوم مبادرة الأرشيف المفتوح لتجميع واصفات البيانات OAI-PMH (أنظر المبحث ١/٢)، ومن ثم فإن محتوياتها لن تكون مكشفة بالضرورة بشكل كامل من قبل محركات البحث؛ مما يعني أيضًا ضعف تألقها وإمكانات استكشافها على الإنترنت.

من ناحية أخرى، فإن المواقع الشخصية للباحثين لم تعد أسلوبًا شائعًا، كما إنه عادة ما يتم إهمالها عند تنقل الباحثين بين المؤسسات، ومن ثم فإنها لم تعد قائمة بمهمة حفظ الإنتاج الفكري لدى الباحثين. إضافة إلى ذلك، فإن أحد الدوافع المهمة لدى مؤسسات البحث أو تلك القائمة بالتمويل لإتاحة مصادر المعلومات بالمستودعات، هو تكوين مقدار من الإنتاج الفكري يمكن إخضاعه للقياس والتحليل والتقييم. ومتى ما كان أحد المستودعات جاهزًا لأداء هذه المهمة، فإنه من المهم هنا تجميع كل الإنتاج الفكري الصادر عن المؤسسة في بوتقة واحدة، وذلك بدلاً من تشتتها بين مواقع أكاديمية مختلفة.

٤٩- وذلك مثل مندلي http://www.mendeley.com أو أكاديميا Academia.edu http://academia.edu/

لمحات موجزة عن أساليب الوصول الحر

- توجد بالفعل بنية تحتية معتبرة لتحقيق الوصول الحر.
- وتعد هذه البنية في بعض التخصصات العلمية أكثر تقدمًا من غيرها في التخصصات الأخرى.
- تغيرت الأعراف والقيم الثقافية لدعم الوصول الحر في بعض التخصصات العلمية، ولم تكن بالقدر نفسه في تخصصات أخرى.
- تعد دوريات الوصول الحر، أو المسار "الذهبي" للوصول الحر، نموذجًا ناجحًا في بعض التخصصات، وعلى الأخص في بعض المناطق الجغرافية.
- يمكن للمسار "الأخضر" للوصول الحر، عبر المستودعات، استقطاب مصادر الوصول الحر بصورة أسرع من غيره، وخاصة إذا ما وضعت السياسات المناسبة لذلك موضع التطبيق.
- يتم توفير الوصول الحر في نمطه "الهجين" أو "المختلط" من قبل كثير من دور النشر، وغالبًا ما تحظى دور النشر هذه بما يسمى بالربح المزدوج.

الفصل الثالث
أهمية الوصول الحر

تم تسليط الضوء سابقًا من قبل اليونسكو على أهمية الوصول إلى البحث العلمي فى سياق بناء مستقبل عالمي مستدام ، وفي هذا السياق تم استكشاف بيانات عن أنماط واتجاهات إنتاج المعلومات العلمية والوصول إليها[٥٠].

١/٣ المشكلات ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات

ربما لا يوجد باحث، بقطع النظر عن المكان الذي يعيش أو يعمل فيه، يستطيع الزعم أن بإمكانه الوصول إلى جميع المعلومات التي هو في حاجة إليها. وكثيرة هي الدراسات الكاشفة عن أن هذا هو الواقع حتى في البلاد التي تتمتع بغزارة البحث العلمي. وقد خلصت شبكة المعلومات البحثية بالمملكة المتحدة، في تقرير لها جمع نتائج من خمس دراسات ممولة من الشبكة عن استكشاف المعلومات والوصول إليها[٥١]، عن أن النتيجة الرئيسة لتلك الدراسات هي أن الوصول إلى المعلومات لا يزال يمثل هاجسًا رئيسًا لدى الباحثين.

وعلى نطاق عالمي، توفرت دراسة "سواب" SOAP *، وهي مشروع علمي كبير يبحث في الوصول الحر تم تمويله من الاتحاد الأوروبي وأدارته مجموعة من الناشرين واستغرق ثلاث سنوات؛ توفرت على دراسة ٤٠,٠٠٠ باحث من جميع أنحاء العالم، وتوصلت إلى أن ٣٧٪ من المستجيبين أفادوا بأنهم نادرًا ما يمكنهم العثور على جميع المقالات التي هم في حاجة إليها، أو يمكنهم العثور عليها بصعوبة. ومن المفترض أن تؤخذ في الاعتبار هذه الحلول التى يفيد منها الباحثون في هذا السياق؛ مثل مراسلة أقرانهم من الباحثين، واستشارة زملائهم في المؤسسات الأخرى، أو استخدام نظام الدفع مقابل الوصول عن طريق الإعارة بين المكتبات، أو الدفع مقابل الاطلاع.

٥٠- ورد في تقرير اليونسكو للعلوم لعام ٢٠١٠ والتقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠. أنظر: UNESCO and International Social Science Council (٢٠١٠) (٢٠١٠). الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية.

٥١- أنظر: http://www.rin.ac.uk/our-work/using-and-accessing-information-resources/overcoming-barriers-access-research-information

* انبثق مشروع "سواب" Study of Open Access Publishing (SOAP) عن دراسة تحليلية واسعة النطاق، انصبت على اتجاهات الباحثين وخبراتهم حول النشر ذي الوصول الحر (المترجمان).

ويعد الإنفاق على مقالات الدوريات، عن طريق الإعارة بين المكتبات، مؤشرًا آخر على ضعف الوصول. وتكشف جامعات النخبة الخمس بالمملكة المتحدة، والتي من المتوقع أن تحظى مكتباتها بأفضل مصادر المعلومات بالبلاد، عن أن تكاليف الإعارة بين المكتبات والخاصة بمقالات الدوريات تقدر بحوالي ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا. كما تدل مؤشرات التحميل في مستودعات الوصول الحر على كم الوصول الذي ينبغي الوفاء به - من خلال هذا الطريق - لغير القادرين على النفاذ إلى الدوريات العلمية[٥٢].

ويمكننا أيضًا افتراض أن مشكلات الوصول إلى الدوريات في العالم المتقدم سوف تزداد. فميزانية المكتبات تقع تحت ضغط شديد، والصفقات الكبرى (وهي شراء حزم من عروض أحد الناشرين في صفقات تتراوح مدتها بين سنتين ثلاث سنوات، أو خمس سنوات) في طريقها إلى الزوال[٥٣]، والدوريات التي تتوفر على نشرها الجمعيات العلمية تعاني من الركود المتمثل في وجود عناوين مرموقة بيد أنها باهظة التكاليف.

أما الوضع في العالم النامي فيعد أكثر خطورة. فقد كشفت دراسة أعدتها منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٠ أن الباحثين في البلاد النامية يعدون الوصول إلى الدوريات المعتمدة على الاشتراكات التجارية، أحد أكثر المشكلات إلحاحًا. كما كشفت هذه الدراسة أنه في البلاد التي يقل نصيب دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا، لا يتوافر في ٥٦٪ من مؤسسات البحث بها اشتراكات جارية في الدوريات العلمية، وذلك منذ خمس سنوات سابقة (Aronson, (2004.

وهذه المشكلة معروفة ومعترف بها بالطبع. وقد أعلن المؤتمر العالمي للعلوم الذي عُقد عام ١٩٩٩ تحت رعاية اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم، أن "الوصول العادل للنشاط

٥٢- على سبيل المثال يحتوي المستودع الجديد لجامعة سالفورد على النص الكامل لحوالي ١٥٠٠ دراسة علمية تتلقى ٢٥,٠٠٠ واقعة تحميل شهريًا؛ وتتلقى كلية الإلكترونيات وعلم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة ٣٠,٠٠٠ واقعة تحميل شهريا لحوالي ٦,٠٠٠ دراسة علمية يشتمل عليها المستودع الخاص بها، فيما تتلقى جامعة لييج فى بلجيكا ٣٥,٠٠٠ واقعة تحميل شهريا لـ ٣٠,٠٠٠ مقالة تتوفر عليها.

٥٣- أنظر بالنسبة للوضع فى الولايات المتحدة:

/http://chronicle.com/article/Libraries-Abandon-Expensive/128220

وبالنسبة للوضع فى المملكة المتحدة:

http://chronicle.com/blogs/wiredcampus/british-research-libraries-say-no-to-big-deal-serialspackages/32371

العلمي ليس متطلبًا اجتماعيًا وأخلاقيًا للتنمية البشرية فحسب، ولكنه أيضًا متطلب رئيس لتحقيق الإمكانات الكاملة للمجتمعات العلمية في جميع أنحاء العالم، ولتوجيه التقدم العلمي من أجل تلبية احتياجات الجنس البشري"[٥٤].

وبعد ما يقرب من عقد من الزمان، فى عام ٢٠٠٨، وكان لا يزال هناك مزيد من البحث في هذه المشكلة، خلصت اللجنة الوطنية لليونسكو بالمملكة المتحدة إلى أن "تعزيز القدرات العلمية في البلدان النامية تعرقلت بصورة كبيرة بسبب عدم قدرتها على تحمل التكاليف المرتفعة لاشتراكات الدوريات، وتراجع ميزانيات المؤسسات العلمية، وضعف العملة المحلية"[٥٥]. وفي الآونة الأخيرة، كشفت دراسة أجراها اتحاد الجامعات الإقليمية الجنوب أفريقية (ساروا SARUA) عن واقع الوصول إلى المطبوعات العلمية وبثها في المنطقة[٥٦] والذي يشير إلى أن التقدم في هذا المضمار لا يزال بعيد المنال.

وتقدم مبادرات الناشرين الوسطاء مثل مبادرة هيناري HINARI التابعة لمنظمة الصحة العالمية[٥٧]، وأوار OARE [٥٨]، وأجورا AGORA [٥٩]، الوصول المجاني للدوريات لبعض المستفيدين في العالم النامي. ومع ذلك، فليس هذا وصولاً حرًا بحسب التعريف، طالما كان الوصول متاحًا فحسب لبعض المستفيدين في بعض البلدان. وتعمل هذه البرامج على التفريق بين البلاد التي يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني فيها أعلى من ١٢٥٠ دولار أمريكي أو أدنى من ذلك، حيث تفرض دفع ١٠٠٠ دولار أمريكي لاشتراك كل مؤسسة بحثية في البلاد التي يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني فيها بين

54- UNESCO and the International Council of Scientific Unions (1999): World Conference on Science; Declaration on Science and the Use of Scientific Knowledge (July 1). http://www.unesco.org/science/wcs/eng/declaration__e.htm.

55- UNESCO (2008) Improving Access to Scientific Information for Developing Countries: UK Learned Societies and Journal Access Programmes. Report by Improving Access to Scientific Information Working Group (Natural Sciences Committee).
http://www.unesco.org.uk/uploads/Improving%20Access%20to%20
Scientific%20Information%20-%20May%2008.pdf

56- Abrahams, L. Burke, M. Gray, E & Rens, A (2008). Opening access to knowledge in Southern African universities. In SARUA 2008 Study Series, Southern African Regional Universities Association, Johannesburg, http://www.sarua.org/?q=content/opening-access-knowledge-southern-africanuniversities

57- Health InterNetwork Access to Research Initiative http://www.who.int/ hinari/en/

58- Online Access to research in the Environment: http://www.oaresciences. org/en//

59- Access to Global Online Research in Agriculture: http://www.aginternetwork.org/en/

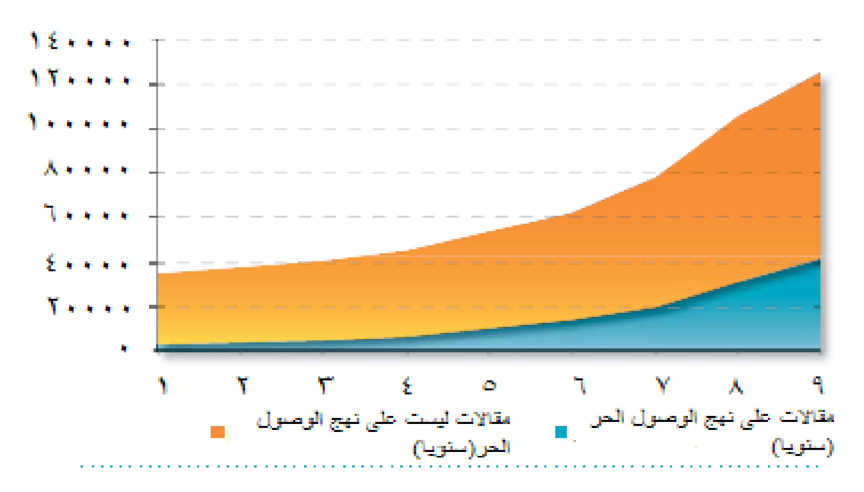
١٢٥٠–٣٥٠٠ دولار أمريكي. أما الدول التى يزيد نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني فيها عن ٣٥٠٠ دولار أمريكي، فتدفع نسبة الاشتراك العادية. إلا أن الدول الفقيرة نسبيًا كالبرازيل والهند على سبيل المثال، لم تتوافق مع تلك البرامج بالرغم من واقعها كبلدان نامية. أما إذا كان البلد يخطط لرفع مكانته الاقتصادية قليلا فإنه يمكن أن يجد نفسه معزولا عن هذه البرامج، وهو ما كشفت عنه أخيرًا تجربة بنجلاديش[٦٠].

وتتعلق المناقشة الواردة أعلاه، بالباحثين الأكاديميين ومؤسساتهم العلمية. وهناك دوائر أخرى يمكن أن تستفيد من الوصول إلى الإنتاج الفكري العلمي، وهو ما يمكن الإشارة إليه بـ "عقول أخرى شغوفة" وفقا لمصطلحات مبادرة بودابست للوصول الحر. ويشمل هؤلاء المجتمع المهني (كأطباء الأسرة، والعاملين في المؤسسات القانونية وشركات المحاسبة، والعاملين في قطاع الرعاية الصحية)، وجماعات الممارسين (مثل العاملين في شركات الهندسة المدنية، والشركات الزراعية ومؤسسات الخدمات الاستشارية)، والمجتمع التعليمي (مثل معلمي المدارس المتوسطة والثانوية)، والباحثين والمستشارين الذين يعملون بصورة حرة ويعتمد عملهم في الأساس على البحث العلمي. وهناك مزيد من مناقشة هذا الموضوع في مبحث ٢/٣/٤.

وفضلا عن مسألة الوصول في حد ذاتها، فإن نمط الوصول يعد مهمًا كذلك. فإتاحة إحدى مقالات الدوريات في شكل "بى دى إف" PDF يعد مفيدًا للتمكن من قراءتها، وربما يعد هذا هو غاية المنال بالنسبة لكثير من الباحثين. ومع ذلك فإن التعريف الرسمي للوصول الحر يشترط حقوق إعادة الاستخدام لمقالات الدوريات للتمكن من إعادة الإفادة منها بأساليب مختلفة (مثل التنقيب في النصوص، وترجمتها إلى لغات أخرى، والإفادة منها جزئيًا في أنماط أخرى من الإنتاج الفكري، ... إلخ)، وذلك على ما جرت مناقشته في مبحث ٢/٣/١. وهذا هو ما يُعرف بالوصول الحر المطلق، والذي لا يشكل – حتى الآن – الجزء الأكبر من الإنتاج الفكري المتاح وفقا للوصول الحر؛ حيث أن غالبية المقالات المتاحة في المستودعات المؤسساتية تعد من نمط الوصول المجاني، في حين أن نسبة قليلة منها تحمل ترخيصًا مناسبًا (مثل المشاعات الإبداعية) وتُصنف ضمن الوصول المطلق. وعند إعداد سياسات وإجراءات محددة للتأكد من تجميع مصادر المعلومات وفقا للوصول المطلق، فإنه يمكن آنذاك زيادة نسبة تلك المصادر بصورة كبيرة. وأبرز نموذج لذلك هو

60- http://www.bmj.com/content/342/bmj.d196.full

الإصدارة البريطانية من المستودع المركزي للمطبوعات الطبية UKPMC ، والتي يسمح النظام فيها بضمان وضع المقالات في مقام "الوصول المطلق" كلما كان ذلك ممكنًا؛ ولذلك فقد زادت نسبة تلك المقالات المتاحة وفقا لهذا الأسلوب بصورة كبيرة في غضون السنوات القليلة الماضية"[٦١] (أنظر شكل ٣).



شكل (٣) نسب المقالات ذات الوصول المجاني (باللون البرتقالي) وذات الوصول المطلق (باللون الأزرق) في المستودع البريطاني المركزي للمطبوعات الطبية بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٩ (بتصريح من Robert Kiley. Wellcome Trust)

٣/٢ مستويات الوصول الحر

يتفاوت مستوى مصادر المعلومات المتاحة بصورة حرة من تخصص إلى غيره، ومن مجال علمي إلى آخر. وهناك بعض الحالات التي تشيع فيها - بصورة راسخة - ثقافة المشاركة في تلك المصادر، كما هو الحال في مجالات فيزياء الطاقة العالية، وعلم الفلك، وعلم الحاسبات. بينما لا يزال المفهوم جديدًا ومتخلفًا عن الركب في مجالات علمية أخرى.

وتلعب البنية الأساس دورًا كبيرًا هنا، وكذلك الثقافة والأعراف المجتمعية، ويمكن للتفاعل بين هذين العاملين أن يسهم في دفع التطورات بقوة، ولا سيما عند توافر التمويل

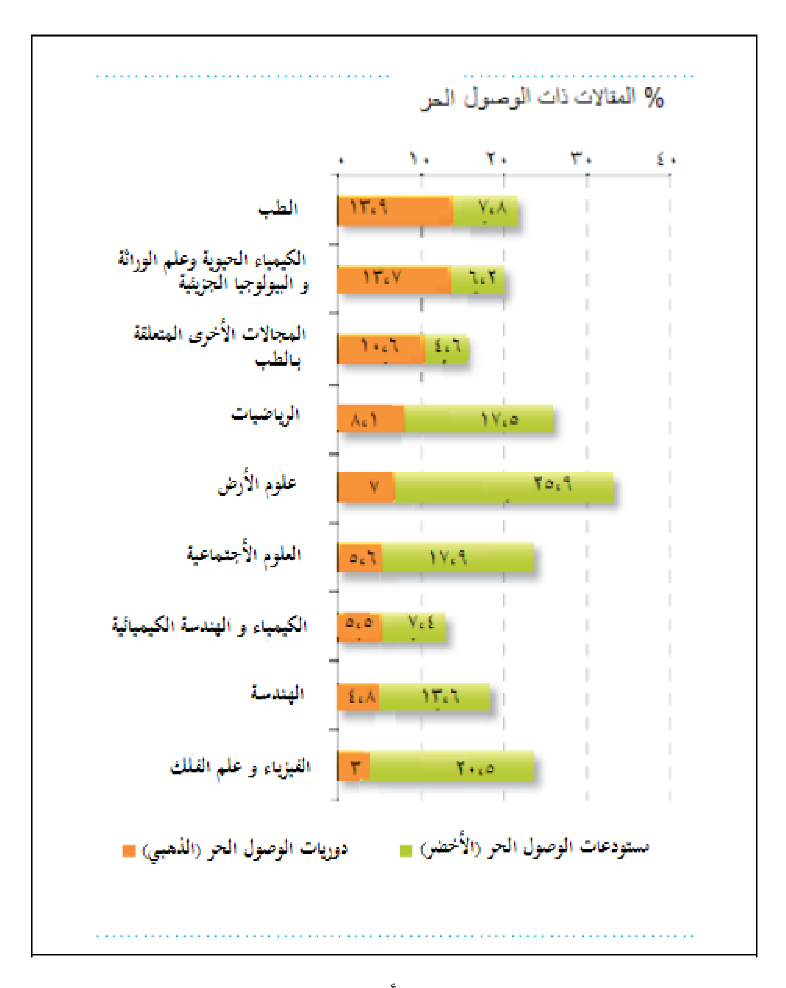
٦١- أنظر ملخص تقرير روبرت كيلي الصادر أوائل عام ٢٠١١، على الرابطة:
http://ukpmc.blogspot.com/201104//increasing-amount-of-content-in-ukpmc.html

اللازم والمزايا العلمية والمجتمعية التي يمكن تحقيقها من الوصول الحر. ويطغى الوصول الحر في تخصص فيزياء الطاقة العالية وعلم الفلك، حيث أن إيداع نتائج البحوث في مستودع آركايف arXiv أصبح عرفًا مجتمعيًا (أنظر مبحث ٢/١). أما في العلوم الطبية الحيوية، وهو المجال الذي حظي بتطورات سريعة وكبيرة على صعيد الوصول الحر في السنوات الأخيرة، فتتوافر بنية تحتية قوية ومتطورة أفسحت المجال للمشاركة في مقالات الدوريات عبر المستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed Central (وكذلك مجموعات البيانات العلمية، أنظر مبحث ٤/١).

ولقد جرى قياس المستويات الحالية لمصادر الوصول الحر داخل المستودعات (الطريق الأخضر) والدوريات (الطريق الذهبي)، وذلك بطرق مختلفة. ويكشف (شكل ٤) عن تلك المستويات في المستودعات (الأشرطة الخضراء) والدوريات (الأشرطة البرتقالية) في بعض التخصصات العلمية.

أما (شكل ٥) فيبين مستويات إتاحة مصادر الوصول الحر في المستودعات (الطريق الأخضر). وتكشف الأعمدة عن النسبة المئوية لمصادر الوصول الحر بين عامى ١٩٩٨-٢٠٠٦ ، وذلك وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٨. كما يكشف (جدول ٦) عن تلك النسب المئوية موزعة وفقا للتخصصات العلمية. ونلاحظ هنا أن تلك الدراسات تم إجراؤها من قبل اثنتين من الجماعات البحثية باستخدام أساليب منهجية مختلفة، وهو ما يفسر الفروق في النتائج. ومع ذلك، فإنه يمكن افتراض أن النسبة الإجمالية الحالية لمصادر الإنتاج الفكري المتاحة وفقا للوصول الحر تقدر حاليا بحوالي ٣٠٪.

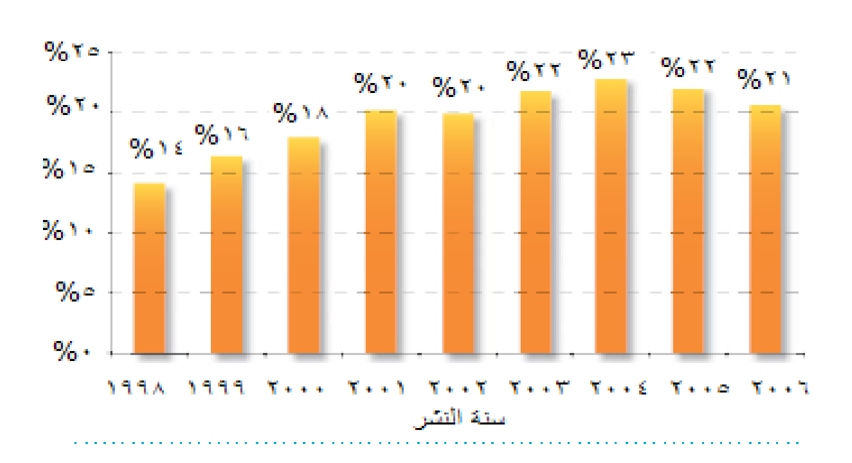
ومن المرجح أن تتفاوت مستويات الوصول الحر بحسب الدول والمناطق الجغرافية، بالرغم من قلة ما نُشر من بيانات عن هذا الموضوع حتى الآن.



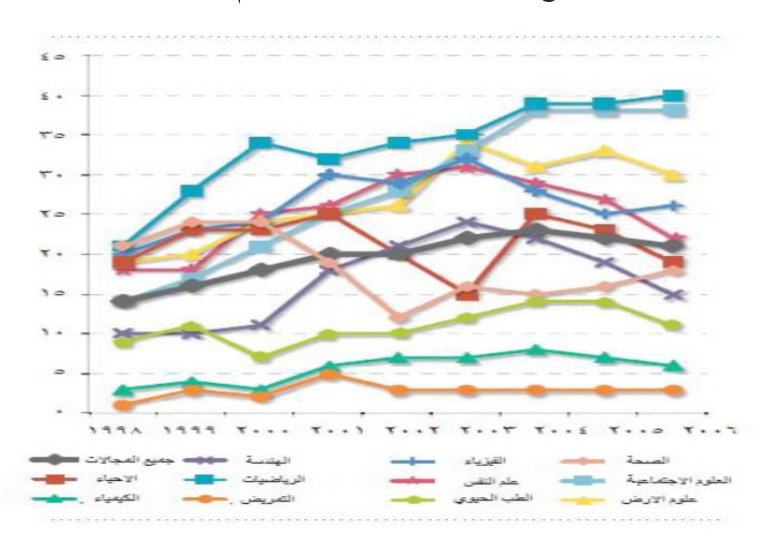
شكل (٤) نسبة الإنتاج الفكري الأكاديمي من مقالات الوصول الحر

موزعًا وفقا للتخصص العلمي وأسلوب البث عام ٢٠٠٨ [٦٢]

٦٢- البيانات منقولة عن Bjork et al. 2010 (أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية)، وتقدر جماعة البحث هذه أنه كان هناك ٢٠,٤٪ من الإنتاج الفكري متاح فى شكل من أشكال الوصول الحر عام ٢٠٠٨. كما توفرت نفس جماعة البحث هذه على قياس الوصول الحر عام ٢٠٠٦ وقدرت أن نسبة مصادر الوصول الحر وصلت إلى ١٩,٤٪ من مجمل الإنتاج الفكري (Bjork et al. 2009 : أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية). ويعد الفرق هنا فى حدود الثقة.



شكل (٥) نسبة الإنتاج الفكري الأكاديمي
المتاح فى مستودعات الوصول الحر عام ٢٠١٠ [٦٣]



شكل (٦) نسبة الإنتاج الفكري الأكاديمي المتاح
في مستودعات الوصول الحر عام ٢٠١٠ موزعًا وفقا لسنة الإصدار والتخصصات الموضوعية [٦٤]

٦٣- البيانات بناء على Gargouri et al، 2011 (غير منشور، اتصال شخصي بياسين جيرجوري Gargouri et al، 2011 بجامعة كيبك بمونتريال).

٦٤- البيانات مستقاة من Gargouri et al. 2011 (مصدر سابق).

٣/٣ الوصول الحر على جدول أعمال العالم "المفتوح"

يمكن القول إن الوصول الحر إلى مصادر البحث العلمي ليس مفهوما منعزلا، بل يقع تحت مظلة عريضة من قضايا "الانفتاح" التي احتلت موقعها في قطاع البحث العلمي، بل وعلى نطاق أوسع في المجتمع بأسره في سياق جدول أعمال "الانفتاح" الذي يصب اهتمامه على المعلومات الحرة ذات المنحى العام. وجنبا إلى جنب الوصول الحر في النطاق العلمي، تتوافر مصطلحات أخرى مثل البيانات المفتوحة، والمذكرات الحرة (أو النشاط العلمي الحر)[٦٥]، والمصادر التعليمية الحرة أو المفتوحة (مصادر التدريس والتعلم)[٦٦]، والابتكار الحر أو المفتوح، والبرمجيات مفتوحة المصدر.

والأكثر أهمية من ذلك أن هناك ترابطًا بين هذه المفاهيم. فانفتاح مصادر التدريس والتعلم يمكن أن يتحقق فحسب بصورة جزئية إذا لم يتم تضمين المعلومات البحثية بها، إذا كانت الأخيرة لا زالت مقيدة بحواجز الملكية الفكرية. ومن المعلوم أن نتائج البحوث العلمية عادة ما تصب في النهاية وفي كثير من الأحيان في الموارد التعليمية. كما إن المذكرات المخبرية المفتوحة خطت بعض الخطوات نحو إتاحة نتائج التجارب العلمية للجميع. وعادةً ما يتم العثور على خلاصات هذه النتائج في المقالات العلمية التي ينبغي إتاحتها بصورة حرة جنبًا إلى جنب محتوى تلك المذكرات المخبرية. وعلى العموم، فإن الوصول الحر يعد خطوة مهمة في الطريق إلى إنشاء المشاعات المعرفية knowledge commons وبناء مجتمعات المعرفة الحقيقية.

وربما كانت المعرفة الحرة أو المفتوحة، هي أفضل مصطلح يمكن استخدامه للإشارة إلى نطاق ما نحاول تحقيقه. والمعرفة المفتوحة هي أي نمط من أنماط المعلومات التي يمكن الإفادة منها، وإعادة استخدامها، وإعادة توزيعها – وذلك من السوناتات الموسيقية إلى الإحصاءات، ومن بيانات الجينات إلى البيانات الجيولوجية[٦٧]. إنها مجموع الجهود الفكرية المتاحة بصورة حرة، من البحث والتعليم والابتكار والإبداع. ومن الواضح هنا أن الوصول الحر يعد عاملا محوريًا في هذا السياق.

٦٥- حيث ينشر العلماء التجريبيون مذكراتهم المختبرية بما تنطوي عليه من الأساليب المنهجية والنتائج بصورة حرة على العنكبوتية. أنظر على سبيل المثال موقع UsefulChem على الرابطة:

http://usefulchem.wikispaces.com/All+Reactions

وموقع Cameron's LaBLog على الرابطة: http://biolab.isis.rl.ac.uk/camerons__labblog

٦٦- أنظر على سبيل المثال موقع OER Commons على الرابطة: http://www.oercommons.org/

٦٧- تم استقاء هذا التعريف من مؤسسة المعرفة المفتوحة، المتاحة على الرابطة: http://okfn.org/

لمحات موجزة عن أهمية الوصول الحر

- هناك مشكلة في الوصول الشامل إلى المعرفة العلمية.
- تتفاوت مستويات الوصول الحر فيما بين التخصصات العلمية.
- تزداد مشكلات "الوصول" هذه في البلاد النامية، والناشئة، وتلك التي تمر بمراحل انتقالية.
- هناك بعض الخطط للتخفيف من مشكلات "الوصول" فى البلاد المعوزة، وبالرغم من أن هذه الخطط قامت بتوفير "الوصول" إلا أنها لم تنجح فى توفير "الوصول الحر". وعلى سبيل المثال فإن هذه الخطط ليست دائمة، كما إنها توفر الوصول لقطاع فحسب من الإنتاج الفكري، فضلاً عن أن هذا الإنتاج ليس متاحًا بصورة حرة على وجه الإطلاق وإنما لمؤسسات محددة فحسب.
- يرتبط الوصول الحر الآن بمجموعة أخرى من المفاهيم التي تقع تحت المظلة الأوسع "للعالم المفتوح"، وذلك مثل المصادر التعليمية الحرة (أو المفتوحة)، والنشاط العلمي المفتوح، والابتكار المفتوح، والبيانات المفتوحة.
- بعض المبادرات التي تهدف إلى تيسير الوصول للمعلومات، لا تندرج تحت الوصول الحر، ولذلك فإنه ينبغي التمييز بينهما بصورة واضحة بوصفهما شيئين مختلفين.

الفصل الرابع
منافع الوصول الحر

يستدعي "الانفتاح" في الاتصال العلمي عددًا من المزايا للبحث العلمي نفسه، فضلًا عن الباحثين ومؤسساتهم العلمية ومؤسسات تمويل البحث العلمي.

٤ / ١ تعزيز إجراءات البحث العلمي

لا شك أن الإنتاج الفكري يعزز إجراءات البحث العلمي عن طريق عدد من الأساليب. فأولا، يعني الإنتاج الفكري الحر أن البحث يمكن تناقله بصورة أسرع وأكثر كفاءة. فلم يعد هناك متسع من الوقت أمام الباحثين للبحث عن المصادر التي لا يمكن الوصول إليها في المكتبات. ولأجل الحصول على مقالة ما في بيئة المعلومات التي تعتمد على الاشتراكات التجارية، ينبغي الاستفسار من الزملاء في المؤسسات الأخرى، أو مراسلة المؤلف نفسه، أو استخدام نظم الإعارة بين المكتبات. أما في عالم الوصول الحر، فإن المقالة تصبح بين أيدي الباحثين بمجرد النقر على فأرة الحاسب. ولا تنسحب هذه السرعة المطلقة على عملية البحث نفسها، وإنما على التحكيم العلمي أيضًا؛ حيث يبحث المحكمون عن دعم مهمتهم هذه عن طريق المقالات المستشهد بها في الدراسة، وكذلك عبر الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالبحث العلمي نفسه مثل مراجعة الإنتاج الفكري بغرض إعداد مشروع بحثي جديد. وعادة ما يستشهد الباحثون بعدد من المشكلات التي تغلب عليها الوصول الحر[٦٨]، تعزيزًا لفعالية عملية البحث، وإعادة لثقتهم في نزاهة عملهم هذا.

وثانيًا، تزداد أهمية الدراسات بينية التخصصات بصورة عامة، في ضوء حاجة المشكلات العلمية في تلك الدراسات – وبصفة متزايدة – إلى مدخلات وتقنيات من تخصصات علمية متعددة لأجل العمل على حلها. ويعمل الوصول الحر على دعم مثل هذه الدراسات البينية، حيث ييسر على الباحثين في تخصص ما التوصل إلى مصادر الإنتاج الفكري في تخصص علمي آخر والإفادة منها (وقد لا تلبي مؤسساتهم هذه الحاجة

٦٨- وتشمل هذه المشكلات: تجنب الباحثين للازدواجية، وسلوك طرق خفية والتكرار في أعمالهم العلمية؛ وتجنب الباحثين لتعطيل عملهم بسبب الحاجة للبحث عن إحدى المقالات؛ وفقدان التواصل في عملهم ومن ثم وجود حاجة لإعادة النظر في القضايا محل البحث؛ وتجنب التأخير في تقديم الدراسات للدوريات وعروض التمويل؛ وتجنب العوائق ذات الصلة بالتحكيم العلمي؛ وتجنب التحيز في الإشارة إلى المصادر (أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل لمرجع RIN (٢٠٠٩) في القائمة الوراقية).

إن لم تكن هناك برامج بحث قوية في التخصص الآخر). وكذلك، ومن ناحية تجارية بحتة، فإنه من اليسير إطلاق دوريات ناجحة في الدراسات البينية باستخدام نموذج الوصول الحر، لأنه من الصعوبة بمكان – في ظل عدم وجود هوية مجتمعية قوية في تلك التخصصات ومن ثم عدم وجود طلب على الدوريات – التوفر على بيع دوريات قائمة على الاشتراكات التجارية وتغطي مجالا موضوعيًا عريضًا، وقد نشأت هذه الصعوبة من عدم قدرة المكتبات على تقييم الطلب على تلك الدوريات.

ومن ناحية ثالثة، فإن تقنيات التحسيب الحديثة لا تعمل إلا في بيئة الإنتاج الفكري المفتوح، وذلك مثل التنقيب في النصوص والتنقيب في البيانات. وعادة ما تعمل هذه التقنيات الحاسوبية على استخراج المعلومات من المقالات – في مجالات علمية مختلفة في كثير من الأحيان – وإنشاء معرفة جديدة منها. وبإمكان هذه التقنيات بالطبع تجهيز المعلومات وتجميعها في بوتقة واحدة بسرعة وأساليب تتجاوز طاقة العقل البشري. وهذه التطبيقات الحاسوبية مستخدمة بالفعل وعلى نطاق واسع في مجال البحوث الدوائية، وبعض قطاعات البحث الكيميائي؛ وسوف تشكّل الأساس لنهج جديد للبحث العلمي في المستقبل. إلا أن الوعود المأمولة في تلك التطبيقات تتراجع في الوقت الراهن نتيجة لعدم تمكنها من النفاذ الكامل إلى مصادر الإنتاج الفكري. ومن المعلوم أن الوصول إلى المستخلصات والبيانات الوراقية غير كاف في هذا الصدد، لأنه لا غنى لهذه الأدوات عن "فحص" النص الكامل للمقالة، بما في ذلك أي بيانات تشتمل أو تدل عليها.

٤ / ٢ تألق البحث العلمي ومدى الإفادة منه

لا شك أن الوصول الحر يعمل على زيادة تألق مصادر البحث العلمي، ومن ثم زيادة فرص الإفادة منها واستخدامها. فالمقالات المتاحة في المستودعات أو دوريات الوصول الحر يمكن استكشافها واسترجاعها بسهولة وبصورة فورية من خلال البحث في العنكبوتية، وباستخدام الكلمات الدالة المناسبة.

وتكشف البيانات الخاصة بمدى استخدام المستودعات عن مستويات الاهتمام بالبحث العلمي، وفي نفس الوقت تعد مؤشرًا على مدى قوة النفاذ. وربما لا يكون لدى المستفيدين الذين يتمتعون بحظ الوصول إلى الدوريات ذات الاشتراكات التجارية من خلال إحدى المكتبات، ربما لا يكون لديهم حاجة لزيارة المستودعات. وقد قدمنا بعض

نماذج الإفادة من المستودعات في مبحث ١/٣. وبالرغم من أن هذه النماذج مستقاة من العالم المتقدم، إلا أننا يمكن أن نجد نفس هذه الظاهرة في العالم النامي. وعلى سبيل المثال، حظى مستودع "جامعة دي لوس أندس" في فنزويلا بأكثر من أربعة ملايين واقعة تحميل للمقالات عام ٢٠١٠ [٦٩]. والأكثر أهمية من ذلك، أن الوصول الحر يوفر مؤشرات هذا التألق الذي تشتد الحاجة إليه لتطوير بحوث العالم النامي، والذي كان مفتقدًا دائمًا بسبب انقطاع قنوات التواصل مع علماء العالم المتقدم، وبسبب تحيز كبرى خدمات التكشيف والاستخلاص للمصادر المنشورة في العالم المتقدم [٧٠]. وقد غيَّر الوصول الحر هذه المعادلة وأعاد لها التوازن، وذلك بمنح البحوث الصادرة عن العالم النامي فرصة الظهور والتألق مثلها مثل المناطق الغنية وغزيرة البحوث. ومما لا شك فيه أن هذا مما يسهم في تغيير الأدوار والتصورات في المجتمع العلمي، وتحقيق منفعة اقتصادية للدول النامية في سياق محاولتها بناء مجتمعات المعرفة الخاصة بها [٧١].

٣/٤ مدى تأثير البحث العلمي

١/٣/٤ التأثير على المستوى الأكاديمي

من التألق تنشأ الإفادة، ومن الإفادة ينشأ التأثير. وكثيرة هي الأدلة التي تشير إلى أن الوصول الحر يمكنه زيادة التأثير عن طريق الاستشهادات المرجعية، فضلا عن التأثير الناتج عن مدى الاستخدام المشار إليه آنفًا. وهناك حوالى ٣٥ دراسة أجريت حول هذا الموضوع، لم يكشف القليل منها عن أي زيادة في الاستشهادات المرجعية نتجت عن الوصول الحر. أما الدراسات الأخرى، وهي حوالي ٣٠ دراسة، فكشفت أن الوصول الحر

٦٩- يقوم هذا المستودع بنشر إحصاءات الاستخدام الخاصة به على الرابطة:
-http://www.saber.ula.ve/stats?level=general&type=access&page=down-series&start=01
pyear=2011&pmonth=08&anoinicio=2011&anofi&2011-08-end=02&2011-08
m=2011&mesinicio=01&mesfim=08

٧٠- ومن المتوقع أن يعمل الوصول الحر على تجسير الفجوة بين الأطراف الرئيسة والهامشية في النشاط العلمي، بما في ذلك الفجوة بين العالم المتقدم والنامي (أنظر الاستشهاد المرجعي الكامل لمرجع Guedon (٢٠٠٨) فى القائمة الوراقية).

٧١- كما اعترف بذلك الدكتور بلادي نزيماندى وزير جنوب أفريقيا للتعليم العالي، في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر العالمي للتعليم العالي عام ٢٠٠٩، ولفت النظر فيها إلى التمييز بين مجتمعات المعرفة في كل من الدول المتقدمة وأفريقيا. وقال على وجه التحديد أنه فيما تعد الأولى دولا منتجة للمعرفة، فإن الأخيرة مستهلكة. ويعمل الوصول إلى المعرفة على تغيير هذه المعادلة، وذلك بتمكين دول العالم المتقدم – لأول مرة – باستكشاف المعرفة العلمية الصادرة من دول العالم النامي والإفادة منها. أنظر:
http://www.education.gov.za/dynamic/dynamic.aspx?pageid=306&id=8720

يؤدي إلى زيادة التأثير الناتج عن الاستشهادات المرجعية وبزيادة تصل إلى ٦٠٠٪ في بعض الحالات، وإن كان معظمها كشف أن هذه الزيادة تصل إلى ٢٠٠٪ [٧٢].

وهناك أمران في غاية الأهمية هنا أولاهما أنه: ليست كل مقالة متاحة وفقا للوصول الحر يمكن أن تحظى باستشهادات مرجعية أكثر من غيرها. فمن البديهي ألا تستقطب كل مقالة كثيرًا من الاستشهادات للوهلة الأولى، بالرغم من قيام الكثير بقراءتها. [وثانيهما] أن ما يفعله نهج الوصول الحر هو تكثير كم الجمهور المستهدف، بحيث تحظى المقالة التى تستحق الاستشهاد بها بفرصة أكبر للاطلاع عليها من قبل أي شخص قد يجد غرضًا لذلك الاستشهاد.

٢/٣/٤ التأثير خارج القطاع الأكاديمي

فضلا عن التأثير الناتج عن الاستشهادات المرجعية، فإنه يمكن للوصول الحر أن يكون له تأثير مفيد في دوائر أخرى. وأبرز النماذج التي يمكن الإشارة إليها في هذا النمط من التأثير، هو الفائدة التي تعود على المرضى من وصولهم إلى المعلومات البحثية الصحية، وإن كان العاملون في القطاعات التعليمية والمهنية والتجارية هم أبرز المستفيدين المحتملين من البحث العلمي. ولا زال الوقت مبكرًا للحديث عن الفوائد التي يمكن أن تعود على هذه القطاعات، بيد أن هناك مؤشرات دالة على ذلك.

فمن المعلوم، أولاً، أن هؤلاء المستفيدين يفيدون من الإنتاج الفكري حيثما وجد بصورة حرة. وعلى سبيل المثال، تكشف بيانات الاستخدام للمستودع المركزي للمطبوعات الطبية PubMed Central (وهو المستودع التابع للمعهد الوطني للرعاية الصحية، ويمثل حصيلة ضخمة من مصادر المعلومات الطبية الحيوية)، أن هناك ٤٢٠,٠٠٠ مستفيد يوميًا من مليوني مصدر معلومات في قاعدة بيانات هذا المستودع؛ وأن ٢٥٪ من هؤلاء المستفيدين من الجامعات، و١٧٪ من الشركات التجارية، و٤٠٪ من عموم المواطنين، والبقية من منسوبي الأجهزة الحكومية وغيرها.

وثانيًا، قامت وحدة الابتكار المجتمعي للاتحاد الأوروبي بدراسات تحليلية منتظمة عن الأعمال التجارية المبتكرة، وكشفت دراسة حديثة منها أن المؤسسات المبتكرة تحصل على

٧٢- وقد انتهت خلاصة الدراسات التي أجريت حتى بداية ٢٠١٠ عن كشف ٢٧ دراسة منها عن ميزة الاستشهاد المرجعي بمصادر الوصول الحر، فيما لم تتحقق ٤ دراسات من ذلك. أنظر (Swan 2010).

احتياجاتها من المعلومات من الموردين والمستفيدين بصورة أكثر سهولة مما تحصل عليه من الجامعات أو مؤسسات البحث الحكومية [٧٣].

ومن جهة ثالثة، هناك دراسة حديثة عن احتياجات ومشكلات الوصول إلى المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على البحث والتطوير في الدنمارك، قدمت بعض البيانات عن مدى أهمية سرعة وسهولة ومجانية الوصول إلى مصادر الإنتاج الفكري لتلك الشركات خاصة وللاقتصاد الدنماركي عامة[٧٤]. وليس هناك سبب للاعتقاد بأن الوضع فى الدنمارك يختلف كثيرًا عن أي دولة متقدمة أخرى ينبني اقتصادها على المعرفة، ولذا يمكننا أن نتوقع أن يكون التأثير العالمي لعدم الوصول إلى المعلومات العلمية على الشركات المبتكرة ضخمًا للغاية.

73- Parvan. S-V (2007) Statistics in Focus: Science and technology. 812007/. http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY__OFFPUB/KS-SF-07081-/EN/KSSF-07081--EN.PDF

٧٤- أنظر لمزيد من التفصيل (Houghton et al 2011) .

لمحات موجزة عن منافع الوصول الحر

- يعمل الوصول الحر على الارتقاء بسرعة إنجاز البحوث العلمية وكفاءتها وفعاليتها.
- يعد الوصول الحر عاملاً مهمًا فى الدراسات بينية التخصصات.
- يعمل الوصول الحر على إتاحة الفرصة لتحسيب الإنتاج الفكري البحثي.
- يعمل الوصول الحر على زيادة تألق البحث العلمي والإفادة منه وتأثيره.
- يسمح الوصول الحر بالإفادة من نتائج البحث العلمي، من قبل الجماعات المهنية والتطبيقية والتجارية وجميع المستفيدين المهتمين.

الفصل الخامس
النماذج الاقتصادية

٥/ ١ السياق الحالي: النماذج الاقتصادية التقليدية في الاتصال العلمي

لأن الاتصال العلمي يتم، بصورة تقليدية، عن طريق أساليب الطباعة الورقية التي تتطلب تكلفةً مادية لكل نسخة من مصادر المعلومات، فإن الوصول إلى المعلومات العلمية عادة ما يكون من خلال الاشتراكات التجارية في الدوريات (حيث تقوم المكتبات وغيرها من المرافق المشاركة بدفع رسوم مالية – عادة ما تكون سنوية – لاستلام أعداد الدوريات حال نشرها على مدار السنة)، ومن خلال التعاملات النقدية المقطوعة بالنسبة للكتب.

والمشكلة المتأصلة في هذا النظام هي أن الوصول للمعلومات كان متاحًا للقادرين فحسب، ولكن على الأقل - وحتى النصف الثاني من القرن العشرين – لم تكن هناك مبالغة في تكلفة هذا الوصول. ومع ذلك، تصاعدت أسعار الدوريات في العقود القليلة الماضية، وذلك تبعا لزيادة معدل التضخم والأرقام القياسية للأسعار الأخرى مرات عديدة. وكانت نتيجة ذلك، بداية، معاناة المكتبات في الحفاظ على اشتراكات الدوريات، وبصفة عامة في ظل تناقص ميزانيات شراء الكتب. ومن الطبيعي أن تعاني مبيعات الكتب كنتيجة لذلك[٧٥]. وقد دفعت الإنسانيات ثمن الارتفاع الكبير لأسعار الدوريات المتخصصة في العلوم. إلا أن ميزانيات الكتب لم يكن لها أن تتناقص إلى ما لا نهاية، كما أن اشتراكات الدوريات بدأت في نهاية المطاف في الانخفاض عندما بدا عجز المكتبات عن مواكبة الارتفاع السنوي للأسعار[٧٦].

ومع نهاية القرن العشرين، قدم كبار الناشرين نموذجًا جديدًا ينطوي على قوائم تشتمل على عناوين كثيرة من الدوريات، وهو ما يُدعى بالصفقة الكبرى. ووفقا لهذا النموذج، قامت المكتبات بشراء الإتاحة إلى جميع الدوريات المتوافرة في قائمة الناشر – أي الصفقة المجمعة – وذلك لمدة زمنية معينة قد تكون سنتين أو ثلاث أو خمس سنوات. وهكذا أصبحت المكتبات قادرة على توفير الوصول إلى مصادر كثيرة من ناشر واحد إلى المستفيدين منها، إلا أن التكلفة كانت أيضا أكثر بكثير من الاشتراكات الفردية في دوريات

٧٥- كان المتوقع لمبيعات أي كتاب أكاديمي نموذجي في سبيعينيات القرن العشرين أن تدور حول ١٥٠٠ نسخة، والآن تدور النسخ المطبوعة من أي كتاب نموذجي بين ٢٠٠–٥٠٠ نسخة.

٧٦- وقد أطلق على هذه الظاهرة «أزمة الدوريات». أنظر إحدى الرؤى المتكاملة حول هذا الموضوع فى Young (2009).

محددة. وقد استمر أسلوب الصفقات الكبرى بنجاح لأكثر من عقد من الزمان، إلا أنه بدأ الآن في التراجع نتيجة وقوع ميزانيات المكتبات مرة أخرى تحت الضغط الشديد. وعلى هذه الخلفية التي أشرنا إليها، ولمصلحة العلماء والنشاط العلمي، بدأ التحول إلى الإنتاج الفكري المفتوح.

٢/٥ نماذج اقتصادية جديدة في الاتصال العلمي

بعد أن ظلت أنشطة النشر الأكاديمي بين أيدي دور النشر التجارية الكبرى (بما فيها دور النشر التابعة للجمعيات العلمية)، على مدى السنوات الخمسين الماضية، استرد المجتمع العلمي المبادرة مرة أخرى وأصبحت تحت سيطرته في بعض القطاعات. وهناك ثلاثة أطراف مؤسساتية شاركت في هذا الجهد، وهي المكتبة، ومطبعة الجامعة (في حالة وجودها)، والباحثين الأفراد منهم والجماعات. وإضافة إلى هذا النمط المؤسساتي، هناك أطراف جديدة دخلت ساحة النشر التجاري بنماذج اقتصادية حديثة هدفت إلى توفير الوصول الحر لمصادرها.

وفي الظروف التي لا تعتمد على التعامل النقدي، كما هو الحال في المستودعات وبعض دوريات الوصول الحر، جرى تطوير مجموعة من النماذج الاقتصادية الحديثة؛ بعضها يعد شائع الاستخدام في الشركات الإلكترونية المنتشرة في القطاعات التخصصية الأخرى[٧٧]. وهذه النماذج، باختصار، هي:

- النموذج المؤسساتي: حيث يتم دعم عملية بث المعلومات من قبل إحدى المؤسسات العلمية.
- النموذج المجتمعي: حيث يتم دعم عملية بث المعلومات من قبل المجتمع، عن طريق التبرعات النقدية أو الدعم العيني.
- نموذج الرعاة التابعين للمؤسسات العامة، ويتم دعم عملية بث المعلومات هنا من قبل مؤسسة عامة مثل الهيئة الوطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات.
- نموذج الاشتراكات: وهنا تتم إدارة عملية بث المعلومات بصورة تجارية، حيث يتم دعم هذه العملية من خلال دفع الاشتراكات من قبل المستفيدين من تلك المعلومات.

٧٧- أنظر مزيدًا من التفصيل في «دليل درايفر للمستودعات المؤسساتية» A DRIVER's Guide to Institutional Repositories (2007)، والاستشهاد المرجعي الكامل لهذا المصدر في Swan (2007).

• النموذج التجاري: وتتم هنا إدارة بث المعلومات من قبل إحدى المؤسسات التجارية، ويتم الدعم المالي من خلال الدفع النقدي من قبل المستفيدين و/أو المواد الإعلانية.

٥/٢/١ المستودعات

في الحقيقة أن المستودعات لا تبيع شيئًا، على الأقل بصورة نقدية، إلا أنها تسترد القيمة بطرق أخرى للمؤسسة أو المجتمع القائم بدعمها. وعادة ما يدور النموذج الاقتصادي حول محاولة زيادة قدر التألق والتأثير وتحسين إجراءات رصد البحوث العلمية وإدارتها. وحيثما يكون هناك اهتمام بأحد المستودعات المؤسساتية، فإن النموذج الاقتصادي يمكن أن ينتهي إلى ضرورة الحفظ المناسب للمعلومات والارتقاء بعلمية التعليم. وإذا كان المستودع يشتمل على مصادر تعليمية، فإنه لابد أن تكون أجندة إضافية لدعم عملية التعلم. ويمكن تلخيص الإطار العام لذلك على هيئة مجموعة من الأغراض، مثل:

• أن تتم إتاحة مصادر المؤسسة أو المجتمع بصورة حرة وعرضها بهذه الصورة على العالم بأسره.

• الحصول على مزيد من معدلات التأثير، وذلك بتعظيم تألق مصادر المعلومات وتوفير أكبر فرصة ممكنة لهذا التأثير.

• الكشف عن إمكانات المؤسسة وترويج هذه الإمكانات لجميع الأطراف ذات الاهتمام، من أعضاء هيئة التدريس والدارسين المحتملين، فضلا عن المسؤولين المهتمين.

• تجميع وحفظ مخرجات المصادر الرقمية (أو المدخلات، كما في حالة المؤسسات الخاصة).

• إدارة أنشطة البحث العلمي والتدريس، وإخضاعها للقياس.

• توفير مساحة للأعمال الجارية بالمؤسسة، والترويج لها؛ وكذلك للمشروعات التعاونية أو المشروعات الكبيرة.

• تيسير تطوير المصادر التعليمية الرقمية، وتعزيز هذا التطوير.

• دعم الجهود الطلابية وتعزيزها، بما في ذلك توفير فرص الوصول للرسائل الجامعية وتوفير مساحة مناسبة لتطوير الحافظات الإلكترونية.

وتكمن القيمة المفترضة هنا، في أن كل مستودع سوف يعمل على إتاحة نتائج جهوده البحثية مجانًا للمجتمع الذي يمثله، وتقوم المستودعات جميعها بذلك للمجتمع العلمي العام من منطلق التزامها بإشاعة المعرفة والمشاركة في نتائج البحوث الممولة من الجهات الحكومية.

والنماذج الاقتصادية للمستودعات إما أن تكون مؤسساتية، حيث تقوم كل مؤسسة بتمويل ودعم المستودع الخاص بها لما يعود على المؤسسة من قيمة خاصة بالتأثير والسمعة الطيبة، أو تنشأ المستودعات من خلال الرعاية من المؤسسات العامة، أو من خلال النماذج المجتمعية.

ومن نماذج المستودعات التي نشأت من خلال الرعاية من المؤسسات العامة، مستودع كلاكسو CLACSO (مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية) وهو مستودع إقليمي لدراسات العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية[٧٨]، ويتم دعمه منذ أكثر من عقد من قبل صناديق التنمية في السويد "صيدا" [٧٩]، والنرويج "نوراد"[٨٠]، وكندا "إيدرك"[٨١]، والمملكة المتحدة "إيناسب"[٨٢].

٢/٢/٥ خدمات المستودعات

تعد خدمات المستودعات أحد العناصر المهمة لنجاحها. ويمكن للخدمات المفيدة والشائعة أن تعمل بالفعل على تعزيز الإفادة من المستودعات، سواء من جانب الباحثين منتجي المعلومات أو من جانب المستفيدين منها.

ومن نماذج الخدمات التي يمكن توفيرها: إحصاءات الاستخدام، وإحصاءات التأثير (الاستشهادات المرجعية)، والمشورة في مجال السياسات، ونشر السيرة الذاتية، والبحث والاسترجاع، والترتيب الطبقي، ونشر الدوريات والكتب (من خلال المستودع نفسه).

---

78 - http://www.clacso.edu.ar

79- Swedish International Development Cooperation Agency: http://www.sida.se/English/

80- Norwegian Agency for Development Cooperation: http://www.norad.no/en/

81- International Development Research Center: http://www.idrc.ca/EN/Pages/default.aspx

82- International Network for the Availability of Scientific Publications: http://www.inasp.info/

وتتفاوت النماذج الاقتصادية لخدمات المستودعات، وإن كان معظمها يتبع النموذج المجاني الذي تتم رعايته من قبل إحدى المؤسسات[٨٣]، أو النموذج الذى يتم تطويره من قبل المجتمع[٨٤]. وهناك تخوف من عدم استمرار بعض هذه الخدمات على المدى الطويل، كما أن هناك تصورًا مهمًا يجرى إعداده الآن حول كيفية تأمين الخدمات الأكثر استخدامًا. ومن الواضح أن بعض خدمات الوصول الحر سوف تحظى في القريب بالدعم المالي من قبل المجتمع[٨٥]، وربما يكون هذا أحد المسارات المستقبلية.

٥ / ٢ / ٣ دوريات الوصول الحر

تستخدم دوريات الوصول الحر عددًا من النماذج الاقتصادية. وأقل هذه النماذج كلفة هي أسهلها في تمهيد الطريق لأجل استدامة هذا النموذج، ولذا ترى دور النشر الصغرى ودور نشر الجمعيات العلمية، التي لا يوجد لديها التزام شديد لتعظيم القيمة للمسهمين، أنه من الأيسر لها التحول إلى نموذج الوصول الحر من دور النشر التجارية الكبرى. وفيما يلي الأنماط الرئيسة للنماذج التجارية لدوريات الوصول الحر:

٥ / ٢ / ٣ / ١ رسوم تجهيز المقالات

يفرض كثير من دوريات الوصول الحر رسومًا مالية في المرحلة الاستهلالية من عملية النشر. ويتم دفع ما يسمى برسوم تجهيز المقالة هذه من قبل الباحثين، أو المؤسسات المنتسبين إليها، أو مؤسسات تمويل البحث العلمي (وإن كان معظم دوريات الوصول الحر المرموقة تتنازل عن هذه الرسوم في حالة عدم الاستطاعة، كما أن بعضها يقوم بذلك كإجراء طبيعي لباحثي الدول النامية). وبرغم ذلك فإن الدوريات التي تفرض تلك

٨٣- توجد على سبيل المثال خدمة شربا/ روميو SHERPA RoMEO التي تقدم معلومات عن سياسات الناشرين فيما يتعلق بالأرشفة الذاتية في المستودعات، والممولة منذ فترة طويلة من قبل اللجنة المشتركة لنظم المعلومات بالمملكة المتحدة (جيسك JISC). والخدمة متاحة على الرابطة: http://www.sherpa.ac.uk/romeo/

٨٤- أنظر على سبيل المثال قائمة أخبار مستودعات الوصول الحر التى تم إنشاؤها من قبل المؤسسات المجتمعية، على الرابطة: http://www.connotea.org/tag/oa.repositories?start=10

٨٥- وذلك مثل مستودع آركايف arXiv الذي يتم دعمه من قبل التبرعات الواردة من مؤسسات البحث، والمتاح على الرابطة: http://arxiv.org/help/support/arxiv__busplan__Apr2011 ، وموسوعة ستانفورد في الفلسفة Stanford Encyclopaedia of Philosophy وهي مصدر متاح وفقا للوصول الحر تم تجميعه وتحديثه من قبل مجموعة من الخبراء في المجتمع، وقد استمر في الإتاحة نتيجة للتبرعات الواردة من مؤسسات وهيئات البحث؛ والموسوعة متاحة على الرابطة http://plato.stanford.edu/ .

الرسوم لا تزال في حكم الأقلية[٨٦].

ومن المعتاد، في حالة فرض تلك الرسوم، أن يتم دفعها من خلال المنح التي تُقدم للباحثين أو من خلال الصندوق المؤسساتي المخصص لهذا الغرض. ويلتزم بعض جهات تمويل البحوث صراحة بتوفير التمويل اللازم لتغطية رسوم تجهيز المقالات. وترى جهات التمويل هذه، في حالات أخرى، أن مبالغ منح الباحثين يمكن تخصيصها لتكاليف النشر وذلك وفقًا لتقدير الجهة المانحة[٨٧]. كما أن هناك عددًا من المؤسسات التي أنشأت صندوقًا للتمويل وفق هذا النموذج[٨٨]، ولكل مؤسسة سياستها الخاصة في كيفية حصول الباحثين على هذا التمويل؛ إلا أن النتائج بعيدة المدى لمثل هذه المبادرات، والتي تنبني على الاستدامة طويلة المدى، غير واضحة حتى الآن.

٢/٣/٢/٥ برامج العضوية المؤسساتية

قدم بعض ناشري الوصول الحر أيضا ما يُسمى ببرامج العضوية المؤسساتية. وتتفاوت تفاصيل هذه البرامج من ناشر إلى آخر، إلا أنها لا تتناسب مع دور النشر الصغرى، فيما وضعت كبرى دور النشر قدمًا لها في هذا الطريق. وهناك عدد من المتغيرات التي تتحكم في هذا الأسلوب حتى الآن، منها: البرامج التي تقوم فيها المؤسسات بدفع مبلغ مقطوع مقدما لتغطية نفقات المقالة بما يتيح للباحثين نشر مقالاتهم في العام التالي، والبرامج التي تقوم فيها المؤسسات بإصدار فواتير على فترات منتظمة كمتأخرات وذلك للمقالات المنشورة في العام السابق، وهناك الدفعات المالية الموحدة على أساس سنوي

٨٦- كشفت دراسات عديدة أن ٥٣٪ (http://www.alpsp.org/ngen_public/
article.asp?id=200&did=47&aid=270&st=&oaid=-1) و67% (http://www.
sennoma.net/main/archives/2007/12/we_maybe_in_sink_wont_it_if_
ca.php) من دوريات الوصول الحر لا تتقاضى أي رسوم، وأن ٨٣٪ من دوريات الوصول الحر المنشورة من قبل الجمعيات العلمية لا تتقاضى نفقات تجهيز المقالات، أنظر:
http://www.earlham.edu/~peters/fos/newsletter/1107-02-.htm#list

٨٧- يرعى الجهاز المركزي للمطبوعات الطبية BioMed Central ، وهو أحد كبار ناشري الوصول الحر، قائمة من المؤسسات التي تدعم النشر ذي الوصول الحر من خلال آلية تسمح بدفع نفقات تجهيز المقالات من المنح المقدمة من مؤسسات التمويل. أنظر: http://www.biomedcentral.com/info/about/apcfaq#grants

٨٨- وذلك مثل جامعة نوتنجهام بالمملكة المتحدة. أنظر: http://eprints.nottingham.ac.uk/UniversityOpenAccessPublicationFund.pdf

وذلك بناءً على أعداد الباحثين (أو الدارسين) في المؤسسة[٨٩].

٣/٣/٢/٥ النشر المجتمعي

وهذا النموذج، الذي يعد شائعًا بصورة نسبية في مجال الإنسانيات، يتم بموجبه إنتاج الدورية بكاملها داخل المؤسسة نتيجة الجهود التطوعية من قبل الباحثين الذين يقومون بخدمات تحرير الدورية وتحكيمها وإنتاجها. وعادة ما يتم نشر هذه الدوريات على الإنترنت بالمجان (وفقا للوصول الحر)، كما أنه أحيانا ما يتم طرح النسخة الورقية منها للبيع وفقا للاشتراكات التجارية. وهناك عدد هائل من مشروعات النشر ذي الوصول الحر التي تتبع هذا الأسلوب، وكثير من هذه المشروعات مدعم من قبل منصات النشر الإلكترونية المجتمعية[٩٠]، أو التقنيات مفتوحة المصدر وسهلة الاستخدام والمخصصة لنشر الدوريات ووقائع المؤتمرات والكتب ذات الوصول الحر[٩١].

٤/٣/٢/٥ الدوريات المدعمة من قبل الإعلانات أو الرعاية

تشتهر مؤسسات الرعاية العامة في أمريكا اللاتينية، حيث يتم دعم الدوريات العلمية الإقليمية والوطنية من قبل المخصصات المالية للدولة التي تغطي البحث العلمي[٩٢].

وإذا كان النموذج الاقتصادي الرئيس هو النشر المجتمعي (مبحث ٣/٣/٢/٥)، فإن الإعلانات هنا يمكن أن تغطي الرسوم العامة التي لا غنى عنها (مثل التكاليف الخاصة بالاتصالات). ويمكن أن تسهم مبيعات الإعلانات في دعم الوصول الحر؛ وبالرغم من أن الغالبية العظمى من الدوريات لا تتوقع عائدات إعلانية كافية لتغطية النفقات العامة الكبيرة، إلا أن الإعلانات يمكن أن تكون جزءًا من الحل. وتعد المجلة الطبية البريطانية

٨٩- أنظر على سبيل المثال البرامج المقدمة من الجهاز المركز للمطبوعات الطبية: http://www.biomedcentral.com/info/about/membership ، والمقدمة من مؤسسة هنداوي للنشر: http://www.hindawi.com/memberships/

٩٠- مثل منصة SciELO ، المتاحة على الرابطة: www.scielo.br ، وBioline International المتاحة على الرابطة http://www.bioline.org.br/

٩١- وذلك مثل مجموعة البرمجيات مفتوحة المصادر التابعة لمشروع المعرفة العامة، وهي: نظام الدوريات المفتوحة (http://pkp.sfu.ca/?q=ojs)، ونظام وقائع المؤتمرات المفتوحة (http://pkp.sfu.ca/?q=ocs)، ونظام طباعة الكتب المفتوحة قيد التطوير والمتوقع إطلاقه فى سبتمبر ٢٠١١ (http://pkp.sfu.ca/omp).

٩٢-وذلك مثل مجموعة «سايلو» لدوريات الوصول الحر (المكتبة العلمية الإلكترونية على الإنترنت www.scielo.br) والتي يتم دعمها من قبل مؤسسة دعم البحث العلمي بولاية ساو باولو (فابسب FAPESP)، والمجلس الوطني للتنمية العلمية والتقنية (سي إن بي كيو CNPq)، ومركز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمعلومات العلوم الصحية.

British Medical Journal [٩٣]، أحد نماذج الدوريات الرصينة التي تتيح محتوياتها على الإنترنت وفقا للوصول الحر نتيجة ما يعود عليها من عائدات الإعلانات.

٥/٣/٢/٥ الدعم المؤسساتي

تقوم المؤسسات رسميا بدعم نشر دوريات الوصول الحر، حتى في ظل الإعانة المالية لتكاليف النفقات العامة، سواء تم هذا النشر من قبل مطبعة الجامعة أو مكتبة الجامعة. فضلا عن ذلك، غالبا ما تقوم الجامعات بصفة غير رسمية بدعم المشروعات المجتمعية للنشر (مبحث ٣/٣/٢/٥) وذلك بتوفير المساحات اللازمة ومقومات الحرارة والضوء والاتصالات.

وبالرغم من أن استدامة هذا النموذج غير واضحة للعيان في هذه المرحلة، إلا أن أهميته تزداد بسبب التحولات التي يمر بها الاتصال العلمي واستعادة الباحثين بصورة كبيرة لزمام السيطرة على عمليات الاتصال. وهناك قناعة متزايدة لدى مؤسسات البحث وجهات التمويل بأن إيصال البحث العلمي ينبغي أن يكون عنصرًا مهمًا من عملية البحث، ومع اعتراف ضمني (وأحيانًا ما يكون جليًا)[٩٤] بأن تكاليف ذلك ينبغي أن تستقطع من منتجي البحوث وليس من المستفيدين منها. ومن المعلوم أنه أحيانا ما تكون هاتان الفئتان فئة واحدة، بالرغم من أنه – وبصفة عامة – ليست هناك علاقة مباشرة بين كثافة إنتاجية البحوث (من قبل المؤسسات أو الدول) وبين معدلات الإنفاق على منافذ الاتصال. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسات البحث في الدول الأقل إنتاجية في البحوث لا زالت في حاجة إلى شراء إمكانات الوصول للمعلومات العلمية، وتكلفة ذلك لا تكون في العادة متناسبة مع برامجها البحثية.

٩٣- تكتسب هذه الدورية مواردها من بيع الإعلانات (وهى وسيلة رئيسة لإعلانات الوظائف في المجال الطبي في المملكة المتحدة)، والاشتراكات المباعة للمكتبات، والإيرادات التي تمكنها من توفير محتواها العلمي على الإنترنت دون أي رسوم سواء من المؤلفين أو المستفيدين. أنظر:

https://mx2.arl.org/Lists/SPARC-OAForum/Message/4634.html

٩٤- على سبيل المثال، تقوم مؤسسة "ويلكوم ترست" Wellcome Trust بتوفير التمويل اللازم لتغطية رسوم تجهيز مقالات دوريات الوصول الحر. أنظر:

http://www.wellcome.ac.uk/about-us/policy/spotlight-issues/Open-access/Guides/wtx036803.htm

٦/٣/٢/٥ مبيعات النسخ الورقية

تقوم بعض الدوريات بدعم نشرها للوصول الحر من خلال مبيعات النسخ الورقية منها. وطالما يغطي الدخل الوارد من الاشتراكات تكاليف نشر الدورية، فإنها لا تكون بحاجة إلى فرض رسوم تجهيز المقالات في المرحلة الاستهلالية من عملية النشر.

وقد تبنت "الميدنو" MedKnow ، وهي دار النشر الطبية في بومباي بالهند، هذا النموذج بنجاح كبير. فجميع المحتويات هنا متاحة على الإنترنت بالمجان، في نفس الوقت الذي تباع النسخ الورقية منها للمكتبات في جميع أنحاء العالم. ومنذ اعتمدت "الميدنو" نموذج الوصول الحر، وهي تشهد ارتفاعا في المبيعات، وزيادة في المقالات المقدمة إليها، وزيادة في تأثير تلك المقالات[٩٥].

٧/٣/٢/٥ النماذج الشرائية التعاونية

ومن الممكن كذلك لمجتمع معين أن يتصرف بطريقة منظمة لتوفير الوصول الحر لمجال علمي محدد. وهناك مثال واحد فحسب من هذا النموذج، قيد التخطيط في الوقت الراهن، وهو مبادرة في مجال فيزياء الطاقة العالية تُدعى "سكواب٣" SCOAP3 (التكتل الراعي لنشر الوصول الحر في فيزياء الجسيمات)[٩٦]. وتجمع هذه المبادرة مجموعة من المؤسسات ومعامل البحوث والجمعيات العلمية، جنبا إلى جنب المؤسسات الوطنية لتمويل البحوث، والتي تقوم معًا بدفع مبالغ معينة لناشري الدوريات في مجال فيزياء الطاقة العالية في مقابل إتاحة جميع محتويات هذه الدوريات وفقا للوصول الحر. ويستعد المشروع الآن لإجراء ممارسة المناقصة الخاصة به. وفيزياء الطاقة العالية مجال علمي محدد يتوفر على خدمته عدد قليل للغاية من الدوريات ويتركز بصفة رئيسة في عدد قليل من كبرى مراكز البحث والتي تجمعت معًا لتحقيق هذا الأسلوب. ولذلك فإن احتمال انتقال هذا الأسلوب إلى المجالات العلمية الأخرى يبدو ضعيفًا.

٤/٢/٥ الوصول الحر الهجين

الوصول الحر الهجين هو الحالة التي يتم فيها دفع رسوم لتجهيز المقالات لإتاحة بعض

٩٥- أنظر دراسة حالة عن «الميدنو» على الرابطة:

http://www.openoasis.org/index.php?option=com__content&view=article&id=553&Itemid=378

96- http://scoap3.org/

المقالات وفقا للوصول الحر، في الدوريات نفسها التي تعتمد في بيعها على الاشتراكات. ويضع الناشرون هذا الخيار لتعبيد طريق الوصول الحر أمام الباحثين إذا رغبوا في السير فيه. ويقوم الناشرون في بعض الحالات بتخفيض أسعار الاشتراكات في مقابل الإيرادات الواردة من خيار الوصول الحر، إلا أن ذلك لا يحدث في معظم الأحيان ويقوم الناشرون بالاستفادة من رسوم تجهيز المقالات كإيرادات إضافية. ولا تميل مؤسسات التمويل[٩٧] ومؤسسات البحوث[٩٨] لدفع رسوم تجهيز المقالات للناشرين المتعاملين بهذا الأسلوب، والذي يشار إليها عادة بالربح المزدوج.

٥ / ٢ / ٥ كتب الوصول الحر

يجري الآن وعلى نحو متزايد إجراء تجارب للوصول إلى نماذج مستدامة وقابلة للاستمرار لنشر الكتب وفقا للوصول الحر. ويتوافر هذا النمط من المبادرات في مطابع الجامعات، والمكتبات[٩٩]، وحتى دور النشر التجارية. وقد أحرز تطوير التقنيات الحديثة والمنصات الخاصة بإنتاج الكتب في بيئة الوصول الحر تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. ويمكننا هنا الإشارة إلى نموذجين بارزين، حيث تتوافر الآن البرمجيات مفتوحة المصدر والمخصصة لإنتاج الكتب ذات الوصول الحر[١٠٠]، كما توجد منصة حديثة للنشر التعاوني للمطابع الجامعية ودور النشر الصغرى تعمل على تمكينها من الاستفادة من مجموعة كاملة من خدمات النشر مقابل رسوم مالية[١٠١]، في حين تتفرغ هي للتركيز على مهامها الرئيسة الخاصة بأعمال التجهيز والتحرير. ويوجد قدر كبير من التطور والنشاط في هذا القطاع على هذه الأصعدة جميعا[١٠٢].

وفيما يلي النماذج التجارية الرئيسة في نشر كتب الوصول الحر:

٩٧- تدعو مؤسسة «ويلكوم ترست» Wellcome Trust إلى مزيد من الشفافية فيما يتصل بتكاليف نشر دوريات الوصول الحر. أنظر:

/ http://www.wellcome.ac.uk/News/Media-office/Pressreleases 2009/WTX057058.htm

98- http://tillje.wordpress.com/200914/12//policies-of-oa-journal-funds-abouthybrid-oa/

٩٩- أحيانًا ما يُشار إليها بمصطلح "المكتبات الناشرة" librishers وذلك بعد أن أخذت على عاتقها مهمة النشر. أنظر: (Adema and Schmidt 2010) .

١٠٠- وذلك مثل نظام طباعة الكتب المفتوحة Open Monograph Press ، المتاح على الرابطة: http://pkp.sfu.ca/omp

١٠١- والتي تم تطويرها وتوفيرها من قبل مشروع OAPEN المتاح على الرابطة: http://project.oapen.org/

١٠٢- أنظر (Adema and Schmidt 2010) (الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية).

٥ / ٢ / ٥ / ١ الدعم

يُستخدم هذا النموذج من قبل المطابع الجامعية الصغيرة التي تدرك مؤسساتها الأم قيمة نشر نتائج البحث العلمي (على هيئة كتب) حتى بالرغم من التكلفة التي تقع على عاتق المؤسسة. والاتجاه في الجامعات الآن هو الاعتراف بدور المطبعة في دعم الرسالة العامة للمؤسسة الأم، وذلك من خلال استرداد القيمة المتمثلة في التأثير والرصانة بدلا من السعي لتحقيق الربح في حد ذاته. ورأس مال الجامعة المتمثل في سمعتها مفيد لها كالمال تمامًا، ويمكن للمطبعة أن تلعب دورًا رئيسًا في تحقيق أقصى قدر من ذلك. وقد لا يكون هناك في كثير من الحالات عائد مالي للجامعة على أي مستوى من المستويات، إلا أن الإعانة المالية لعبت بصورة تقليدية دورًا في النشر الأكاديمي، ويمكن الآن رؤية هذا الدور بمزيد من الثقة بوصفه استثمارًا في السمعة والعلامة التجارية للمؤسسة.

ويمكن لبعض الجمعيات العلمية أيضًا أن تلعب دورًا في هذا السياق إذا كانت الجمعية كبيرة بما يكفي لكي تكون داعمة لبعض تكاليف بث المعلومات.

٥ / ٢ / ٥ / ٢ الرعاية

بالرغم من أن هذا النموذج يعد نادرًا، إلا أنه يمكن أحيانًا العثور على رعاية للكتب في بعض المناسبات، عندما يرغب الراعي – مثلا – في دعم النشر لأسباب خيرية أو لأجل إيصال رسالة محددة *.

٥ / ٢ / ٥ / ٣ مبيعات النسخ الورقية

هذا النموذج هو الأكثر شيوعًا في الاستخدام في الوقت الراهن. وتميل المطابع الجامعية إلى استخدام هذا النموذج، وهناك مثال واحد على الأقل من دور النشر التجارية يتبعه كذلك. ويقوم الناشرون في العادة بإتاحة النسخ الرقمية من كتبهم المنشورة على الإنترنت وفقا للوصول الحر، فيما يحققون عائدات مالية من مبيعات النسخ الورقية. وتعني التقنية الحديثة الخاصة بالطباعة عند الطلب، أنه لم تعد هناك حاجة للنسخ المطبوعة ذات الطول الثابت، ومن ثم لم تعد هناك حاجة لتكاليف تخزين تلك النسخ. وتعمل عوائد مبيعات النسخ الورقية على دعم تكاليف إنتاج وتحرير الكتب. ويمكن الإشارة، على الأقل، إلى أحد نماذج منصات النشر التعاوني والمكتبات الرقمية

* كما هو الحال – مثلا – في الكتب التكريمية، أو الكتب التي تُنشر في مناسبات معينة. (المترجمان).

(أى تعمل كأداة لإيصال وتسويق الكتب) والتي تم تطويرها للاستخدام من قبل ناشرين متعددين، ولذا فإن هذه التكاليف يمكن تقاسمها، ومن ثم استقطاع النفقات العامة من كل ناشر مشارك[١٠٣].

٥/ ٢/ ٥/ ٤ النماذج الأخرى المحتملة

هناك نماذج تجارية ونماذج تسعير أخرى مبتكرة في فئة الكتب. وعلى سبيل المثال، فإن هناك فكرة الكتاب الذي يمكن تفكيكه، بحيث يكون هناك ناتج أساس هو النص إضافة إلى مستويات أخرى متعددة ذات قيمة مضافة. كما يمكن لنماذج الربط الفائق المكثف، والرسوم الإضافية، ومجموعات البيانات المترابطة، والأدوات التعليمية، وخيارات الترجمة، ... إلخ؛ يمكن لهذه النماذج أن تتماشى مع مشترين يختارون دفع تكاليف إضافية لما يرغبون من خصائص إضافية. وسوف يتم استخدام هذا النموذج من قبل البنك الدولي، والذي سيتحول إلى ناشر قائم على بيع الكتب إلى ناشر للكتب وفقا للوصول الحر في غضون الاثني عشر شهرًا القادمة.

٥/ ٣ البيانات المفتوحة

حيثما توجد البنية التحتية المنظمة لدعم البيانات المفتوحة، فإن النموذج الاقتصادي هنا إما أن يعتمد على الرعاية من قبل إحدى المؤسسات العامة (مثل خدمات البيانات التي يتوفر على إدارتها المركز الوطني لمعلومات التقنية الحيوية ومراكز البيانات التابعة لمجالس البحوث في المملكة المتحدة)، أو على الدعم المجتمعي (وذلك كما هو الحال مثلا في خدمات البيانات التي يتوفر على إدارتها المعهد الأوروبي للمعلومات الحيوية).

ويمكن للمؤسسات إنشاء مستودعات تقتصر على البيانات، بالرغم من أن هذا يعد تطورًا حديثًا نسبيًا لم يعمل به حتى الآن إلا قليل من المؤسسات. أما الأكثر شيوعًا فهو أن يتم إيداع البيانات واختزانها في المستودع المؤسساتي العام، ومن ثم تقع مهمة حفظ تلك البيانات على عاتق المؤسسة نفسها.

ويمكن للمجموعات البحثية أن تضع البيانات الخاصة بها على المواقع العنكبوتية العلمية الخاصة بها، إلا أن هذا النموذج لا يزال يتم العمل به بصورة مؤسساتية.

103- http://www.oapen.org/home

٤ / ٥ تكاليف نظام الاتصال العلمي

طوال السنوات الخمس الماضية أجري العديد من الدراسات التي انصبت على التكاليف والمزايا المترتبة على الأنماط التقليدية والجديدة في الاتصال العلمي. وقد أشارت هذه الدراسات الاقتصادية أن التحول إلى مصادر الوصول الحر، أيًا كان النموذج التجاري المعمول به، سيكون أقل تكلفةً بصفة عامة بسبب مزايا الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية في مؤسسات البحث، فضلا عن المزايا التي ستعود على المجتمع.

وقد أجريت هذه الدراسات في أستراليا، والمملكة المتحدة، والدنمارك، وهولندا، والولايات المتحدة[١٠٤]. وفي جميع هذه الحالات، تم الكشف عن أن الوفورات الاقتصادية الكبيرة ستكون قابلة للتحقيق، سواء عن طريق نشر دوريات الوصول الحر أو من خلال استخدام شبكة من المستودعات المؤسساتية لأجل بث المعرفة[١٠٥]. ولذلك فإن التحول إلى الوصول الحر لن يكون فحسب أكثر فعالية وتأثيرًا على إيصال المعرفة العلمية، وإنما أيضًا أكثر توفيرًا للنفقات المطلوبة لأجل إدماجه في نظام بث تلك المعرفة. ويفيد الواقع بأن هناك وفورات بالفعل في هذا الشأن.

١٠٤- أنظر: Houghton et al (2006a)، (2006b)، (2009a)، (2009b)، Knowledge Exchange (2009) and CEPA (2011) . (الاستشهاد المرجعي الكامل لتلك المصادر فى القائمة الوراقية).

١٠٥- وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة بريطانية عن تحقيق نسبة أربعين ضعفًا من الفائدة/ مقابل التكلفة من مسار الوصول الحر الأخضر، وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الفائدة العائدة من الوصول الحر لجميع البحوث المنشورة من قبل الأجهزة الفيدرالية الرئيسة يمكن أن تكون بين ٤-٢٥ ضعف التكلفة.

لمحات موجزة عن النماذج الاقتصادية للوصول الحر

- نشأت نماذج اقتصادية حديثة لخدمة بيئة المعلومات المنفتحة.
- نشأت نماذج اقتصادية حديثة مخصصة لدوريات الوصول الحر، وكتب الوصول الحر، والمستودعات، وخدمات المستودعات، والبيانات المفتوحة.
- لا تتطلب هذه النماذج الاقتصادية الحديثة كثيرًا من المال لكي يتم إدماجها في نظام الاتصال العلمي.

الفصل السادس
حقوق التأليف والترخيص

بالرغم من أن قانون حقوق التأليف يتفاوت بحسب الاختصاص، إلا أنه عامةً يوجد بند بأن يكون هناك تصريح بـ "الاستخدام العادل" أو "التعامل العادل" مع العمل العلمي، وذلك لمراعاة الاحتياجات الخاصة للمجتمع العلمي. ويسمح ذلك للعمل المنشور، على سبيل المثال، بالاستنساخ لأغراض دراسية خاصة، أو باستنساخ أجزاء من العمل في أعمال أخرى لأغراض علمية.

وتقع حقوق التأليف في صميم قضايا الوصول الحر لأن إمكانية الوصول تعتمد كلية على صاحب حق التأليف؛ إذ يتحقق الوصول الحر حال موافقته، ولا يتحقق حال امتناعه. ولا يمكن إتاحة العمل العلمي وفقا للوصول الحر تحت أي استثناءات من "الاستخدام العادل" أو "التعامل العادل" في قانون حقوق التأليف. ولذا فإذا كان الوصول الحر هو الهدف، فإنه ينبغي اتخاذ الخطوات الصحيحة لضمان ألا تكون حقوق التأليف حجر عثرة أمام هذا الوصول.

٦/ ١ حقوق التأليف والوصول الحر

٦/ ١/ ١ ملكية الأعمال البحثية

عادة ما يكون حق الملكية الفكرية في مقالة الدورية، أو الكتاب، مع المؤلف؛ اللهم فيما عدا تلك الحالات التي يزعم فيها المؤلف أن الملكية ستكون قيد ظروف العمل الوظيفي الذي ينتسب إليه. ويمكن أن يكون هذا هو الحال، على سبيل المثال، عند عمل الباحثين في مؤسسات البحث الحكومية.

ومع ذلك فإنه عند تقديم الباحثين لإحدى المقالات في دورية ما فإن حقوق التأليف (والتي هي في الحقيقة حزمة من الحقوق) تنتقل بصورة تقليدية إلى الناشر، وذلك بالتوقيع على اتفاقية نقل حقوق التأليف (سي تي إيه) copyright transfer agreement (CTA) . وأحد البنود المدرجة في هذه الحقوق، هو الحق في نشر العمل، والنشر بالضبط هو ما يسعى المؤلف إلى تحقيقه. ومع ذلك، فإن كثيرًا من اتفاقات النشر تفرض المزيد من القيود على استخدام العمل. ويمكن أن تؤثر هذه القيود، في بعض الحالات، على المؤلف نفسه واستخدامه لعمله هذا في التدريس والبحث.

ويمكن للباحثين نشر أعمالهم دون التوقيع على جميع هذه الحقوق؛ إذ يمكنهم الاحتفاظ ببعض الحقوق التي تسمح لهم بالتصرف كما يشاؤون فيما يتصل ببث العمل من خلال قنوات أخرى إضافة إلى الدورية التي وقع عليها اختيارهم للنشر. وأكثر الأساليب شيوعًا لتحقيق ذلك بالنسبة للناشر هو أن يكون لديه رخصة للنشر Licence To Publish (إل تي بي LTP)، وبالنسبة للمؤلف الاحتفاظ بالبقية الباقية من حزمة الحقوق. ويمكن للناشرين استخدام هذه الأدوات للحصول على الحقوق اللازمة لنشر العمل دون الحصول على بقية الحقوق في العمل. ويبدو أن هناك اتجاهًا عامًا في هذا المسار؛ إذ تشير إحدى الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٨ أنه كان هناك انخفاض في عدد الناشرين الذين طلبوا نقل حقوق التأليف من المؤلف، من ٨٣٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٦١٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٣٪ عام ٢٠٠٨. وقد تم الكشف عام ٢٠٠٥ أن هناك ٣٪ من الناشرين الذين لا يطلبون أي شكل من أشكال الاتفاق المكتوب مع المؤلف، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من ٧٪ عام ٢٠٠٨ [١٠٦].

٢/١/٦ إتاحة العمل وفقا للوصول الحر

إن تصورات الباحثين فيما يتعلق بالمسموح لهم لنشر مقالاتهم، حتى بعد التوقيع مع الناشر على اتفاقية نقل حقوق التأليف (سي تي إيه)، تعد خاطئة في كثير من الأحيان؛ وعادة ما تكون الاتفاقية أكثر تحررًا مما يظنون [١٠٧]. فحوالي ٦٠٪ من الدوريات تسمح بالأرشفة الذاتية للطبعات اللاحقة من المقالة وإن كان ذلك بعد فترة حظر محددة، كما أن ما يزيد عن ثلثي الدوريات يسمح بالأرشفة الذاتية للطبعات المبدئية [١٠٨]. ولذا فإن الاعتقاد الشائع بأن الناشرين يعملون على إعاقة الوصول الحر، هو اعتقاد خاطئ إلى حد كبير.

ومع ذلك، فإن بعض الناشرين لا يسمح للباحثين بتوفير أي نمط من أنماط الوصول إلى أعمالهم، والعديد منهم يسمح فقط بالأرشفة الذاتية بعد فترة من الحظر، وذلك بغرض حماية الأرباح الناتجة من المبيعات. إضافة إلى ذلك، فإن موقف هؤلاء الناشرين

106- Cox، J and Cox، L (2008) Scholarly Publishing Practice; Third survey 2008: Academic journal publishers' policies and practices in online publishing. Shoreham-by-Sea، ALPSP. http://www.alpsp.org/ngen__public/article.asp?aid=24781

107- Morris (2009) Journal authors' rights: perception and reality.
http://www.publishingresearch.net/documents/JournalAuthorsRights.pdf

108- http://www.sherpa.ac.uk/romeo/statistics.php?la=en

يمكن أن يتغير. فهناك بالفعل حالات آخذه في النمو قام فيها الناشرون بتحويل موقفهم بشأن الأرشفة الذاتية وجعلها على هيئة درجات من التطبيق.

وإن أبسط أسلوب لضمان تحقيق الوصول الحر لعملٍ ما دون معضلات، هو الاحتفاظ بالحق الكفيل بذلك. ويمكن أن يتم الاحتفاظ بهذا الحق من قبل المؤلفين أنفسهم أو من قبل وكيل للمؤلف يحمل تصريحًا من هذا الأخير. وفيما يلي، سرد مختصر لهاتين الحالتين:

٦/١/٢/١ الاحتفاظ بالحقوق من قبل المؤلف

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإنه عند قبول المقالة للنشر يطلب الناشر من المؤلف التوقيع على اتفاقية نقل حقوق التأليف (سي تي إيه)، وهنا تنتقل الحزمة الكاملة من حقوق الملكية الفكرية إلى أيدي الناشر. ويعد الوصول الحر من هذه الزاوية هبة من الناشر. ويمكن للمؤلفين، مع ذلك، الاحتفاظ بالحقوق اللازمة لجعل أعمالهم متاحة بصورة حرة وذلك بالتفاوض مع الناشر في هذه المرحلة.

ومصطلح "التفاوض" هنا لا يعني المساومة. فهناك أدوات متاحة لمساعدة المؤلف في تعديل "اتفاقية نقل حقوق التأليف" بحيث يتم الاحتفاظ بالحقوق اللازمة، وهو ما يسمى بـ "إضافات المؤلف"، وهي نقاط محددة من الصياغة القانونية التي يمكن للمؤلف إضافتها إلى الاتفاقية الموقعة مع الناشر وتنص على الحقوق التي سيحتفظ بها المؤلف بعد اجتياز المقالة لعملية النشر. وتتفاوت هذه الإضافات بصورة كبيرة، ولذا فإنه ينبغي الحرص على اختيار الإضافة التي تتناسب مع المؤلف (أو المؤسسة) في كل حالة على حدة. فكثير من الإضافات، على سبيل المثال، تعمل على تقييد المؤلف في نشر استخدام عمله الفكري لأغراض غير تجارية، وهو ما يمكن التغاضي عنه إذا كان ذلك عبارة عن نشر المقالة في إحدى الدوريات، إلا أنها يمكن أن تقيد المؤلف أكثر من ذلك إذا كان الناتج نمطًا آخر من العمل الفكري. والحقيقة أن هناك نوعين من الإضافات يتم استخدامهما على نطاقٍ واسع، أحدهما الصادر عن مؤسستي سبارك والمشاعات العلمية SPARC/Science

Commons [١٠٩] والآخر الصادر عن مؤسستي سيرف وجيسك SURF/JISC [١١٠].

وهناك بعض الجامعات، مثل جامعة كاليفورنيا ببيركلي، التي تشجع أعضاء هيئة التدريس بها بشدة على الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية كليةً أو استخدام تلك الحقوق مع الناشرين بما يرعى الممارسات التجارية المقبولة [١١١]. وأحيانًا ما تقوم المؤسسات بإعداد الاتفاقات الخاصة بها للمؤلفين لتقديمها للناشرين، وفي حالة تلك الاتفاقات المعدة من قبل المؤسسات فإنه عادة ما تكون هناك فرصة للمؤسسة نفسها أيضًا للاحتفاظ ببعض الحقوق لاستخدام العمل. وقد أعد معهد ماساتشوستس للتقنية نموذجًا لإضافات المؤلفين لمنسوبيه من الباحثين عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ أصدرت مجموعة من اثنتي عشرة جامعة نموذج "إضافات" من لجنة التعاون المؤسساتي[١١٢]. وفي نفس العام أصدرت جامعة كاليفورنيا التعديل الخاص بها والمتعلق باتفاقية النشر[١١٣]. وتوجد إضافات أو اتفاقات أخرى تم وضعها من قبل جامعات أو مؤسسات بحث فردية[١١٤]. والملاحظ هنا زيادة السياسات المؤسساتية بصدد حقوق التأليف منذ أصبح الوصول الحر تيارًا واضحًا وأصبحت الجامعات تسعى لحماية إصداراتها المستقبلية من الوقوع في أسر ملكية الناشرين. وعلى سبيل المثال، أعلنت جامعة تكساس في مبادئها التوجيهية الخاصة بإدارة حقوق التأليف، أنه يجب على منسوبيها من الباحثين إدارة حقوق التأليف بالنسبة

١٠٩- وضعت هاتان المؤسستان الأداة العلمية لإضافات حقوق التأليف والتي تشتمل على عدد من الإضافات بما فيها إضافة المؤلفين التي توفرت عليها مؤسسة سبارك. أنظر:

http://sciencecommons.org/projects/publishing/scae/

إضافة إلى الكتيب الصادر عن الحقوق المتاح على الرابطة: http://www.arl.org/sparc/author/index.shtml

١١٠- أداة حقوق التأليف لمؤسستي سيرف/جيسك، والتي تم إعدادها من قبل مؤسسة سيرف بهولندا واللجنة المشتركة لنظم المعلومات (جيسك) بالمملكة المتحدة، تشتمل على ترخيص للنشر يمكن للمؤلفين الاتفاق فيه مع الناشرين؛ حيث يتيح لهم الاحتفاظ بحزمة من الحقوق لأنفسهم بما يتجاوز استخدام أعمالهم الفكرية نفسها، كما يقدم لهم عينة من الصيغ التي يمكنهم استخدامها إذا رغب أي من المؤلف أو الناشر في تعديل اتفاقية النشر المعيارية في هذا الترخيص. أنظر: http://copyrighttoolbox.surf.nl/copyrighttoolbox/authors/

111- University of California Statement of Principles on Scholarly Publishing(2005): http://senate.britain.dnsalias.net/sites/default/files/recommendations-reports/statement__of__principles__for__web.pdf

112- http://www.lib.umn.edu/scholcom/CICAuthorsRights.pdf

113- http://osc.universityofcalifornia.edu/manage/model-amendment.pdf

١١٤- يتوفر دليل الوصول الحر Open Access Directory على قائمة بهذه الإضافات. أنظر:

http://oad.simmons.edu/oadwiki/Author__addenda

لمقالاتهم لصالح المؤلفين، ومواطني ولاية تكساس، وحكومة الولاية، والمؤسسات العاملة فيها، ونظام الجامعة نفسها".

وليس هناك التزام من قبل الناشرين بقبول "إضافات" المؤلف هذه، بالرغم من قيام العديد منهم بذلك – بما في ذلك بعض أكبر الناشرين؛ ولذا يحتاج المؤلف أن يطلب هذه الإضافات على وجه التحديد إن لم يتم عرضها كخيار من قبل الناشر. وفي نموذج سياسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية بالولايات المتحدة (وهي مشابهة لسياسة ويلكوم ترست Wellcome Trust) التي تم النص فيها على وجوب احتفاظ المؤلفين بالحق غير الحصري في إتاحة مقالاتهم المنشورة مستقبلا وفقا للوصول الحر، أعلن بعض الناشرين في البداية بالفعل أنه لن ينشر الأعمال الممولة من تلك المعاهد تحت هذه الشروط. ومع هذا، فقد تراجع هؤلاء الناشرون عقب ذلك عن هذا الموقف، ولا يوجد الآن أحد من الناشرين يمتنع عن نشر الدراسات الممولة من قبل المعاهد الوطنية للرعاية الصحية؛ حتى في ظل الشروط المفروضة منها[١١٥].

٦/١/٢/٢ الاحتفاظ بالحقوق من قبل المؤسسات

كما أُشير إلى ذلك آنفًا، فإن الحقوق ذات الصلة بالنتائج التي يصل إليها الباحثون العاملون في مؤسسات البحث الحكومية، عادةً ما تكون في حوزة تلك المؤسسات. ولذا فإن وجود اتفاقية مع الباحث الموظف، كشرط من شروط التوظيف، تسبق أي اتفاقية أخرى لاحقة مع الناشر وتجعلها في حكم الباطلة.

ويمكن للجامعات أيضًا استخدام هذه الصيغة من الاتفاقات، وبعضها قام بذلك بالفعل. وأبرز مثال على ذلك جامعة هارفارد التي منحت هذا الحق بالإجماع في سلسلة من الاجتماعات لكليات الجامعة. وقد قامت الكليات بالتصويت على منح الجامعة حقًا غير حصري ونهائيًا لنشر مقالاتها العلمية للأغراض غير التجارية[١١٦].

وقد أصدرت جامعات أخرى مثل هذا النمط من الحقوق أيضًا. وعلى سبيل المثال، قامت جامعة كوينزلاند للتقنية في بريسبان بأستراليا بالنص على ما يلي

١١٥- هناك قائمة بهؤلاء الناشرين يتوفر عليها دليل الوصول الحر Open Access Directory. أنظر:
http://oad.simmons.edu/oadwiki/Publisher_policies_on_NIH-funded_authors
116- http://osc.hul.harvard.edu/policies

في سياستها الخاصة بالملكية الفكرية[١١٧]:

"وفقًا لأحكام سياسة الملكية الفكرية لجامعة كوينزلاند، تقرر الجامعة أن أي حالة لحقوق التأليف الخاصة بالأعمال العلمية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، تخضع للجامعة التي تحتفظ بالحق الدائم والنهائي وغير الحصري لاستخدام هذا العمل في التدريس والبحث العلمي، ونشر نسخة من العمل على الإنترنت (لأغراض غير تجارية) في مستودع الجامعة الموسوم QUT ePrints وذلك في وقت لاحق لا يتجاوز اثني عشر شهرًا من تاريخ النشر".

ومثل هذه الاتفاقات مع المؤلفين، والتي تقوم بها المؤسسة مقدمًا على أي ترتيب لاحق مع الناشرين، تضمن أن تكون إدارة الحقوق اللازمة في وضع يسمح بالوصول الحر، وذلك أيًا كان موقف الناشر. وبالطبع فإن للناشر الحرية التامة في رفض نشر العمل وفق هذه الشروط. وهذا هو التوازن الذي نسعى لتحقيقه بين حقوق المؤلف وحقوق الناشر. فالناشرون قد يختارون عدم نشر العمل وفق هذه الشروط؛ وهذا حقهم في الاختيار.

٢/٦ الترخيص *

١/٢/٦ مدى أهمية ترخيص محتوى الوصول الحر

إن الشرط الرئيس للوصول الحر هو، ببساطة، أن يكون النص الكامل لإحدى مقالات الدوريات أو فصول الكتب متاحًا لأي شخص لقراءته بالمجان. إلا أن هذا وحده لا يتفق مع تعريف مبادئ "بي" الثلاثة (بودابست، وبيثيزدا، وبرلين. أنظر مبحث ٣/١) للوصول الحر الحقيقي، كما أنه بالتأكيد لا يسمح بأنماط الاستخدام الحديثة التي تحمل كثيرًا من الوعود.

إضافة إلى ذلك، فإنه من غير الواضح كيف يمكن للمستفيدين التصرف حيال استخدام المقالة التي لا تحمل على الإطلاق أي معلومات خاصة بالترخيص: فهل يمكنهم استخراج رسم بياني أو جدول إحصائي ووضعه في وثيقة اخرى؟ هل يمكنهم سحب

117- QUT Intellectual Property Policy: http://www.mopp.qut.edu.au/D/D__03__01.jsp#D__03__01.05.mdoc

* كان المنتظر من المؤلفة هنا التفريق بوضوح بين كل من حقوق التأليف والترخيص، كأساليب تشريعية، سواء في هذا الموضع أو في بداية هذا الفصل. والمعلوم أن الهدف من حقوق التأليف هو حماية الملكية الفكرية، أما الهدف من الترخيص فهو الكشف عن كيفية وأنماط الإفادة من المادة محل هذه الملكية. (المترجمان).

البيانات الإحصائية وإضافتها إلى مرصد بيانات مستقل؟ هل يمكنهم استخدام مقاطع من النص لشرح قضية معينة في مصادر التعليم الرقمية المتاحة على العنكبوتية؟

والحقيقة أن الأصل هو أن الترخيص المناسب يهيئ الظروف لإعادة استخدام مصادر المعلومات، ويطمئن المستفيدين بأنه يمكنهم استخدام تلك المصادر بطرق محددة وهم في حصانة. وهذا شيء مهم في الواقع لكل من الباحثين الذين يسعون إلى الإلمام بكيفية استخدام مصادر المعلومات، وأيضا لأجل تفعيل أساليب التنقيب في النصوص وتنقيب البيانات التي تفضي في النهاية إلى الابتكار في المعرفة. وتزداد أهمية هذا الأمر الأخير لأن استخدام هذه التقنيات أصبح أكثر انتشارًا. وهناك حاجة لتغييرات قانونية في كثير من الاختصاصات التشريعية لتحقيق ذلك. وفي وقت كتابة هذا الدليل، أشارت حكومة الولايات المتحدة إلى عزمها على إعفاء الابتكارات التقنية من قانون حقوق التأليف في البلاد[١١٨]. وحتى الآن، فإن اليابان هي الدولة الوحيدة التي أجازت ذلك بالفعل.

٦/٢/٢ مبادئ الترخيص

بالرغم من مزاياه الواضحة، فإن الترخيص الرسمي لا يعد حتى الآن ممارسة شائعة في مجال الوصول الحر. ومن المعلوم أن ترخيص إحدى المقالات أو الكتب يكشف للمستفيدين ما يمكنهم القيام به، من خلال غرس الثقة في المستفيد حول كيفية استخدام هذا العمل، وتشجيعهم على هذا الاستخدام.

وقد وضعت مبادرة بودابست للوصول الحر، وإعلان برلين، وبيان بيثيزدا للنشر ذي الوصول الحر؛ شروطًا للوصول الحر (أنظر مبحث ٣/١). وهذه الشروط على العموم هي:

- إتاحة الإنتاج الفكري المحكم دون عوائق الاشتراك التجاري أو التسعير.
- إتاحة هذا الإنتاج الفكري بصورة فورية.
- إمكانية إعادة استخدام مصادر هذا الإنتاج المنشور بطرق متعددة وبدون تصريح.

١١٨- أنظر إعلان حكومة المملكة المتحدة عن خطة العمل ذات الصلة:

http://www.bis.gov.uk/news/topstories/2011/Aug/reforming-ip

وذلك ردًا على مراجعة حديثة لحقوق الملكية الفكرية المعدة منها، من قبل(2011) Hargreaves (الاستشهاد المرجعي الكامل فى القائمة الوراقية). والرد الكامل للحكومة متاح على الرابطة:

http://www.bis.gov.uk/assets/biscore/innovation/docs/

كما تقرر مبادرة بودابست أن:

"القيد الوحيد على الاستنساخ والتوزيع، والدور الوحيد لقانون حقوق التأليف في هذا السياق، ينبغي أن يكون منح المؤلفين فرصة التحكم في سلامة أعمالهم، والحق في الاعتراف بها والاستشهاد بها بصورة صحيحة".

ويعني ذلك أن الوصول الحر للمقالات والكتب، بما في ذلك البيانات والرسوم والملاحق، يمكن إعداد روابط فائقة لها، ورصدها من قبل محركات البحث، واقتباسها، واستخراج المعلومات منها، والتعامل معها من قبل تقنيات التنقيب في النصوص، والاستعانة بها في مقالات أخرى، ونشرها في المدونات، وغير ذلك من المهام؛ مجانًا بكل معنى الكلمة. وربما كان الشرط الوحيد هنا هو الاعتماد السليم للمصدر. ويمكن للناشر أن يكون جزءًا من هذا الاعتماد، بالرغم من أن هذا ليس هو الحال دائمًا، لا سيما في مقالات الدوريات. أما في حالة الكتب المتاحة للوصول الحر فإن الناشر عادة ما تتم الإشارة إليه في ذلك الاعتماد وذلك بما يتماشى مع معايير الممارسة العلمية.

٦/٢/٣ تطبيق الترخيص

ينبغي على المؤلفين والناشرين الذين يرغبون في تحقيق الوصول الحر الكامل، النص على ذلك في التراخيص الخاصة بهم. ويمكن أن يكون هذا مهمة صعبة بالنسبة للناشرين (أو المؤلفين الأفراد الذين قد يرغبون أيضا في نشر أعمالهم وفق مجموعة واضحة من التصاريح الملحقة بها).

٦/٢/٣/١ المستودعات

قد تكون الصورة مختلفة بالنسبة للمستودعات؛ فعادة ما يقوم البرنامج الآلي للمستودع بإحالة المودع إلى اختيار رخصة محددة لإلحاقها بكل مصدر معلومات محل الإيداع (بما في ذلك رخص المشاعات الإبداعية، التي سيشار لها لاحقًا). ولأن ذلك ليس لازمًا، فإن كثيرًا من مصادر المعلومات لا تحمل أي معلومات خاصة بالترخيص على الإطلاق. وقد تكون هناك مصادر أخرى تحمل بيانًا معياريًا لحقوق التأليف، أو بيانًا ينص على استخدام محدد (كأن يكون للأغراض التجارية فقط)، أو تحمل ترخيصًا رسميًا من نوعٍ ما.

٢/٣/٢/٦ دوريات الوصول الحر

بالرغم من أن الوصول الحر الكامل هو الحالة النموذجية، إلا أن معظم دوريات الوصول الحر لا توفر ذلك، وتقوم بدلا من هذا بالنشر وفق حقوق التأليف التقليدية (أي: جميع الحقوق محفوظة)، والسماح فحسب بالاستخدام العادل/ أو التعامل العادل[١١٩].

٣/٣/٢/٦ ترخيص المشاعات الإبداعية

وضعت مؤسسة المشاعات الإبداعية مجموعة من التراخيص التي يمكن للمؤلفين أو الناشرين الاختيار من بينها . ويستخدم بعض ناشري الوصول الحر تراخيص المشاعات الإبداعية للتأكيد على أن محتوى المقالات المنشورة في تلك الدوريات قابلة لإعادة الاستخدام على أوسع نطاق (الوصول الحر الكامل)؛ أي أنه يمكن استنساخها، واستخلاصها، وإدماجها مع مصادر أخرى لإنتاج معلومات جديدة، ورصدها من قبل تقنيات تنقيب النصوص وتنقيب البيانات، ... إلخ.

وقد صممت مؤسسة المشاعات الإبداعية مجموعة من التراخيص لضمان وجود رخصة مناسبة لكل غرض من الأغراض. ويوجد على موقع المؤسسة شرح لهذه الرخص وكيفية استخدامها لتحقيق أفضل النتائج[١٢٠]. كما يوجد بالموقع أداة لإنشاء الرخص لاستخدامها من قبل الناشرين والمبدعين.

وعندما يرغب الناشرون والمؤلفون في إتاحة أعمالهم لإعادة استخدامها بأكبر قدر ممكن من الحرية، بما في ذلك الجهات الأخرى التي يمكنها تطوير منتجات جديدة وبيعها عن طريق إعادة استخدام المادة بصورةٍ ما، فإن الترخيص الأنسب للناشر في هذه الحالة هو رخصة المشاعات الإبداعية الخاصة بالعزو Creative Commons 'Attribution' licence (والتي يُشار إليها عادةً بالحروف سي سي – بي واي CC-BY)، وهي الأداة التي تفرض الاعتراف بمبدع العمل عند إعادة استخدامه إلا أنها لا تقيد ذلك بأي شكل من الأشكال.

١١٩- يسجل دليل دوريات الوصول الحر ١٥٣٥ دورية (أي حوالي ٢٢٪ من إجمالي الدوريات البالغ ٦٨٧٣) تستخدم نمطًا محددًا من ترخيص المشاعات الإبداعية. أنظر: http://www.doaj.org/?func=licensedJournals.
كما توجد ٧٦٣ دورية (حوالي ١١٪ من المجموع) تستخدم وسيمة أوربا للتصديق والمعدة من قبل مؤسسة «سبارك»، والتي تفرض ترخيص رخصة المشاعات الإبداعية الخاصة بالعزو (سي سي – بي واي). أنظر:
http://www.doaj.org/doaj?func=sealedJournals&uiLanguage=en

120- http://creativecommons.org/

كما أنه عندما يرغب الناشرون والمؤلفون في تقييد بعض أشكال إعادة استخدام مادةٍ ما، مثل عدم السماح بإعداد مشتقات تجارية منها، فإنه يوجد أيضًا ترخيص للمشاعات الإبداعية لمثل هذه الحالة. وعلى العموم فإن المصطلحات الرئيسة لتراخيص المشاعات الإبداعية هي: العزو، وغير التجاري، واللا اشتقاق، والترخيص بالمثل.

ويمكن القول إن مزايا استخدام ترخيص المشاعات الإبداعية التي تتجاوز أحد هذه التراخيص المخصصة، هي:

- أنه من شبه المؤكد أن الترخيص الجاهز سوف يناسب متطلبات الناشرين، ويوفر الوقت والجهد في وضع ترخيص معين.
- أن تراخيص المشاعات الإبداعية يمكن الإلمام بها بسهولة فضلا عن شيوع استخدامها، ولذا فإن المستفيدين المحتملين الذين يقرأون العمل أو يقومون بإعادة استخدامه سوف يلمون على الفور بشروط الترخيص.
- يتوافر بهذه التراخيص، واصفات البيانات (الميتاداتا) المقروءة آليًا، والتي تسمح بتيسير الإجراءات والتطبيقات المختلفة مثل أدوات جمع البيانات والتنقيب في النصوص التي يمكنها تنفيذ المهام الآلية؛ فهذه الأدوات يمكنها التعرف – من خلال الترخيص المقروء آليًا – على المحتوى المسموح بجمعه والتعامل معه.

لمحات موجزة عن حقوق التأليف

- يتطلب الوصول الحر موافقة صاحب حقوق التأليف.
- حقوق التأليف عبارة عن حزمة من الحقوق.
- الأساس هنا هو التوقيع على الحزمة الكاملة من الحقوق مع الناشر، بالرغم من أنه ليس لازما القيام بذلك في جميع الأحيان؛ فالناشرون يمكنهم أداء مهامهم طالما قام المؤلف بالتوقيع لهم على حق نشر العمل.
- يمكن للمؤلفين وغيرهم من أصحاب حقوق التأليف (كالمسؤولين ومؤسسات تمويل البحوث) الاحتفاظ بالحقوق اللازمة لإتاحة العمل وفقًا للوصول الحر.
- الاحتفاظ الاستباقي لحقوق كافية لتمكين الوصول الحر هو المسار الأفضل، وذلك بدلا من السعي للحصول على تصريح بذلك فيما بعد عملية النشر.
- يعد ترخيص الأعمال العلمية تقليدًا مفيدًا لأنه يكشف للمستفيد كيفية التصرف مع العمل العلمي، ومن ثم يمكن تشجيعه على الإفادة منه.
- الكم المتواضع من الإنتاج الفكري المتاح فحسب للوصول الحر والمرخص بصورة رسمية، هو الإنتاج الفكري المنشور في دوريات الوصول الحر.
- يعد ترخيص "المشاعات الإبداعية" هو أفضل الممارسات المتاحة نتيجة لوضوحه كنظام، واشتماله على مجموعة من التراخيص تلبي جميع الاحتياجات، كما أنه متاح بصورة إلكترونية.
- في حالة عدم الأخذ بترخيص مناسب للمشاعات الإبداعية، فإنه من الضروري إجراء بعض التعديلات على قانون الحقوق الفكرية في بعض الاختصاصات التشريعية، وذلك للتمكن من التنقيب في النصوص والتنقيب عن البيانات في مصادر المعلومات العلمية.

الفصل السابع
استراتيجيات لتعزيز الوصول الحر

تقع استراتيجيات تعزيز نهج الوصول الحر في ثلاثة قطاعات، هي السياسات، والتأييد، وتطوير البنية التحتية. وتنقسم هذه القطاعات الثلاثة بدورها إلى مستويات متعددة، كما تتقاطع القضايا ذات الصلة بالوصول الحر في هذه الاستراتيجيات مع مثيلتها التى تقع في مظلة "الانفتاح" الواسعة (مثل: المصادر التعليمية الحرة، والبرمجيات مفتوحة المصدر). وعلى الرغم من أن حدوث ذلك يمكن أن يؤدي إلى بناء حالة راسخة في بعض الظروف، فإننا ينبغي أن نتذكر أن نهج الوصول الحر إلى المعلومات العلمية هو حجة في حد ذاته، ولا يحتاج بالضرورة إلى الاستناد إلى دافع آخر لبناء برنامج فعال للتأييد.

ومع ذلك، فمن الصعوبة بمكان فصل قضايا النقاش عن الوصول الحر إلى الإنتاج الفكري عن ذلك الخاص بالبيانات المفتوحة، ما دامت الأهداف جد متشابهة والنتائج المرجوة من حيث التقدم العلمي لا يمكن التمييز فيما بينها بصورة عملية. ويسير وضع السياسات على نفس المنوال لكلتا القضيتين، فأنشطة التأييد أوسع نطاقًا الآن على نحوٍ مشابه، أما تطوير البنية التحتية فيدور حول الاحتياجات اللازمة لجعل كل من الإنتاج الفكري العلمي والبيانات البحثية متاحة بصورة حرة. وبسبب هذا التوافق المتزايد، ستجد اليونسكو أن بناء استراتيجيات في المستقبل لدعم الوصول الحر سوف يحتاج أيضًا لاحتضان الاستراتيجيات الخاصة بالبيانات المفتوحة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الاستراتيجيات تنقسم بدورها إلى استراتجيات مؤسساتية، وأخرى وطنية، وثالثة على المستوى الدولي.

١/٧ الاستراتيجيات التى تركز على السياسات

ليس هناك شك في أن إعداد السياسات من قبل كبرى أجهزة تمويل البحوث، ومؤسسات البحث العلمي، وغيرها من المؤسسات، قد أدى إلى زيادة الوعي بالوصول الحر، كما أن تطبيق السياسات الخاصة به أدت إلى الإسراع في تطويره. ومن خلال وجود هذه السياسات، فإنها تعمل على تعزيز أهداف الوصول الحر وأغراضه، وتدفع إلى الاهتمام به وتطبيقه، كما أنها تعد بمثابة نماذج لغيرها.

وكثير من الأشخاص والجماعات والمؤسسات التي تروج للوصول الحر، ركزت

مجهوداتها على إقناع مؤسسات البحث العلمي، ومؤسسات تمويل البحوث، وغيرها من الأطراف المؤثرة؛ بالحاجة إلى سياسة محددة بشأن الوصول الحر.

كما تقوم الأجهزة الحكومية وغيرها من مؤسسات القطاع العام، بصورة كبيرة، بالدعوة والاستماع إلى المناقشات الدائرة حول مصادر الإنتاج الفكري العلمي الحر (وكذلك البيانات المفتوحة). وفي بعض الأحيان، تتم التغييرات اللازمة في التشريعات ذات الصلة.

ويجري حاليًا، في كل من البرازيل والأرجنتين وألمانيا وبولندا – على سبيل المثال لا الحصر – النظر في التشريعات ذات الصلة، سواء على صعيد الوصول الحر نفسه، أو على صعيد إحداث التغييرات اللازمة على قانون حقوق التأليف بما يسهم في سهولة الانتقال إلى الوصول الحر. ويوجد في أوكرانيا بالفعل قانون تم إصداره عام ٢٠٠٧ كجزء من تطورات مجتمع المعلومات بالبلاد[١٢١]، كما أن القانون الوطني للعلوم الصادر حديثًا في إسبانيا به قسم خاص عن الوصول الحر (أنظر مبحث ١/٨).

وفيما يلي مجرد نماذج معدودة من المبادرات المهمة التي تم تنفيذها بالفعل[١٢٢] على صعيد السياسات التي عملت على التعجيل بالوصول الحر وتعزيزه.

سياسات إلزامية على مستوى المؤسسات

- تعد أولى السياسات الصادرة على مستوى المؤسسات، هي تلك التي صدرت عن كلية الإلكترونيات وعلم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٢.
- وأولى السياسات المؤسساتية التي صدرت على مستوى جامعة بكاملها، هي تلك التي صدرت عن جامعة كوينزلاند للتقنية عام ٢٠٠٤.
- وأولى السياسات المؤسساتية في الهند، هي تلك الصادرة عن المعهد الوطني للتقنية، في روركلا، عام ٢٠٠٦.
- وتوجد سياسات مخصصة لثماني كليات تابعة لجامعة هارفارد، تم اعتمادها من قبل الجامعة فيما بين عامي ٢٠٠٨–٢٠١١.

121- http://www.eprints.org/openaccess/policysignup/fullinfo.php?inst=The%20 Parliament%20of%20Ukraine%2028%Verhovna%20 Rada%29

١٢٢- هناك قائمة كاملة للسياسات الإلزامية الخاصة بالوصول الحر يمكن التوصل إليها على موقع «سجل سياسات الوصول الحر للأرشفة الإلزامية» (روارماب) على الرابطة: http://roarmap.eprints.org/

سياسات إلزامية على المستوى الوطني

- ومن ذلك، سياسات الوصول الحر التي اعتمدتها مجالس البحث العلمي السبعة بالمملكة المتحدة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١١.
- ومن ذلك أيضا، سياسة الوصول الحر التي اعتمدتها المعاهد الوطنية للرعاية الصحية بالولايات المتحدة (إن آي إتش)، عام ٢٠٠٧.

سياسات إلزامية على المستوى الدولي

- سياسة ويلكوم ترست، المعتمدة عام ٢٠٠٥.
- السياسة الدولية والمتعددة المؤسسات، الصادرة عام ٢٠٠٩ عن إكريسات (المعهد الدولي لبحوث المحاصيل للمنطاق المدارية شبه القاحلة، ومقره في حيدرآباد بالهند).
- السياسة التي تغطي ٢٠٪ من البحوث العلمية التي أجريت في سياق البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوربي.

ويتم تقييم النجاح طويل المدى لسياسات الوصول الحر، بناء على مقدار محتوى الوصول الحر والذي ينشأ نتاج هذه السياسات، ومدى توافق هذا الكم مع تعريفات الوصول الحر (أنظر مبحث ٣/١). ويتم الاضطلاع برصد مدى الامتثال للسياسات من قبل بعض الجهات المسؤولة عن إصدار السياسات (وليس كلها)، وقد أدى ذلك إلى تعزيز السياسة على الأقل في أحد النماذج رفيعة المستوى (وهي المعاهد الوطنية للرعاية الصحية). ومن المعلوم أن مستويات الامتثال هذه تتفاوت بصورة كبيرة. وسوف نتعرض لمدى فعالية الأنماط المختلفة للسياسات في الفصل الثامن.

٢/٧ استراتيجيات قائمة على التأييد

ركزت الاستراتيجيات القائمة على التأييد، على عاملين رئيسين هما: إنشاء قاعدة من البراهين العملية عن منافع الوصول الحر، ووضع هذه القضية بين يدي الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار، والجهات القائمة بتمويل البحوث، ومديري مؤسسات البحث.

وقد كانت مبادرة بودابست للوصول الحر، مبادرة تأييد مبكرة على المستوى الرسمي. وبنشرها عام ٢٠٠٢، فإنها مهدت الطريق لتأييد الوصول الحر فيما تبقى من العقد

الأول من القرن الواحد والعشرين. وفي تصورها للمفاهيم الرئيسة، وبتمويل من معهد المجتمع المنفتح (والذى يسمى الآن: أسس المجتمع المنفتح؛ أنظر مبحث ٤/٧)، قدمت المبادرة في بضع فقرات واضحة لا لبس فيها وصفًا ومجموعة من الأهداف التي يمكن لواقعات التأييد أن تتجمع حولها فيما يتصل بالأفكار الخاصة بانفتاح النشاط العلمي، والترويج لتلك الأفكار. ويمكن التوقيع على تلك المبادرة من قبل المؤسسات والهيئات التي تلتزم بأهدافها وتصبح أداة تأييد فعالة للوصول الحر، جنبًا إلى جنب مع إعلان برلين (الذي يعمل أيضا على جمع توقيعات للالتزام به من قبل المؤسسات).

ومنذ عام ٢٠٠٢، وهناك كثافة متزايدة في نشاط التأييد والدعوة للوصول الحر، كما نشأت خصيصًا مؤسسات للترويج للوصول الحر (أنظر مبحث ٤/٧)، بعضها ذو اختصاص دولي، والبعض الآخر يعمل في إطار الحدود الوطنية أو الإقليمية. وفي نفس الوقت، تزايدت قاعدة الأدلة العملية عن منافع الوصول الحر، وتوضيح قيمة الوصول إلى المعلومات العلمية ليس فقط لفئة الباحثين وإنما أيضا للفئات الأخرى ذات الاهتمام (أنظر: الفصل الرابع).

والفئات المستهدفة لعملية التأييد هذه، هي صناع القرار، والباحثون، وبصورة متزايدة الطلاب المتقبلين لفكرة الانفتاح والمنفتحين بالفعل أمام تطوير أفضل السبل لإيصال النشاط العلمي، وهم – إضافة إلى ما سبق – علماء المستقبل. ولا شك أن التغيير الثقافي متجذر في شباب الباحثين اليوم. وتعد حركتا الطلاب الموسومتين "حركة الثقافة الحرة"[١٢٣] و"تحالف الحق في البحث العلمي"[١٢٤]، نموذجين على النشاط الطلابي فيما يتعلق بانفتاح النشاط العلمي.

ولمجتمع مكتبات البحث، كما هو متوقع، صوت قوي في الدعوة للوصول الحر. وتعد مؤسسة "سبارك" SPARC (ونظائرها الأوربية واليابانية) إحدى أبرز مؤسسات التأييد الفعالة، والتي أحدثت تغييرات على مستويات عدة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك: الشبكة الأوربية لمكتبات البحث، و"لايبر"، و"إيفل" (المعلومات الإلكترونية للمكتبات).

وهناك أيضا الجهات الفاعلة التي نشأت من رحم المجتمع العلمي نفسه، بما فى ذلك صفوف الإدارة العليا. ومن نماذج ذلك، مؤسسة تمكين البحث العلمي المفتوح، وهي مؤسسة

123- http://freeculture.org/

124- http://www.righttoresearch.org/

دولية تتكون من مديري الجامعات الذين يعملون على الترويج لمبادئ البحث العلمي المفتوح وأساليبه التطبيقية. وهناك قائمة بهذه المؤسسات، وغيرها، في مبحث ٤/٧.

ومع ذلك، لا تقتصر الدعوة للتأييد على تلك المؤسسات المخصصة، فقد تبوأت الأنشطة الدعوية للتأييد موقعها على المستوى المحلي في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، كان إطلاق يوم الوصول الحر عام ٢٠٠٨ من قبل المكتبة العامة للعلوم ناجحًا لدرجة أن هذا الحدث استمر لمدة أسبوع في العام التالي، واستمر كذلك منذ ذلك الحين. وفي عام ٢٠١٠ تضمن أسبوع الوصول الحر[١٢٥] الآلاف من الأحداث التي وقعت في ٩٠ دولة، ولا تزال هذه الحركة تنمو بصورة كبيرة.

٣/٧ أساليب البنى التحتية

لا يمكن للوصول الحر أن يتحقق بصورة تامة إلا مع توافر البنية التحتية السليمة، وذلك للتمكن من الوصول الشامل إلى المعلومات ومن إمكانية تبادلها بشكل صحيح. وقد أشرنا في مبحث ١/٢ إلى مسألة تبادل البيانات هذه في سياق المعايير التقنية لواصفات بيانات المستودعات (وذلك لضمان وصف مصادر الوصول الحر بنفس الطريقة). ومع ذلك، ليس هذا كل ما هو مطلوب، ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لوضع الأسس الكاملة في موضعها.

وما تم تحقيقه حتى الآن هو إنشاء شبكة على العنكبوتية من المستودعات ومن مجموعات دوريات الوصول الحر، إضافة إلى المؤسسات الداعمة التي تحدد وتلتزم بالمعايير التقنية، وتطوير الحلول التقنية للمشكلات العالقة، وتعزيز الوصول الحر. ولقد تبوأت المكونات الرئيسة موضعها الصحيح، ولكن لا تزال هناك قضايا تبادل البيانات التي تنطوي على نقل المعلومات عبر الشبكة من مستودع إلى آخر، وإعداد تقارير مدى الاستخدام، وتقييم التأثير، وإدارة الهوية وحفظ المعلومات وغيرها، فضلا عن بعض المشكلات الصعبة المتعلقة بالوصول إلى البيانات البحثية. وهذه هي المشكلات التي سينصب عليها العمل في المستقبل.

125- http://www.openaccessweek.org/

٤ / ٧ المؤسسات المشاركة فى تعزيز الوصول الحر

كثيرة هي المؤسسات الكبرى والصغرى المشاركة في تعزيز الوصول الحر. والقائمة التالية بهذه المؤسسات ليست شاملة بأي حال، لكنها تقدم مجموعة مختارة من أبرز المؤسسات الفاعلة. ولجميع هذه المؤسسات مهام واضحة، ويقدم كل منها فرصة للتعاون والشراكة مع منظمة اليونسكو.

مؤسسات دولية تنتسب لمجتمع المكتبات

- سبارك SPARC (تحالف النشر العلمي والمصادر الأكاديمية)[١٢٦]، الذي أنشأته جمعية مكتبات البحث فى الولايات المتحدة.
- سبارك أوربا SPARC Europe [١٢٧]: وهو النظير الأوربي لتحالف سبارك الرئيس في الولايات المتحدة. وهذا التحالف، مثل "سبارك" اليابان، يدير برنامج الأنشطة الخاصة بصورة مستقلة عن "سبارك" الرئيس، إلا أن المؤسسات الثلاث تعمل أيضا بصورة تعاونية في كثير من المبادرات في الوقت الذي تحتفظ فيه بأجندتها الخاصة.
- سبارك اليابان SPARC Japan [١٢٨].
- لايبر LIBER (الاتحاد الأوربي لمكتبات البحث)[١٢٩].
- إيفل EIFL (المعلومات الإلكترونية للمكتبات)[١٣٠]: وهى مؤسسة دولية تعمل بالتعاون مع المكتبات فى أكثر من ٤٥ دولة من الدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية في كل من أفريقيا وآسيا وأوربا، وذلك لتحقيق الوصول إلى المعرفة اللازمة للتربية والتعلم والبحث العلمي والتنمية المستدامة للمجتمع.
- كوار COAR (اتحاد مستودعات الوصول الحر): وهي مؤسسة ذات عضوية عالمية لمديري المستودعات، تم إنشاؤها عام ٢٠٠٩ [١٣١].

126- http://www.arl.org/sparc/

127- http://www.sparceurope.org/

128- http://www.nii.ac.jp/sparc/en/

129- http://www.libereurope.eu

130- http://www.eifl.net/

131- http://coar-repositories.org/

- شبكة اتحاد أمريكا اللاتينية للمستودعات المؤسساتية الهادفة للتوثيق العلمي[١٣٢]، وهي أحد أقسام رد كلارا Red CLARA *.
- إيبيكت IBICT (المعهد البرازيلي للمعلومات في العلوم والقتنية)[١٣٣].

وهناك أيضا عدد كبير للغاية من المكتبات الوطنية في جميع أنحاء العالم، والتي تعمل على تعزيز الوصول الحر كجزء من عملها.

مؤسسات دولية نابعة من مجتمع البحث العلمي

- مؤسسة المعرفة الحرة (أو كيه إف OKF): والتي نشأت عام ٢٠٠٤ لتعزيز المعرفة الحرة بجميع أنماطها. وبالرغم من أن مقر المؤسسة في المملكة المتحدة، إلا أن أنشطتها ذات طابع دولي[١٣٤].
- مؤسسة تمكين البحث العلمي المفتوح (إي أو إس EOS): والتي نشأت عام ٢٠٠٩ لتعزيز مبادئ البحث العلمي الحر وأسسه التطبيقية، وذلك لمديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- مركز الإنترنت والمجتمع، في بنجالور: والذى نشأ عام ٢٠٠٨، ويركز على القضايا ذات الصلة بتأثير الإنترنت على المجتمع، بما في ذلك الوصول الحر. وبالرغم من أن مقره في الهند، إلا أن رسالة المركز تنصب على الحوار فيما بين بلدان الجنوب[١٣٥].

مؤسسات تعمل على مستوى البنى التحتية

- جيسك JISC (اللجنة المشتركة لنظم المعلومات) بالمملكة المتحدة: وهي مؤسسة وطنية لتقنيات المعلومات والاتصالات بالمملكة المتحدة، وترعى برنامجًا واسع

132- http://www.redclara.net/index.php?option=com__content&view=article&id=533&Itemid=504&lang=es

* رد كلارا RedCLARA الاسم المختصر للشبكة التعاونية المتقدمة لأمريكا اللاتينية Cooperación Latino Americana de Redes Avanzadas ، وهي نظام تعاوني بين دول أمريكا اللاتينية يعمل على دعم البحث العلمي والابتكار والتعليم عن طريق شبكات الاتصالات بعيدة المدى. (المترجمان).

133- http://www.ibict.br/

134- http://okfn.org/

135- http://www.cis-india.org/

النطاق لتغطية تطوير البنية التحتية والبحوث العلمية القائمة على البراهين[١٣٦].

- مؤسسة سيرف SURF، بهولندا: مؤسسة لتقنيات المعلومات والاتصالات بهولندا، وتقوم بدعم الأعمال ذات الصلة بتشجيع الابتكار المبني على تقنيات المعلومات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي[١٣٧].
- اتحاد المستودعات الرقمية، باليابان: وهو ائتلاف من الجامعات اليابانية يدعم على وجه الخصوص جوانب تطوير المستودعات في اليابان[١٣٨].

مؤسسات التمويل الداعمة للوصول الحر

- أو إس إف OSF (أسس المجتمع المنفتح): والتي تقوم بتمويل البحث والتطوير وأنشطة التأييد على المستوى الدولي لدعم الوصول الحر[١٣٩].
- فيست FECYT (المؤسسة الإسبانية للعلوم والتقنية): مؤسسة وطنية في إسبانيا لتمويل البحث العلمي، ودعم العلوم والتقنية، بما في ذلك التطورات التي تسهم في الارتقاء بالوصول الحر[١٤٠].
- دي إف جي DFG (المؤسسة الألمانية للبحوث): هيئة التمويل الوطنية الألمانية للبحث العلمي، والتي تدعم تطوير البنية التحتية وأنشطة التأييد ذات الصلة بالوصول الحر[١٤١].
- المفوضية الأوربية: والتي تقوم بتمويل البحث والتطوير في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي، وتدعم تطوير البنية التحتية والسياسات المتعلقة بالوصول الحر[١٤٢].

136- http://www.jisc.ac.uk/openaccess

137- http://www.surffoundation.nl/en/Pages/default.aspx

138- http://drf.lib.hokudai.ac.jp/drf/index.php?Digital%20Repository%20Federation%20 28%in%20English%29

139- http://www.soros.org/

140- http://www.fecyt.es/fecyt/home.do

141- http://www.dfg.de/en/index.jsp

142- http://ec.europa.eu/research/science-society/index.cfm?fuseaction=public. topic&id=1294&lang=1

جمعيات الناشرين

- واسبا OASPA (جمعية الناشرين العلميين للوصول الحر)[143]: مؤسسة تضم في عضويتها ناشري الدوريات والكتب المتاحة وفقا للوصول الحر.

143- http://www.oaspa.org/

لمحات موجزة عن استراتيجيات تعزيز الوصول الحر

- تتبني استراتيجيات الوصول الحر على تطوير كل من السياسات، والبنية التحتية، والتأييد.
- جميع هذه الأساليب الثلاثة قد آتت ثمارها، فهي مترابطة وتعمل على نحو مستمر وبصورة متوازية مع بعضها البعض.
- كما أن هذه الأساليب تتبنى أيضا وبصورة متزايدة البيانات المفتوحة.
- هناك العديد من الجهات الفاعلة التي تتابع هذه الاستراتيجيات على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، والتي يمكن أن تعمل مع اليونسكو وأن تكون شريكا لها في هذا الصدد.

الفصل الثامن
نحو إطار عام لسياسة الوصول الحر

يعد وضع السياسات ذا أهمية كبيرة لتقدم الوصول الحر، وأفضل وسيلة لضمان إخراج سياسة جيدة[144] هي إجراء هذه العملية بصورة منهجية. ولا مندوحة عن دعم السياسات حتى إذا كانت عملية التأييد في أكثر حالاتها فعالية.

١/٨ تطور ونمو السياسات

بالرغم من توافر سياسات متنوعة تعمل على تشجيع الوصول الحر أو إصدار بيانات للموافقة على هذا المفهوم، إلا أن أول سياسة كان لها تأثير حقيقي هي السياسة الإلزامية التي تم اعتمادها من قبل كلية الإلكترونيات وعلوم الحاسبات بجامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة عام ٢٠٠٢. وقد فرضت هذه السياسة على الباحثين في الكلية إيداع الطبعات اللاحقة (أي النسخة النهائية من مقالات المؤلفين المحكمة) في مستودع الكلية. وقد تبع ذلك سياسة مماثلة تغطي مؤسسة بأكملها، وذلك عن جامعة كوينزلاند للتقنية في بريسبان عام ٢٠٠٤، ثم لاحقا في ذلك العام نفسه صدرت سياسة جامعة مينهو في براغ بالبرتغال.

وهذه هي السياسات المؤسساتية، أو كما هو الحال في ساوثهامبتون، سياسة شبه مؤسساتية لأنها تتعلق بكلية واحدة فحسب. إلا أن مؤسسات تمويل البحوث كانت تصدر أيضًا السياسات الخاصة بها على مدى السنوات الخمس الماضية أو قريبًا من ذلك، وكانت السياسة الأولى في هذا الصدد تلك التي صدرت عن "ويلكوم ترست" Wellcome Trust – وهي مؤسسة خاصة بتمويل البحوث الطبية الحيوية في جميع أنحاء العالم – والتي اعتمدتها عام ٢٠٠٥، وسرعان ما تبعتها سياسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية (إن آي إتش NIH) في الولايات المتحدة.

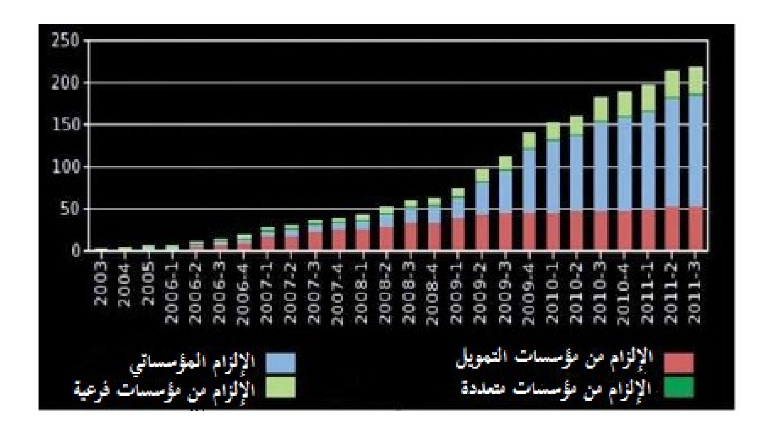
وبالإضافة إلى السياسات المؤسساتية وسياسات مؤسسات تمويل البحوث، فقد كانت هناك بعض التطورات ذات الصلة بإصدار السياسات على المستوى الوطني؛ كانت أولاها السياسة الوطنية التي صدرت في أوكرانيا عام ٢٠٠٧. كما كان هناك مشروع قانون بشأن السياسة العلمية في أسبانيا صدر أوائل عام ٢٠٠٩، تضمن قسما خاصا بالوصول

١٤٤- أنظر المبادئ الإرشادية في مجموعة أدوات السياسات الخاصة بالمستودع البرتغالي RCAAP المتاح للوصول الحر: http://projecto.rcaap.pt/index.php/lang-pt/consultar-recursos-de-apoio/remository?func=startdown&id=336

الحر، وقد تم التصديق عليه فى ١٢ مايو ٢٠١١ [١٤٥]. وتوجد حاليا قوانين قيد التطوير، في كل من الأرجنتين[١٤٦]، وبولندا، والبرازيل.

ويبلغ إجمالي السياسات الإلزامية نافذة المفعول للوصول الحر، في وقت كتابة هذا التقرير، ٢٩٧ سياسة؛ تتوزع على كل من مؤسسات تمويل البحوث (٥٢ سياسة)، والجامعات ومؤسسات البحث العلمي (١٣٢ سياسة)، والأقسام العلمية والكليات في المؤسسات العلمية المعتمدة على البحوث (٣١ سياسة). كما صدرت أيضًا سياسات إلزامية تغطي الرسائل الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراه في بعض المؤسسات (٨٢ سياسة).

ويبين شكل (٧) نمو السياسات الإلزامية للوصول الحر الصادرة في غضون العقد الماضي[١٤٧].



شكل (٧) نمو السياسات الإلزامية للوصول الحر
(البيانات بدءًا من عام ٢٠٠٦ فصاعدا تظهر على أساس فصلي)
(المصدر: ROARMAP [١٤٨])

١٤٥- قانون العلوم (بيان صحفي حكومي بالإسبانية). أنظر: http://bit.ly/nfeiAC . وللترجمة الإنجليزية للمادة ذات الصلة، أنظر: http://bit.ly/l4wmVQ

146- http://www.unlp.edu.ar/uploads/docs/con__sup__junio__2011anteproyecto__de__ley__de__repositorios.pdf

١٤٧- يقوم سجل سياسات الأرشفة الإلزامية لمستودعات الوصول الحر (ROARMAP) برصد نمو تلك السياسات. أنظر: http://roarmap.eprints.org/

5- http://roarmap.eprints.org/ (accessed August 2011).

٨/٢ قضايا السياسات

٨/٢/١ تطوعية أم إلزامية

بالرغم من نمو السياسات المشار إليها سابقًا، فإن هناك عدة آلاف من الجامعات ومعاهد البحوث ومؤسسات التمويل في جميع أنحاء العالم لم تنفذ بعد سياسة للوصول الحر. والحقيقة أنه بدون تلك السياسات، فإن مستويات الإيداع بالمستودعات (ونقصد بها هنا الإيداع الذاتي) سوف تظل منخفضة دون زحزحة عند حوالي ٢٠-٣٠٪ من مجمل الأعمال العلمية (مخرجات البحوث).

وقد أثبتت الأدلة بشكل قاطع أنه لكي يكون هناك تأثير حقيقي للسياسات — سواء كانت مؤسساتية أم تابعة لمؤسسات تمويل البحوث - فإنها ينبغي أن تكون إلزامية. ولقد نجحت السياسات الإلزامية بالمؤسسات في تجميع المحتوى بمستودعاتها بمعدل حوالي ٦٠٪ من إجمالي إصدارات المؤسسة وذلك بعد بضع سنوات من وضع السياسة موضع التنفيذ[١٤٩]. ويكشف شكل (٨) عن مستويات الوصول الحر في المستودعات المؤسساتية المعتمدة للسياسات الإلزامية مقارنةً مع مستوى الأرشفة الذاتية التطوعية.

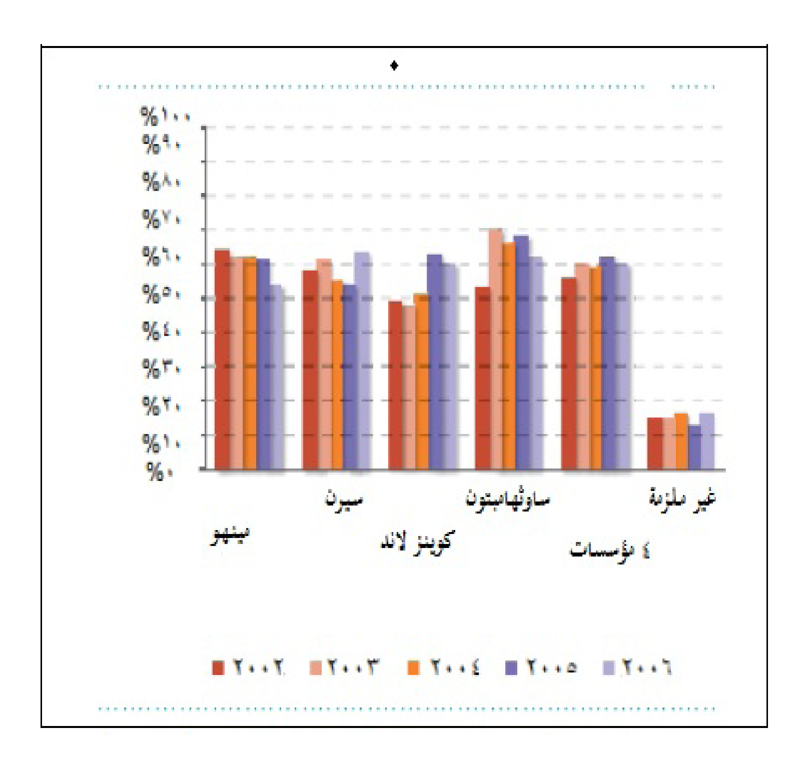
كما تشير الأدلة كذلك إلى أن الباحثين يكونون راضين عادة عند إلزامهم بإيداع دراساتهم العلمية[١٥٠]. ولعل أحدث الاتجاهات تطورًا في مجال السياسات، والذي يعد أحد تجليات هذه الظاهرة، يعتمد على ما يسمى بـ" نموذج هارفارد"، والذي يقوم فيه أعضاء هيئة التدريس بالتصويت على الموافقة على الالتزام بالوصول الحر.

وقد أصدرت مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية (إن آي إتش NIH) سياستها التطوعية في مايو ٢٠٠٥، إلا أنه بالرغم من نشر هذه السياسة على نطاق واسع وإحاطة أصحاب المنح بها، فإن معدل الامتثال لها ظل منخفضًا دون زحزحة (أقل من ٥٪ في السنة الأولى، ولم يتطور الأمر عن ذلك بصورة كبيرة في السنة التالية). ومن هنا أصدر الكونجرس الأمريكي أوامره للمؤسسة لجعل السياسة إلزامية، وقد أحدثت السياسة

١٤٩- وذلك وفقا للبيانات المشار إليها في دراستي (Sale 2006) و(Gargouri et al 2010). (الإشارات الوراقية الكاملة في القائمة الوراقية).

١٥٠- وفقا للدراسات التحليلية المنشورة، فإن أكثر من ٨٠٪ من الباحثين يفيدون بأنهم على استعداد للتوافق مع السياسة الإلزامية، فيما أفاد حوالي ١٤٪ منهم بالموافقة على ذلك مع بعض التحفظات. أنظر: (Swan & Brown 2005). (الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية).

الجديدة تأثيرها بالفعل في بداية عام ٢٠٠٨. والجدير بالإشارة أن معدل الامتثال للسياسة يعد الآن أكثر من ٥٠٪، ولا يزال مستمرًا في الازدياد.



شكل (٨) النسبة المئوية لمجمل مقالات الدوريات المؤسساتية المتاحة وفقا للوصول الحر عن طريق الأرشفة الذاتية في أربع مؤسسات ذات سياسات إلزامية (جامعات مينهو وساوثهامبتون وكوينزلاند للتقنية، والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية) مقارنةً بمستوى الأرشفة الذاتية في المؤسسات غير المُلزمة (المصدر: Gargouri et al. 2010)

٨/٢/٢ أنماط الوصول الحر

يمكن للسياسة أن تغطي إما الوصول الحر ذا النمط "الأخضر"، أو كل من "الأخضر" و"الذهبي"؛ إلا أن هناك اختلافا في النهج بين كل من النمطين. ففي حين أن الوصول الحر "الأخضر" (الذي يعتمد على المستودعات) يمكن الإلزام به من قبل المؤسسات العلمية أو مؤسسات التمويل، إلا أنه من الصعوبة بمكان إصرار السياسة على الوصول الحر "الذهبي" والذي يعني إقناع الباحثين بالنشر في دوريات معينة. وليست هناك سياسة إلزامية بالوصول الحر "الذهبي" حتى الآن، بالرغم من كثير مما تم في هذا

السياق بما في ذلك تشجيع الباحثين على النشر في إحدى دوريات الوصول الحر إذا ما توافرت إحدى الدوريات المناسبة منها.

ويقدم بعض مؤسسات التمويل (وعدد قليل جدا من الجامعات) التمويل المالي بصفة خاصة لدفع رسوم معالجة المقالات في دوريات الوصول الحر، والأكثر من هذا أنها لا تخصص تمويلا جديدًا لذلك لكنها تسمح بدفع رسوم معالجة المقالات من التمويل المخصص للمنح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أموال المنح تم استخدامها لعقود ماضية للوفاء برسوم الألوان أو رسوم الصفحات في الدوريات ذات الاشتراكات التجارية؛ وقد تسمح مؤسسات التمويل بذلك الآن نظرًا لأن الوصول الحر إلى تلك المقالات يتطلب دفع مبلغ مقطوع لإحدى الدوريات مقيدة الوصول.

وهكذا فإن جميع السياسات الإلزامية تصب تركيزها على الوصول الحر "الأخضر"، ويتطلب ذلك إيداع المقالات في أحد المستودعات وإتاحتها للوصول الحر متى ما كان ذلك مناسبًا.

٨/٢/٣ مكان الإيداع

ينص كثير من سياسات مؤسسات التمويل على أن المقالات ينبغي إيداعها في أحد المستودعات المناسبة وحسب، اعترافًا منها بأن التخصصات العلمية التي تتوفر على تمويلها يمكن أن يكون أمامها خيارات واسعة بالنسبة لمكان الإيداع. وعلى سبيل المثال، فإن الباحثين في مجال الفيزياء قد يفضلون إيداع مقالاتهم في مستودع "آركايف" arXiv المركزي بدلا من المستودع المؤسساتي، فيما يمكن أن يكون المستودع المؤسساتي هو المكان الأكثر ملاءمة للإيداع في التخصصات الأخرى التي لا يتوافر فيها مستودع مركزي معروف.

وتلزم السياسات المؤسساتية، بشكل طبيعي، الباحثين بإيداع مقالاتهم في المستودع المؤسساتي. ولايمكّن ذلك الباحثين من الاستفادة من المشورة والمساعدة من اختصاصيي المستودع فحسب، بل له منافعه المؤسساتية أيضًا؛ وذلك فيما يتصل بتجميع كل الإصدارات العلمية للمؤسسة في بوتقة واحدة، ويشكل ذلك – من ثم – سجلاً للبحث العلمي الرقمي لتلك المؤسسة. وبمصطلحات إدارة البحث العلمي، فإن المستودع هنا يعد أداةً قيمة.

وقد يجد بعض الباحثين أنفسهم قيد الالتزام بأكثر من سياسة إلزامية واحدة؛ فقد

تكون هناك سياسة من مؤسستهم العلمية، وأخرى من مؤسسة تمويل البحوث. وهناك أدوات تقنية تم تطويرها استجابة لمثل هذه الحالات، وتعمل هذه الأدوات على تمكين الباحث من إيداع المقالة مرة واحدة في نفس الوقت الذى يتم نسخها في مستودعات أخرى[١٥١]. كما يقوم المستودع البريطاني المركزي للمطبوعات الطبية UKPMC بتطوير أدوات تسمح بإرسال نسخة من المقالات المودعة بها نتيجة الإلزام بذلك من مؤسسة التمويل، إلى المستودع المؤسساتي للباحث. وتعمل هذه التطورات في الحقيقة على تيسير حياة الباحثين، وتشجيع الامتثال للسياسات، وتعزيز الوصول الحر.

والنظام الأمثل هنا، والذي يستوعب احتياجات جميع الأطراف ذوي الصلة وتكون لديه القدرة على جمع أكبر قدر من محتوى الوصول الحر، هو أن تكون هناك شبكة من المستودعات المؤسساتية تصبح بمثابة الموضع الرئيس للإيداع، ومجموعات مركزية – محددة الموضوعات يتم إنشاؤها عن طريق تجميع المحتوى المطلوب من تلك الشبكة من المستودعات المؤسساتية الموزعة[١٥٢]. والحقيقة أن للمؤسسات العلمية اهتمام بالغ بجمع وإدارة رأس المال الفكري الناتج عن برامجها البحثية، واحتمالات ضمان تجميع مصادر المعلومات من خلال تنفيذ سياسة إلزامية.

٨/ ٢/ ٤ أنماط المحتوى

٨/ ٢/ ٤/ ١ الإنتاج الفكري

لا شك أن الهدف الرئيس للوصول الحر هو الإنتاج الفكري المحكَّم، ويستخدم معظم المستودعات نمطًا من البرمجيات يمكنه البحث بالتحديد عن مصادر المعلومات المحكمة والتي تعد بطبيعتها ذات تطبيقات ناجعة. ويغطي معظم المستودعات، كذلك، وقائع المؤتمرات المحكمة بوصفها الطريق الرئيس للنشر في بعض التخصصات العلمية، ولا سيما الهندسة وعلوم الحاسبات. وفي بعض التخصصات الأخرى، يمكن أن تكون وقائع المؤتمرات محكمة ومنشورة لبعض الوقت، إلا أن الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات يبقى – بلا منازع – هو الطريق الرئيس للنشر. وتقع هذه الحالات من الوصول الحر في فئة "الأفضل اقتنائه" بدلا من "الواجب اقتنائه".

١٥١- ومنها على سبيل المثال، تقنية سوارد SWORD (التقنية العنكبوتية المبسطة لتيسير الإيداع بالمستودعات)، المتاحة على الرابطة: http://swordapp.org/ .

١٥٢- وهذه هي خلاصة دراسة حول البنية التحتية التقنية والتنظيمية المثلى لإيصال الوصول الحر على نطاق وطني. أنظر Swan et al, 2005 (الاستشهاد المرجعي الكامل في القائمة الوراقية).

وفضلا عن مصادر المعلومات هذه، يغطي معظم السياسات الرسائل الجامعية (للماجستير والدكتوراه) والتي تعد بطبيعتها مصادر محكمة. وفي بعض الحالات، وخاصة في أمريكا اللاتينية، تركز معظم السياسات التي تم إعدادها حتى الآن على الرسائل الجامعية.

كما ينص معظم السياسات ويشجع على وجه التحديد، الوصول الحر إلى الكتب وفصول الكتب، إلا أنها لا تشملها من حيث الإلزام، وذلك على ما تم مناقشته في مبحث ٤/١؛ حيث تمثل الكتب حالة مختلفة كونها لا تعد في العادة جزءًا من الإنتاج الفكري المتاح بالمجان من قبل الباحثين.

وفيما يتعلق بمقالات الدوريات، تحدد السياسات بصفة عامة أن النسخة التي ينبغي إيداعها هي الطبعة اللاحقة، وهي تلك النسخة النهائية من مقالة الباحث التي تم تحكيمها وتم إجراء التغييرات المطلوبة عليها. وإذا كانت سياسة الدورية التي سُتنشر بها المقالة تسمح بإتاحة المسودة (الطبعة المسبقة) للوصول الحر، فإنه يمكن لسياسة المؤسسة أن تشير إلى ذلك. كما تغطي السياسة أيضا مسألة فترات الحظر لدى الناشر.

٢/٤/٢/٨ البيانات

تتم تغطية البيانات البحثية في السياسات بشكل متزايد، وغالباً ما يتم تنفيذ هذه السياسات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتخصصة فضلا عن المؤسسات الكبرى لتمويل البحوث[١٥٣]. ومع ذلك، فإنه عادةً ما لا تكون هذه السياسات هي نفسها سياسات الوصول الحر الخاصة بالإنتاج الفكري النصي. ولأن البيانات تعد حالة استثنائية، فإن السياسات الخاصة بها لابد أن تضع في اعتبارها قضايا الخصوصية والحالات الخاصة التي لا يمكن فيها نشر البيانات لأسباب عديدة. وبالتالي فإن وضع وصياغة سياسات للبيانات المفتوحة يعد قضية متخصصة ليست واضحة على طول الخط كما هو الحال في صياغة سياسات الوصول الحر للإنتاج الفكري. ولأن سياسات الوصول الحر لايزال يتم تطويرها في الوقت الحالي، فإنه سيتبعها لا محالة تطوير لسياسات البيانات المفتوحة.

١٥٣- أنظر، على سبيل المثال، سياسة البيانات الجديدة لمركز التنمية العالمي، المتاحة على الرابطة:
http://blogs.cgdev.org/globaldevelopment/201108//cgds-new-data-codetransparency-policy.php

٥/٢/٨ قرارات الحظر

ينص العديد من الناشرين – وليس كلهم بالتأكيد – على فترة الحظر الواجب اتباعها قبل إتاحة المقالة للوصول الحر؛ وذلك نتيجة مخاوفهم الطبيعية من تراجع المبيعات. وتعترف معظم سياسات الوصول الحر بذلك، وتُصرِّح بفترات الحظر بحيث لا يتعرض الباحثون إلى مواقف محرجة فيما يتعلق بتعاملهم مع الناشرين. وعادةً ما تتراوح فترة حظر الناشرين في مجالات العلوم بين ٦–١٢ شهرًا، وأي فترة أطول من ذلك تعد غير مقبولة من وجهة نظر المجتمع العلمي، كما أنها بالتأكيد ليست من المصلحة العامة. ومعظم السياسات الإلزامية تجعل الحد الأقصى المسموح به لفترة الحظر ١٢ شهرًا، كما أن هذا الحد الأقصى المسموح به يتراجع إلى ٦ شهور في سياسات عدد كبير من مؤسسات التمويل في مجالات العلوم. وعلى أي حال، ينبغي على السياسة تحديد فترة الحظر المسموح بها، ولا تدع هذا الأمر ببساطة تشوبه لغة غامضة من قبيل "وفقًا لسياسة الناشر".

ومع ذلك، فإن المشكلة هنا في السماح بالحظر، أن الباحثين كثيرًا ما ينسون – عند إيداع مقالاتهم – عدد الشهور التي مرت إبَّان نشرها. ومن ثم فإن الوقت الطبيعي للباحث لإيداع النسخة اللاحقة من مقالته، هو عندما تكون جاهزة للتقديم النهائي للدورية.

ولحل هذه المشكلة، ومن ثم تحقيق أقصى قدر من مستويات الإيداع، تقدم بعض الأنماط الأكثر شيوعًا من برمجيات المستودعات بعض الحلول التقنية في هذا الصدد؛ ومنها قيام الباحث بإيداع الطبعة اللاحقة من المقالة في نفس وقت تقديمها للدورية، واختيار فترة الحظر من قائمة الفترات المتاحة بالبرنامج. وفي نهاية فترة الحظر هذه، يقوم البرنامج تلقائيًا بإتاحة المقالة للوصول الحر.

وهناك أيضًا إمكانات تقنية أكثر تطورًا من ذلك، ومنها تأكد البرنامج من أن واصفات البيانات (الميتاداتا) الخاصة بالمقالة (مثل: عنوانها، واسم مؤلفها، ... إلخ) متاحة بصورة حرة في وقت إيداعها. ومن المعلوم أن واصفات البيانات لا تخضع لقانون حقوق التأليف، ولا يمكن للناشرين الاعتراض على ظهورها. ومن المعلوم أيضًا أن واصفات البيانات يتم تكشيفها بواسطة محركات البحث العنكبوتية (مثل: محرك الباحث العلمي

لجوجل)، ولذا فإنه يمكن للباحثين – أثناء فترة الحظر – اكتشاف وجود المقالة، بالرغم من عدم إتاحة نصها الكامل للوصول الحر. والأهم من ذلك، أيضاً، أن المؤسسة يصبح لديها سجل كامل بإصداراتها العلمية، وليس فقط الجزء الناجم عن السياسة التي يعتمد عليها الباحثون في تذكر وقت إيداع المقالة بعد نشرها وما إذا كانت ستة شهور أم اثنا عشر شهرًا.

ويتوافر ببرامج المستودعات أيضا ما يسمى بإمكانية "طلب نسخة"، وهو أن يتم تلقائيًا إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني من أحد المستفيدين إلى أحد الباحثين (المودعين) وذلك لطلب نسخة من مقالته وإرسالها له بالبريد الإلكتروني كذلك ليفيد منها. ويقع هذا تحت شعار "الاستخدام العادل"، حيث يوفر الباحث نسخة واحدة من المقالة لغرض دراسي خاص. ومن خلال هذا الأسلوب النظامي، فإن استخدام المقالة وتأثيرها يمكن أن يبدأ في النمو من لحظة الإيداع، وذلك بغض النظر عن مسألة الحظر هذه.

٨/٢/٦ الوصول الحر المجاني والمطلق

تتجنب السياسات الإلزامية الحالية، بصفة عامة، هذا التمييز بين الوصول الحر المجاني والمطلق[١٥٤]. ذلك أن فرض الوصول الحر المطلق يعد خطوة أبعد من اللازم في الوقت الحاضر، بالرغم من فرصه الواعدة للنشاط العلمي؛ لأنه يجعل من الصعوبة بمكان قيام الباحثين بالنشر في الدوريات التي يقع عليها خيارهم – بالطبع لممانعة الناشرين. وتعد هذه إحدى القضايا المطروحة للسياسات المستقبلية، بالرغم من أن هذا المستقبل ليس بعيدًا تمامًا. ويتصاعد اتجاه الدوريات التي تستخدم ترخيص المشاعات الإبداعية للسماح بإعادة الاستخدام المطلق، وبزيادة عدد الدوريات التي تتحول للوصول الحر يمكننا توقع استمرار هذا الاتجاه.

٨/٢/٧ ضوابط الإجازات

كما تمت الإشارة في الفصل السادس، فإن الوصول الحر يعتمد كليةً على إجازة صاحب حقوق التأليف.

١٥٤- وذلك باستثناء مؤسسات التمويل الداعمة للمستودع المركزي البريطاني للمطبوعات الطبية (وهي ثماني مؤسسات خيرية طبية بريطانية فضلا عن مجلس البحوث الطبية)، والتي تفرض الوصول الحر المطلق حيث تتوفر على دفع رسوم تجهيز المقالة كليًا أو جزئيًا للنشر في دوريات الوصول الحر.

١/٧/٢/٨ الباحثون كأصحاب لحقوق التأليف

متى ما احتفظ الباحثون بالحق الكافي لتحقيق الوصول الحر، فإن صناع السياسات سيكونون بحاجة إلى إيجاد سبل للتعامل مع هذا الأمر. ويمكن للمؤسسات العلمية ضمان الحقوق الكافية بأنفسها كشرط من شروط التوظيف، أو يمكنها الحصول على تلك الحقوق عن طريق الباحثين.

وتعد جامعة كوينزلاند للتقنية نموذجًا على الحالة الأولى، حيث نصت على ما يلي فيما يتعلق بسياسة الملكية الفكرية[155]:

ملكية حقوق التأليف

- وفقا لمبادئ القانون العام المشار إليه في قسم ٤/١/٣، فإن جامعة كوينزلاند للتقنية كجهة عمل تعد مالكة حقوق التأليف للأعمال الناتجة عن منسوبيها أثناء فترة عملهم بالجامعة. وتنطبق ملكية الجامعة لحقوق التأليف على كل من الموظفين الأكاديميين والمهنيين.

إسناد الأعمال العلمية

- بالنظر إلى أن الجامعة ليست لديها التزامات تعاقدية مع طرف ثالث من شأنها منع هذا الأمر، فإن الجامعة تسند الحق في نشر الأعمال العلمية لمنشئ (أو منشئي) هذا العمل. ويخضع هذا الإسناد لترخيص دائم، ولا رجعة فيه، في جميع أنحاء العالم، ومعفي من الرسوم، وغير حصري؛ وذلك لصالح جامعة كوينزلاند للتقنية للسماح للجامعة باستخدام العمل لأغراض التدريس والبحث العلمي والتسويق، والسماح لها أيضًا باستنساخ هذا العمل وإتاحته على الإنترنت لأغراض غير تجارية عن طريق المستودع الرقمي للجامعة المتاح للوصول الحر.
- وتقوم الجامعة، عند الضرورة، بالتوقيع على الوثائق اللازمة لكي تصبح الأعمال في ملكية منسوبيها بشكل كامل والتمتع بحقوق التأليف الخاصة بنشر هذا العمل، ويصبح ترخيص الجامعة بالنسبة لهذا العمل غير حصري.

155- http://www.mopp.qut.edu.au/D/D__03__01.jsp#D__03__01.05.mdoc

- ويقوم منسوبو الجامعة من أعضاء هيئة التدريس، عند الضرورة، بالتوقيع على الوثائق اللازمة لكي يصبح ترخيص الأعمال العلمية بشكل كامل لصالح الجامعة بغرض الإفادة منها، كما هو منصوص عليه في هذا القسم ٥/١/٣.
- ويعني "الحق في نشر" الأعمال العلمية في هذا القسم ٥/١/٣، الحق في نشر العمل على النحو المشار إليه في قانون حقوق التأليف الصادر عام ١٩٦٨ (الكومنولث).
- وإن نسخة العمل العلمي التي يمكن للجامعة إتاحتها في المستودع الرقمي، قد تكون النسخة المنشورة، أو النسخة النهائية لمسودة العمل بعد تحكيمه. وسوف توافق الجامعة لطرف ثالث (الناشر) على نشر مخطوطة البحث في المستودع الرقمي، والتي تبلغ اثني عشر شهرًا أو أقل (وذلك من تاريخ النشر من قبل الناشر كطرف ثالث).
- وأي اتفاق لاحق للنشر، أو التنازل عن الحق في نشر العمل العلمي الذي يؤول إلى صاحب العمل، سوف يخضع لشروط الترخيص المسبق وغير الحصري المشار إليه فى هذا القسم ٥/١/٣.

وتعد جامعة هارفارد نموذجاً على الحالة الأخيرة، حيث قام الباحثون من ست كليات بالتصويت على منح الجامعة حقًا غير حصري ونهائي، لتوزيع مقالاتهم العلمية لأي غرض غير تجاري[١٥٦]. وينسخ هذا الحق أي اتفاق آخر لاحق مع الناشرين.

٢/٧/٢/٨ الناشرون كأصحاب لحقوق التأليف

إذا قام الباحث بنقل جميع حقوق التأليف إلى الناشر، كما هو الحال في أغلب الأحيان عند التوقيع مع الناشر على اتفاقية نقل حقوق التأليف (سي تي إيه CTA) (أنظر الفصل السادس)، فإن إتاحة العمل للوصول الحر ينبغي أن يُرجع فيه إلى الناشر.

ومن المرجح ألا تنجح محاولة البحث عن إجازة من الناشرين للحصول على أكثر مما يتم تقديمه كمعيار، ويسمح الناشرون بشكل من أشكال الأرشفة الذاتية في أكثر من نصف الدوريات، وإن كان ذلك يتم للطبعات المبدئية فحسب في حوالي ثلث الدوريات؛

156- http://osc.hul.harvard.edu/policies

وهي الحالة غير المرضية لكثير من الباحثين. ومن غير المألوف أن يغير الناشر موقفه للسماح بالأرشفة الذاتية للطبعات اللاحقة، إذا طُلب منه ذلك. كما أنه من غير المرجح أن يغير الناشرون موقفهم بالنسبة لطول فترة الحظر.

ويتعين على صناع القرار أخذ هذه الأمور في الحسبان عند صياغة السياسات. وقبل كل شيء، ينبغي النظر في التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة. والمصلحة العامة، في الحقيقة، هي إتاحة النتائج العلمية لعموم الناس حال نشرها. وإن السياسة التي تقف موقف التنازل عن ذلك، بحيث تصب في مصلحة الناشر[١٥٧]، هي لا شك سياسة ضعيفة.

وفي معظم حالات وضع السياسات في الوقت الراهن، تعتمد السياسة على إجازة الناشر لأن الحقوق تم نقلها إليه كمسألة روتينية. والوضع الأمثل هنا هو الاحتفاظ بحقوق كافية، كمسألة روتينية أيضًا، بحيث لا يتوقف توفير الوصول الحر توقفًا تامًا على إجازات الناشر. ويمكن للناشرين اختيار عدم نشر العمل في ظل تلك الشروط، وهذا ملمح من ملامح التوازن بين الحقوق والخيارات.

٨/٢/٨ الامتثال

تتفاوت مستويات الامتثال تفاوتًا شديدًا، حتى بالنسبة للسياسات الإلزامية. وتعد صياغة السياسة أحد العوامل فحسب، إلا أن تنفيذها يعد عاملاً آخر قويًا. كما أن برنامج الدعوة الجيد إلى التأييد، المواكب للسياسة، عادةً ما يكون ضروريًا للوصول إلى مستويات مقبولة. ويمكن للمؤسسات العلمية رصد الامتثال لسياساتها بسهولة أكثر مما يمكن لمؤسسات التمويل، بالرغم من أن هذا الرصد لا يزال مهمة غير بسيطة. فلا توجد خدمة تكشيف تغطى ١٠٠٪ من الإنتاج الفكري، ولذا فإن التحقق من محتوى المستودع بالمقارنة بما هو مسجل في خدمات تكشيف الإنتاج الفكري لا يقدم سوى صورة تقريبية لمدى اكتمال محتوى المستودع.

ويوجد لدى بعض الجامعات ما يسمى بـ(نظام معلومات البحوث الجارية) والذي يتوفر على توثيق جوائز المنح، والمجموعات البحثية، والأجهزة المشتراة، وأنماط التعاون، وغيرها. كما أن كثيرًا من نظم المعلومات هذه يتوفر على تسجيل التفاصيل الوراقية

١٥٧- وعلى سبيل المثال، تنص سياسة مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المتحدة، أنه يتطلب من الحاصلين على المنح إتاحة أعمالهم للوصول الحر متى ما سمح بذلك الترخيص الصادر من الناشر أو الإجراءات المنظمة لحقوق التأليف.

للدراسات المنشورة. وفي هذه الحالة، يمكن القول إن المؤسسة العلمية أصبح لديها طريقة لتتبع ما إذا كانت جميع الأعمال المنشورة قد تم إيداعها أيضًا في المستودع. وينبغي القول، مع ذلك، إن الغالبية العظمى من الجامعات لا تتوفر على هذا النظام، ومن ثم يمثل رصد مدى الامتثال لسياسة الوصول الحر تحديًا لها.

ويعد هذا الأمر تحديًا أكبر بالنسبة لمؤسسات التمويل، حيث أنه من الصعوبة بمكان على تلك المؤسسات التعرف على وجه الدقة على ما تم نشره من البحوث التي قامت بتمويلها. وغالبًا ما يتم رصد المطبوعات هنا بعد انتهاء فترة تمويل المشروع، ومن ثم فإن تسجيلها لا يظهر في التقرير النهائي للمشروع المقدم لمؤسسة التمويل. وعلى ذلك فإن رصد المطبوعات الناتجة عن تمويل تلك المؤسسات يعتمد إلى حد كبير على مجهود مضن من قبل الاختصصايين، والبحث اليدوي للإنتاج الفكري ومضاهاته بالكم المتوافر من محتوى الوصول الحر.

وعندما حاولت مؤسسات التمويل زيادة مستويات الامتثال، صادفها بعض النجاح. وعلى سبيل المثال، تقوم كل من "ويلكوم ترست" و"مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية" بإرسال خطابات للباحثين الحاصلين على المنح لتذكيرهم بالتزاماتهم تجاه سياساتها. وتضيف "ويلكوم ترست" إلى ذلك، السؤال المباشر لهؤلاء الباحثين عن أسباب عدم الامتثال للسياسة[١٥٨]. كما تكتب مؤسسات التمويل أيضا إلى المؤسسات التي يتبعها هؤلاء الباحثين وتذكيرهم – من ثم – بمسؤولياتهم ومصالحهم ذات الصلة.

وهناك الآن تحركات من قبل كبرى مؤسسات التمويل لتطوير نظم معلومات للارتقاء بمقومات رصد مخرجات برامجها التمويلية. وتفرض مؤسسة "المعاهد الوطنية للرعاية الصحية" الآن على الباحثين الحاصلين على المنح، استخدام نظام الإشارات المرجعية الخاص بمسودات البحث المقدمة إلى المستودع المركزي للمطبوعات الطبية، وذلك عند استشهادهم بالمقالات في تقارير البحث أو مطبوعات المنح الحديثة[١٥٩]. ويضمن ذلك ، بالفعل، تقديم الباحث مسودة البحث إلى المستودع ومن ثم الحصول على ما يسمى برقم التقديم.

١٥٨- أنظر: بيان مؤسسة «ويلكوم ترست» حول الامتثال للوصول الحر والصادر عام ٢٠٠٩، على الرابطة: http://www.wellcome.ac.uk/About-us/Publications/Grantholders-newsletter/WTX052748.htm

159- http://publicaccess.nih.gov/citation__methods.htm

وقد بدأ مطورو برمجيات المستودعات العمل مع مؤسسات التمويل، للإلمام باحتياجاتها وإنشاء حقول واصفات البيانات الملائمة داخل المستودع والتي يمكنها استيعاب المعلومات الخاصة بالمنح والجوائز. ويمكن القول إن هذا المجال يعد في بداياته المبكرة للتطوير، إلا أنه من المرجح أن ينمو ويصبح أكثر انتشارًا. والحقيقة أن القدرة على إحصاء مخرجات الإنفاق العام وإظهار العائد من الاستثمار في البحث العلمي تعد من القضايا التي تزداد أهميتها في جميع أنحاء العالم، وسوف تدرك الجامعات ومؤسسات التمويل بشكل متزايد أهمية مصادر الوصول الحر في مساعدتها في الكشف عن ذلك.

٩/٢/٨ العقوبات

عادةً ما يتم تشجيع الامتثال للسياسات بخليط من أسلوبي العصا والجزرة[١٦٠]؛ فقد يأخذ صناع السياسات بعين الاعتبار تجربة العقوبات عند فشل دعوات التأييد ومنح المكافآت.

ولدى مؤسسات التمويل خيارات عدة؛ حيث يمكنها رفض المزيد من التمويل، أو تعليق التمويل الجاري، إذا امتنع الحاصل على المنحة عن الامتثال للسياسة. وحتى الآن لم يتخذ أي منها هذه الخطوة، وإن كانت هناك إشارات قوية من الماضي من مؤسسة "المعاهد الوطنية للرعاية الصحية" التي أصبحت أكثر صرامة مع الحاصلين منها على المنح، وذلك بتعليق التمويل كخيار وحيد[١٦١].

ومن الطبيعي أن يكون لدي مديري المؤسسات البحثية مجموعة متنوعة من العقوبات، ويشمل ذلك ربط الأرشفة الذاتية بإجراءات الترقية والتعيين في الوظائف[١٦٢].

١٦٠- ومن نماذج ذلك، نظام المكافأة المشجع للإيداع المعمول به في جامعة مينهو بالبرتغال، حيث تدفع مبالغ نقدية للأقسام العلمية لكل مصدر معلومات يتم إيداعه، مما يدفع الأقسام بدورها إلى تحفيز الباحثين. أنظر: https://mx2.arl.org/Lists/SPARC-OAForum/Message/2807.html

١٦١- وذلك بحسب «نوركا رويز برافو» نائب مدير مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية للأبحاث الخارجية، الذي أفاد بأن «السبل الممكنة الأخرى لإجبار الممتنعين عن الامتثال، لأجل الاستجابة لذلك، يتراوح من مكالمة هاتفية من مدير البرنامج بغرض التذكرة، إلى إجراء أكثر صرامة يصل إلى تعليق التمويل». مستشهد به من المصدر التالي: Science, 18 January 2008, 266 DOI:10.1126/science.319.5861.266 [هذه المقالة مقيدة الوصول].

١٦٢- وقد تم تطبيق ذلك بصورة جيدة في جامعة لييج في بلجيكا، حيث تكشف سياسة مدير الجامعة بوضوح أنه عند تلقيه لطلبات الترقية أو التعيين، سوف يستخدم المستودع لفحص رصيد صاحب الطلب.

٨/ ٢/ ١٠ دعوات التأييد

تحتاج السياسات، حتى وإن أحسنت صياغتها، إلى دعم أنشطة التأييد وذلك لإحداث الأثر المطلوب. ومن المتوقع، في جميع المؤسسات الأفضل أداءً من حيث نسبة إصداراتها التي يمكن الوصول إليها في المستودع، أن يكون هناك برنامج قوي ودائم للتأييد. وتتفاوت التفاصيل الدقيقة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنها تتراوح من نشر إحصاءات الاستخدام وتأثير المستودع إلى منح الجوائز. ويتم التركيز هنا على إتاحة إصدارات المؤسسة بصورة حرة وتأثير ذلك على تعزيز سمعتها وسمعة منسوبيها من الباحثين؛ أي أن الترويج عادة ما يكون قويًا عند الربط بين السلوك والمنافع[١٦٣].

٨/ ٢/ ١١ الإعفاءات

تقدم بعض السياسات ما يُدعى بأسلوب الإعفاء. ذلك أنه إذا لم يستطع الباحثون أو لم يمتثلوا للسياسة لسبب ما، فإنهم يُدعون بصفة رسمية لطلب إعفاء من ذلك مع توضيح الأسباب. وعادةً ما يسير هذا الخيار جنبًا إلى جنب مع سياسة الاحتفاظ بحقوق التأليف، واستيعاب تلك الحالات التي يرغب فيها الباحثون في النشر في دورية معينة يطلب ناشرها حقوق التأليف كاملة لأجل النشر فيها.

٨/ ٢/ ١٢ الوصول الحر "الذهبي"

وأخيرًا، تقدم بعض السياسات بيانًا محددًا عن الوصول الحر "الذهبي"، متى ما كانت هناك رغبة من جانب صاحب السياسة في دفع رسوم تجهيز المقالة أو السماح باستخدام تمويل المنحة في دفعها.

٨/ ٣ التصنيف العام للسياسات

يمكن تلخيص القضايا ذات الصلة بالسياسات التي تمت تغطيتها في المباحث السابقة، في تصنيف عام للسياسات. ومن الممكن، بطبيعة الحال، أن تتفاوت السياسات وبين بعضها البعض بناءً على كل هذه المتغيرات ومن ثم فإن العدد الإجمالي للمتغيرات سيكون كبيرًا للغاية. ومع ذلك، فإنه عند التطبيق العملي سيبرز عدد من المتغيرات الرئيسة، هي تلك المشار إليها فى (جدول ١).

١٦٣ - للاطلاع على مجموعة من أنشطة التأييد الفعالة التي ثبت نجاحها وجدواها، راجع الدراسة المختصرة الموجهة لاختصاصيي المكتبات حول «تحقيق البحث العلمي المفتوح»:
http://www.openscholarship.org/jcms/c__7152/making-the-case-for-open-accessguide-for-librarians

الإلزام	الإيداع الفورى	السماح بالحظر	الاحتفاظ بالحقوق	السماح بالإعفاء	ملاحظـــات	مثال
النمط ١: الإيداع الفوري بدون تنازل						
نعم	نعم	نعم، وعند فتح النص الكامل تكون واصفات البيانات متاحة بصورة حرة من وقت الإيداع	اختياري	لا	ينطبق هذا النمط من السياسة عندما لا يحصل صانع السياسة بالفعل، أو لا يرغب في الحصول على حقوق العمل المذكورة في السياسة. وتترك السياسة الحقوق هنا إلى مآلها، أي إما مع المؤلف أو مع الناشر. وفي هذه الحالة الأخيرة يجب احترام إجازات الناشر. وما يستتبع ذلك من الإشارة في السياسة إلى فترة الحظر. وتفرض السياسة هنا إتاحة واصفات البيانات بصورة حرة من وقت الإيداع لكي يتمكن من اكتشاف وجود هذه المقالة ومن ثم طلب نسخة من المؤلف.	جامعة لييج http://www.eprints.org/openaccess/policysignup/fullinfo.php?inst=Universit%C3%A9%20de%20Li%C3%A8ge
النمط ٢: الاحتفاظ بالحقوق						
(أ) تمرير المؤلفين لحقوق كافية لصانع السياسة						
نعم	في العادة	في العادة. والحظر كما تم تناوله في نمط١	نعم	نعم	ينطبق هذا النمط من السياسة عندما لا يملك صانع السياسة حقوق العمل المنتج ولكنه يكون على استعداد للحصول على حقوقٍ كافية من صاحب العمل لإتاحته وفق الوصول الحر. وعادةً ما يُمنح أصحاب الأعمال العلمية خيار الإعفاء إذا منعتهم السياسة من النشر في المجلة التي وقع اختيارهم عليها.	جامعة هارفارد كلية الآداب والعلوم http://osc.hul.harvard.edu/hfaspolicy

جدول١: تصنيف سياسات الوصول الحر: المتغيرات الرئيسة قيد الاستخدام

الإلزام	الإيداع الفوري	السماح بالحظر	الاحتفاظ بالحقوق	السماح بالإعفاء	ملاحظـــات	مثال
(ب) امتلاك صانع السياسة لحقوق كافية بالفعل						
نعم	في العادة	في العادة. والحظر كما تم تناوله في نمط١	نعم	نعم	ينطبق هذا النمط من السياسة إذا كان صانع السياسة يملك بالفعل حقوق العمل المنتج أو كان على استعداد لذلك.	جامعة كوينزلاند للتقنية http://www.mopp.qut.edu.au/F/F_01_03.jsp#F_01_03.02.mdoc
النمط٣: الإيداع في غضون فترة معينة						
نعم	لا	نعم، ولكن يتم تحديدها من قبل السياسة	اختياري	لا	يستوعب هذا النمط من السياسة ، إلى درجة ما، متطلبات الناشر لفرض حظر، ولكنها تنص على الحد الأقصى لفترة الحظر. وتطبيقيا، عادة ما تكون هذه الفترة ٦ شهور في حالة تطبيق السياسة على العلوم الطبيعية، و١٢ شهرًا في حالة التغطية الموضوعية الأوسع من ذلك.	ويلكوم تراست http://www.wellcome.ac.uk/About-us/Policy/Policy-and-position-statements/WTD002766.htm
النمط٤: الإيداع إذا / عندما يسمح الناشر						
نعم	لا	نعم، وفقًا لمتطلبات الناشر	لا	نعم	يستوعب هذا النمط من السياسة جميع متطلبات الناشر، بما في ذلك الحظر لأي فترة زمنية.	جامعة ساوثهامبتون http://www.soton.ac.uk/library/research/eprints/policies/oapolicy.html
النمط٥: التطوعي						
لا	غير محدد					جامعة أثاباسكا http://www2.athabascau.ca/secretariat/policy/research/openaccess.htm

تابع جدول١: تصنيف سياسات الوصول الحر: المتغيرات الرئيسة قيد الاستخدام

ملاحظة١: قد يتطلب أي من هذه السياسات الوصول الحر المطلق، على الرغم من أنها جميعها تقريبا لم تتطلب سوى الوصول الحر المجاني.

ملاحظة٢: يمكن أن يشتمل أي من هذه السياسات على الإشارة إلى الوصول الحر «الذهبي»، أو يقوم صانع السياسة بترغيب المؤلفين على القيام بذلك (وعلى سبيل المثال، قد تقوم السياسة بمجرد تشجيع المؤلفين على النشر في دوريات الوصول الحر، أو يقوم صانع السياسة بترغيبهم في ذلك بالإشارة إلى تمويل محدد متاح لهذا الغرض).

لمحات موجزة عن أفضل الممارسات ذات الصلة بالسياسات

- نمط السياسة: يمكن للسياسات أن تطلب أو تشجع إتاحة الوصول الحر، كما أنها يمكن أن تعمل على فرضه. وتدل الشواهد أن النمط الأخير، وهو الإلزامي، يعمل على استقطاب مستويات كبيرة من مصادر المعلومات. كما تدل الشواهد على أن الباحثين عادة ما يكونوا راضين لإلزامهم بذلك.

- مسارات الوصول الحر محل التغطية: يمكن للسياسات أن تفرض الوصول الحر "الأخضر" عن طريق الأرشفة الذاتية للمصادر العلمية، إلا أنها لحفظ حق المؤلفين في النشر فإنها ينبغى أن تشجع الوصول الحر "الذهبي" من خلال النشر في دوريات الوصول الحر.

- مكان الإيداع: يمكن أن يتم فرض إيداع المصادر العلمية في مستودعات مؤسساتية أو مركزية. وتحدد السياسات المؤسساتية بشكل طبيعي النمط الأول من المستودعات، وهو ما يمكن أن تقوم به أيضا مؤسسات تمويل البحوث أو قد تقوم أحيانًا بتحديد مستودع مركزي معين.

- أنماط مصادر المعلومات محل التغطية: تغطي السياسات جميعها مقالات الدوريات، إلا أنها ينبغي أن تشجع أيضًا الوصول الحر للكتب. وتنطوي سياسات مؤسسات تمويل البحوث، على نحو متزايد، على مخرجات بيانات البحث.

- الحظر: ينبغي للسياسات النص على الحد الأقصى لفترة الحظر المسموح بها، والتي ينبغي ألا تزيد في مجالات العلوم عن ستة شهور. كما ينبغي على السياسات فرض إيداع النص الكامل للعمل العلمي في المستودع، في نفس وقت نشره بالدورية العلمية، بالرغم من احتجابه، وذلك حتى انتهاء فترة الحظر.

- الإجازات: ينبني الوصول الحر على إجازة صاحب حقوق التأليف، مما يجعله عرضةً لمصالح الناشر في الأساس. ولضمان تحقيق الوصول الحر دون معضلات، فإنه ينبغي الاحتفاظ بقدر كاف من الحقوق بين أيدي الباحثين أو من ينوب عنهم، وقيام الناشرين بالتصديق على ما يسمى بـ"الترخيص بالنشر". ومتى ما كانت الحقوق الفكرية في حوزة الناشرين، فإن الوصول الحر سيظل معتمدًا دائمًا على

إجازة الناشر، وينبغى للسياسات الإقرار بهذا والعثور على مخرج منه بالتوافق مع الناشرين.

- الامتثال للسياسات: تتفاوت مستويات الامتثال للسياسات وفقًا لمدى قوة السياسة نفسها، والدعم المستمر الذي تحظى به السياسة. ويمكن الارتقاء بمستويات الامتثال للسياسات عن طريق دعوات التأييد والتوعية الفعالة، وبالعقوبات أيضًا إذا اقتضت الضرورة.
- الدعوة والتأييد لدعم السياسات: هناك ممارسات شائعة للدعوة والتأييد لأجل دعم سياسات الوصول الحر. ويتعين هنا على صناع السياسات التأكد من موثوقية هذه الممارسات، ووضوحها، ومدى قابليتها للتطبيق.
- العقوبات ذات الصلة بدعم السياسات: يمكن لكل من المؤسسات العلمية ومؤسسات تمويل البحوث، اعتماد بعض العقوبات التي يمكن استخدامها في دعم سياسة الوصول الحر. ويتعين على صناع السياسات هنا، متى ما فشلت الجهود الأخرى في إحراز النتائج المطلوبة، التأكد من أن تلك العقوبات محددة، وواضحة، وقابلة للتطبيق.
- الإعفاءات: حيث أن سياسة إلزام الباحثين قد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع الأحوال، فإنه من الضرورة بمكان إقرار مادة خاصة بالإعفاء في تلك السياسات.
- الوصول الحر "الذهبي": طالما كان لمؤسسات تمويل البحوث والمؤسسات العلمية التزام خاص فيما يتعلق بدفع رسوم مالية لنشر المقالة وفقًا للنمط "الذهبي"، فإنه ينبغي الإشارة إلي ذلك في السياسة.

الفصل التاسع
الخلاصة في المبادئ التوجيهية للسياسات

١/٩ بيئة السياسات

تتبني سياسة الوصول الحر على الفرصة التي قدمتها الشبكة العنكبوتية للارتقاء بمقومات بث المعلومات العلمية لجميع الأطراف التي يمكن أن تفيد منها. وبذلك فإن توافر قاعدة بيانات للمعرفة العلمية، عالمية، ومهيئة لتبادل البيانات، ومفتوحة، ويمكن إعادة استخدام محتوياتها، ومتاحة بصورة دائمة؛ يمكن أن يكون قابلاً للتحقيق في ظل الاستراتيجيات والسياسات المناسبة.

وهناك جهود منتشرة على مستوى العالم لتعزيز الوصول الحر، تركز على الأهداف العملية والاستراتيجية والسياسية؛ وقد تم تنظيم وتحقيق الكثير منها من خلال الجهود التعاونية بين الجهات الفاعلة في هذا المجال. وقد تم بالفعل الوصول إلى معالم حاسمة في هذا الطريق؛ ومن ذلك التوصل إلى تعريفات رسمية راسخة لوصف وتوضيح الوصول الحر نفسه، والتمييز بين الوصول الحر المجاني والمطلق، وبين أسلوبي إتاحة نتائج البحث العلمي بصورة حرة – وهما الوصول الحر "الأخضر" و"الذهبي". وهناك أيضا تعريفات متفق عليها لمجموعة من المفاهيم مثل البيانات المفتوحة (والتي أصبحت متضمنةً على نحو متزايد جنبًا إلى جنب مصادر الإنتاج الفكري البحثي كهدف رئيس للانفتاح في النشاط العلمي)، والنشاط العلمي المفتوح، والمصادر التعليمية المفتوحة، والابتكار المفتوح.

وقد تحقق بعض النجاح في تجميع محتوى الوصول الحر عن طريق المستودعات ودوريات الوصول الحر، إلا أنه مع كم الوصول الحر المتاح حاليًا والذي لم يصل بعد إلى ٣٠٪ من مجمل الإنتاج الفكري، فإنه لا زال أمامنا عمل كبير ينبغي القيام به لرفع هذا المستوى. ويمكن القول إن هناك حاجة لمواصلة العمل في ثلاثة اتجاهات وهي: تطوير البنية التحتية، ودعوات التأييد، ووضع السياسات.

والمبادئ التوجيهية المشار إليها فيما يلي، موجهة في الأساس لمؤسسات تمويل البحوث وصانعي السياسات في المؤسسات العلمية. والمجموعتان متشابهتان إلى حد كبير، إلا أن هناك بعض الاختلافات حيث من الطبيعي أن تختلف كل سياسة عن الأخرى.

٢/٩ مبادئ توجيهية للجهات الحكومية وغيرها من مؤسسات التمويل

تلعب مؤسسات تمويل البحوث دورًا حاسمًا في صنع السياسات ذات الصلة بالوصول

الحر. وعندما تقبل تلك المؤسسات على إنفاق المال العام في هذا الصدد، فإنها ترغب في ضمان نشر نتائج البحوث الممولة على أوسع نطاق ممكن والإفادة منها من قبل جميع المستفيدين المحتملين.

ويعمل الوصول الحر، كما هو معلوم، على زيادة مستويات تألق البحوث العلمية، ومدى استخدامها، وتأثيرها، والتمكن من إيصالها إلى جميع الأطراف التي يمكنها الإفادة منها، بما في ذلك القطاعات التعليمية والمهنية والتطبيقية وقطاع إدارة الأعمال، إضافة إلى ذوي الاهتمام من الجمهور العام.

ولذا تعمل مؤسسات تمويل البحوث بتشجيع إعداد سياسة للوصول الحر، والعمل على تنفيذها. وفي سياق الإعداد لذلك، قد ترى تلك المؤسسات النظر في القضايا التالية:

٩ / ٢ / ١ نمط السياسة

إن السياسات التي تقتصر على تشجيع الباحثين أو تطلب منهم إتاحة أعمالهم للوصول الحر، عادة ما لا تفلح إلا في حصد القليل نسبيًا من الإنتاج الفكري. وعلى الجانب الآخر، تعد السياسات الإلزامية أكثر فعالية لما تتيحه من الدعم المناسب. وعلى ذلك، فينبغى على السياسة أن تفرض على الباحثين الالتزام بها، مع الإشارة إلى دوافع إعداد هذه السياسة والمنافع التي يمكن أن تعود على الباحثين وجمهور المواطنين منها.

٩ / ٢ / ٢ نطاق السياسة: المحتوى المستهدف

تكشف التعريفات المعتمدة للوصول الحر بوضوح أن المحتوى المستهدف للوصول الحر هو الإنتاج الفكري المنشور من مقالات الدوريات، وما شابه ذلك من وقائع المؤتمرات المحكمة والرسائل الجامعية. إلا أن هذه التعريفات تتناول أيضا الرغبة في تضمين الكتب العلمية، مع الاعتراف بأنها تمثل حالة خاصة نظرًا لمسألة دفع الرسوم ذات الصلة؛ ذلك أن الكتب ليست من قبيل الإنتاج الفكري الذي يمكن أن يُهدى بالمجان، كمقالات الدوريات. وعلى هذا ينبغي للسياسات أن تتبع هذا النموذج، بالتركيز على أن الإنتاج الفكري للدوريات هو الهدف الرئيس للسياسة، وأن الإنتاج الفكري المنشور في الكتب على نفس القدر من الأهمية وأنه محل تشجيع على الرغم من أننا لا يمكن أن نخضعه للسياسة الإلزامية.

ويمكن لبيانات البحث أن تخضع لإحدى السياسات الإلزامية، إلا أنه يُفضل أن تتمتع

بوثيقة سياسات مستقلة. وكثيرة هي مؤسسات التمويل التي تتوفر على سياسات نافذة للبيانات المفتوحة، إلا أن سياسة البيانات تنطوي على قضايا أكثر تعقيدًا مما في سياسة الوصول الحر، ومن ثم فمن الأفضل عدم الخلط بين السياستين. ومع هذا، فإنه يمكن أيضًا لسياسة الوصول الحر أن تنوه على الباحثين وتشجعهم على إتاحة بياناتهم لتبادلها ومشاركتها مع الآخرين، جنبًا إلى جنب مقالاتهم العلمية، كلما كان ذلك ممكنًا.

٩/٢/٣ نطاق السياسة: الوصول الحر المجاني والمطلق

لا شك أن دوافع إتاحة الوصول الحر المطلق تعد مهمة للغاية لمستقبل البحث العلمي، ومن ثم فإنها تستحق الإشارة إليها عند صياغة السياسة. وإن توفير المصادر بما يقابل صفة "المطلق" هذه، يعد محل تشجيع وليس فرضًا بحال. وينبغي هنا توجيه الباحثين إلى استخدام أنماط ترخيص المشاعات الإبداعية (أو ما شابهها)، مع شرح لأكثر التراخيص ملائمةً لمعظم الأغراض الأكاديمية (مثل سي سي – بي واي CC-BY، أو ما يسمى برخصة العزو "attribution" licence".

٩/٢/٤ كيفية الامتثال للسياسة

ينبغي للسياسات أن تعمل على توضيح أسلوبي الوصول الحر؛ "الأخضر" من خلال المستودعات، و"الذهبي" عن طريق دوريات الوصول الحر. ويمكن للسياسة بل ينبغي أن تفرض الوصول الحر "الأخضر"، إلا أنها تحث فحسب على تشجيع نظيره "الذهبي" لأنها إن فعلت خلاف ذلك فإنها تغمط حق الباحث في اختيار الدوريات التي ينشر فيها. كما تنبغي الإشارة في السياسة إلى "دليل دوريات الوصول الحر" [دواج DOAJ] كمصدر للمعلومات عن الأنماط المختلفة من الدوريات، وتشجيع الباحثين على النظر في إحداها عند نشر إحدى مقالاتهم المقبلة.

٩/٢/٥ مكان الإيداع

ينبغي على السياسات أن تحدد الموضع الذي يتم فيه إيداع المقالات في حالة الوصول الحر "الأخضر". وقد يكون المستودع الخاص لمؤسسة التمويل – عند توافره – هو المكان المستهدف، وفيما عدا ذلك قد يكون هناك أحد المستودعات المركزية الموضوعية الذي يقبل المصادر المودعة مباشرة (وذلك كما هو الحال في تخصصي فيزياء الطاقة العالية والعلوم الطبية الحيوية)، وقد ترى مؤسسة التمويل أحيانًا ترك مسألة موضع

الإيداع هذه إلى الباحث نفسه. ومع ذلك، فإنه من الأفضل لنمو الوصول الحر أن يتم الإيداع في المستودع المحلي في المؤسسة العلمية التابع لها الباحث. وبهذه الطريقة يمكن لمؤسسات التمويل إقامة أواصر التعاون مع المؤسسات العلمية؛ حيث أن كثيرًا منها يتوفر على تنفيذ السياسة الخاصة به التي تنص بشكل طبيعي على الإيداع المحلي، وتعمل – في نفس الوقت – على تشجيع المؤسسات العلمية على إنشاء مستودعات لهذا الغرض. وتوجد، في الواقع، أدوات تقنية تعمل على تمكين الباحث من إيداع دراسته العلمية في مستودعه المحلي في نفس الوقت الذي يتم إيداعها أيضًا في مستودعات أخرى، وهو الحل النموذجي لإشكالية الموقف الذي يجد فيه الباحث نفسه بصدد التزامات تجاه كل من المؤسسة العلمية ومؤسسة التمويل.

٩ / ٢ / ٦ وقت الإيداع

ينبغي على السياسة أن تفرض إيداع المقالة فور جاهزيتها للنشر. وإذا ما تم الاتفاق على فترة حظر معينة، فإنه ينبغي على الباحث ضمان إتاحة المقالة بصورة حرة في نهاية هذه الفترة. وفي معظم الحالات، يمكن إدارة هذه العملية بصورة آلية من قبل برنامج المستودع، كجزء من عملية الإيداع، متى ما حدد الباحث طول الفترة محل الحظر.

٩ / ٢ / ٧ رسوم تجهيز المقالة

ينبغي على مؤسسات التمويل أن تتخذ موقفًا محددًا تجاه دفع رسوم تجهيز المقالات بالنسبة للدوريات "الذهبية"؛ حيث يجب عليها أن تحدد بوضوح ما إذا كان يجوز استخدام مخصصات المنح لهذا الغرض أم أنها على استعداد لصرف مخصصات إضافية للنشر ذي الوصول الحر، والمبالغ المتاحة لذلك، كما أنها ينبغي أن تنوه إلى كيفية الحصول على هذه المخصصات. وينبغي أيضًا أن يكون هناك بيان شاف بشأن ما إذا كان يجوز استخدام هذه المخصصات المالية لدفع رسوم تجهيز المقالات في الدوريات "الهجين" (حيث أن معظم الدوريات الهجين يتم نشرها في ظل ظروف ما يُدعى بـ"الربح المزدوج"، الأمر الذي لا يسمح به العديد من مؤسسات التمويل).

٩ / ٢ / ٨ حقوق التأليف

ينبغي لسياسات مؤسسات التمويل التنويه إلى أن حقوق التأليف عبارة عن حزمة من الحقوق، وأنه من الممكن الاحتفاظ بحقوق كافية لكي تتمكن من بث العمل العلمي على النحو

المطلوب. كما تنبغي الإشارة إلى أن غالبية الدوريات تسمح بالأرشفة الذاتية (أى الطريق "الأخضر" عبر المستودعات)، بالرغم من أن كثيرًا منها يصر على فترة معينة لحظر المقالة قبل إتاحتها بصورة حرة. وإذا لم يكن لدى مؤسسة التمويل رغبة في الالتزام بفترة الحظر، فإن ذلك ينبغي أن يكون واضحًا؛ على الرغم من أن معظم السياسات الحالية لمؤسسات التمويل تسمح بفترات حظر قصيرة (٦ شهور). وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري عادةً لمؤسسة التمويل أن تفرض الاحتفاظ ببعض الحقوق بنفسها أو من قبل الباحث لإمكانية إتاحة العمل للوصول الحر على الفور عند نشره. وينبغي على السياسة أن تكون واضحة بصدد الخيار الذى تتخذه مؤسسة التمويل في هذه الحالة:

- إما أن تفرض مؤسسة التمويل على الباحث، كشرط للتمويل، الاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.
- أو تفرض مؤسسة التمويل على الباحث، كشرط للتمويل، أن يوكل المؤسسة للاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.

وينبغي هنا توجيه الباحثين لخدمة "شربا روميو" SHERPA RoMEO التي تتوفر على تسجيل إجازات الناشرين بحيث يمكن للباحث التحقق من موقف الدورية التي يرغب في النشر فيها*. ويمكن للسياسة أن تختار ما بين أن توفر أو توجه الباحثين إلى إحدى رخص النشر المناسبة التي يمكن للباحثين تقديمها للناشر بصفة اختيارية. وأخيرًا، ينبغي على السياسة أن توضح للناشرين ماهية الخيارات المتاحة أمامهم في هذا الصدد.

ولعل أفضل تطبيق للأرشفة الذاتية هو تحديد رخصة معينة من رخص المشاعات الإبداعية لكل عمل، وبالتالي توضيح الشروط التي بموجبها يمكن أن يُستخدم هذا العمل وذلك للمستفيدين المهتمين (على مستوى البشر أو على مستوى الآلات الإلكترونية)**.

---

* تختص هذه الخدمة بسياسات الناشرين ذات الصلة بحقوق التأليف والأرشفة الذاتية، وهي عبارة عن قاعدة بيانات توفر البيانات الرئيسة اللازمة عن الناشرين وبيان أولئك الذين يسمحون بالإيداع، سواء كان فوريًا أو بعد فترة من الترقب، ومن لا يسمح منهم بذلك. وموقع هذه الخدمة على الرابطة التالية: http://www.sherpa.ac.uk/romeo/. (المترجمان).

** سبق للمؤلفة في أول فصول الدليل، الإشارة إلى إعادة استخدام الإنتاج الفكري من جانب الآلات الإلكترونية، وهو ما يتمثل فى بعض التقنيات مثل «تنقيب النصوص». (المترجمان).

٩/٢/٩ فترة الحظر

يمكن لمؤسسات التمويل الموافقة على فترة حظر قصيرة بعد النشر قبل أن تتمكن من إتاحة المقالة للوصول الحر. وينبغي على السياسة هنا أن تنص بوضوح على فترة الحظر المسموح بها، كما ينبغي أن توضح أنه متى ما فرضت سياسة الناشر فترة أطول من ذلك فإنه على الباحثين البحث عن ناشر آخر.

١٠/٢/٩ الامتثال والعقوبات

ينبغي أن نتوقع الامتثال للسياسة إذا ما اختارت أن تكون إلزامية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى ضرورة الدعم الإضافي من خلال التأييد و"التذكير"، سواء كان بصورة دورية أو عامة أو يكون موجهًا بصفة خاصة لأولئك غير الملتزمين من الباحثين الحاصلين على المنح. وينبغي على مؤسسات التمويل هنا أن تكون على أهبة الاستعداد لوضع هذه الإجراءات التنظيمية موضع التنفيذ لدعم السياسة، كما ينبغي أن تقرر بوضوح قيامها برصد مدى الامتثال للسياسة، وماهية العقوبات التي ستفرضها على غير الملتزمين بها.

٣/٩ مبادئ توجيهية لصانعي السياسات المؤسساتية

لقد تم ترسيخ قضية الوصول الحر على المستوى المؤسساتي، على جانب كل من الحجة الأخلاقية والمصلحة الشخصية. ويعمل الوصول الحر على زيادة مستويات تألق البحوث العلمية، ومدى استخدامها، وتأثيرها، والتمكن من إيصالها إلى جميع الأطراف التي يمكنها الإفادة منها، بما في ذلك القطاعات التعليمية والمهنية والتطبيقية وقطاع إدارة الأعمال، إضافة إلى ذوي الاهتمام من الجمهور العام. ولاشك أن كل من المؤسسة العلمية وفرادى الباحثين يفيدون من هذا التألق والتأثير. وعادة ما يُطلب من الجامعات الحكومية، وعلى نحو متزايد، إثبات قيمتها للجمهور الداعم لها، والوصول الحر – كما هو معلوم – يعد أحد مؤشرات هذه القيمة.

ولذلك تقوم المؤسسات العلمية بتشجيع إعداد سياسة للوصول الحر، والعمل على تنفيذها.وفي سياق الإعداد لذلك، قد يرى مديرو تلك المؤسسات النظر في القضايا التالية:

١/٣/٩ نمط السياسة

إن السياسات التي تقتصر على تشجيع الباحثين أو تطلب منهم إتاحة أعمالهم

للوصول الحر، عادة ما لا تفلح إلا في حصد القليل نسبيًا من الإنتاج الفكري. بينما تعد السياسات الإلزامية، على الجانب الآخر، أكثر فعالية لما تتيحه من الدعم المناسب. وعلى ذلك، فينبغي على السياسة أن تفرض على الباحثين الالتزام بها، مع الإشارة إلى دوافع إعداد هذه السياسة والمنافع التي يمكن أن تعود على الباحثين وجمهور المواطنين منها.

٩/٣/٢ نطاق السياسة: المحتوى المستهدف

تكشف التعريفات المعتمدة للوصول الحر بوضوح أن المحتوى المستهدف للوصول الحر هو الإنتاج الفكري المحكم المتاح بالمجان من قبل الباحثين (مثل: مقالات الدوريات، ووقائع المؤتمرات المحكمة، والرسائل الجامعية). إلا أن هذه التعريفات تتناول أيضا الرغبة في تضمين الكتب العلمية، مع الاعتراف بأنها تمثل حالة خاصة نظرًا لقضية دفع الرسوم ذات الصلة؛ ذلك أن الكتب ليست من قبيل الإنتاج الفكري الذي يمكن أن يُهدى بالمجان، كمقالات الدوريات. وعلى هذا ينبغي للسياسات أن تتبع هذا النموذج، بالتركيز على أن الإنتاج الفكري للدوريات هو الهدف الرئيس للسياسة، وأن الإنتاج الفكري المنشور من الكتب على نفس القدر من الأهمية وأنه محل تشجيع على الرغم من أننا لا يمكن أن نخضعه للسياسة الإلزامية.

ويمكن لبيانات البحث أن تخضع لإحدى السياسات الإلزامية، إلا أنه يُفضل أن تتمتع بوثيقة سياسات مستقلة. وقليلة هي الجامعات التي تتوفر حاليًا على سياسات نافذة للبيانات المفتوحة، إلا أن سياسة البيانات تنطوي على قضايا أكثر تعقيدًا مما فى سياسة الوصول الحر، ومن ثم فالأفضل عدم الخلط بين السياستين. ومع هذا، فإنه يمكن أيضًا لسياسة الوصول الحر أن تنوه على الباحثين وتشجعهم على إتاحة بياناتهم لتبادلها ومشاركتها مع الآخرين، جنبًا إلى جنب مع مقالاتهم العلمية، كلما كان ذلك ممكنًا.

٩/٣/٣ نطاق السياسة: الوصول الحر المجاني والمطلق

لا شك أن دوافع إتاحة الوصول الحر المطلق تعد مهمة للغاية لمستقبل البحث العلمي، ومن ثم فإنها تستحق الإشارة إليها عند صياغة السياسة. وإن توفير المصادر بما يقابل صفة "المطلق" هذه، يعد محل تشجيع وليس فرضًا بحال. وينبغي هنا توجيه الباحثين إلى استخدام أنماط ترخيص المشاعات الإبداعية (أو ما شابهها)، مع شرح لأكثر التراخيص ملائمةً لمعظم الأغراض الأكاديمية (مثل سي سي – بي واي CC-BY ، أو ما يسمى برخصة العزو 'attribution' licence.

٩/٣/٤ كيفية الامتثال للسياسة

ينبغى للسياسات أن تتوفر على شرح أسلوبي الوصول الحر؛ "الأخضر" من خلال المستودعات، و"الذهبي" عن طريق دوريات الوصول الحر. ويمكن للسياسة بل ينبغي أن تفرض الوصول الحر "الأخضر"، إلا أنها تحث فحسب على تشجيع نظيره "الذهبي" لأنها إن فعلت خلاف ذلك فإنها تبخس حق الباحث في اختيار الدوريات التي ينشر فيها. كما تنبغي الإشارة في السياسة إلى "دليل دوريات الوصول الحر" كمصدر للمعلومات عن الأنماط المختلفة من الدوريات، وتشجيع الباحثين على النظر في إحداها عند نشر إحدى مقالاتهم المقبلة.

٩/٣/٥ مكان الإيداع

ينبغي على السياسات أن تحدد إيداع المقالات في المستودع المؤسساتي. وتوجد، في الواقع، أدوات تقنية تعمل على تمكين الباحث من إيداع دراسته العلمية في مستودعه المحلي في نفس الوقت الذي يتم إيداعها أيضًا في مستودعات أخرى، سواء كان ذلك لازمًا أو مستحسنًا، وهو الحل النموذجي لإشكالية الموقف الذي يجد فيه الباحث نفسه بصدد التزامات تجاه كل من المؤسسة العلمية ومؤسسة التمويل.

٩/٣/٦ وقت الإيداع

ينبغي على السياسة أن تفرض إيداع المقالة فور جاهزيتها للنشر. وإذا ما تم الاتفاق على فترة حظر معينة، فإنه ينبغي على الباحث ضمان إتاحة المقالة بصورة حرة في نهاية هذه الفترة. وفي معظم الحالات، يمكن إدارة هذه العملية بصورة آلية من قبل برنامج المستودع، كجزء من عملية الإيداع، متى ما حدد الباحث طول الفترة محل الحظر.

٩/٣/٧ رسوم تجهيز المقالة

ينبغي على مديري المؤسسات العلمية اتخاذ موقف محدد تجاه دفع رسوم تجهيز المقالات بالنسبة للدوريات "الذهبية"؛ حيث يجب على المؤسسة أن تحدد بوضوح ما إذا كانت لديها مخصصات مالية لهذا الغرض، والمبالغ المتاحة لذلك في حال توافرها، والتنويه إلى كيفية الحصول على هذه المخصصات. وينبغي أيضًا أن يكون هناك بيان شافٍ بشأن ما إذا كان يجوز استخدام هذه المخصصات المالية لدفع رسوم تجهيز المقالات

في الدوريات "الهجين" (حيث أن معظم الدوريات الهجين يتم نشرها في ظل ظروف ما يُدعى بـ"الربح المزدوج"، الأمر الذي لا يسمح به العديد من المؤسسات العلمية).

٩/٣/٨ حقوق التأليف

ينبغي على السياسات المؤسساتية التنويه إلى أن حقوق التأليف عبارة عن حزمة من الحقوق، وأنه من الممكن الاحتفاظ بحقوق كافية لكي تتمكن من بث العمل العلمي على النحو المطلوب. كما تنبغي الإشارة إلى أن غالبية الدوريات تسمح بالأرشفة الذاتية (أي الطريق "الأخضر" عبر المستودعات)، بالرغم من أن كثيرًا منها يصر على فترة معينة لحظر المقالة قبل إتاحتها بصورة حرة. وإذا لم يكن لدى المؤسسة العلمية رغبة في الالتزام بفترة الحظر، فإن ذلك ينبغي أن يكون واضحًا. وفي هذه الحالة، سيكون من الضروري عادةً للمؤسسة العلمية أن تفرض الاحتفاظ ببعض الحقوق بنفسها أو من قبل الباحث لإمكانية إتاحة العمل للوصول الحر على الفور عند نشره. وينبغي على السياسة أن تكون واضحة بصدد الخيار الذي تتخذه المؤسسة العلمية في هذه الحالة:

- إما أن تفرض المؤسسة العلمية على الباحث، كشرط للتمويل، الاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.
- أو تفرض المؤسسة العلمية على الباحث، كشرط للتمويل، أن يوكل المؤسسة للاحتفاظ بحقوق كافية لإتاحة عمله للوصول الحر.

وينبغي هنا توجيه الباحثين لخدمة "شربا روميو" SHERPA RoMEO التي تتوفر على تسجيل إجازات الناشرين بحيث يمكن للباحث التحقق من موقف الدورية التي يرغب في النشر فيها. ويمكن للسياسة أن تختار ما بين أن توفر أو توجه الباحثين إلى إحدى رخص النشر المناسبة التي يمكن للباحثين تقديمها للناشر بصفة اختيارية. وأخيرًا، ينبغي على السياسة أن توضح للناشرين ماهية الخيارات المتاحة أمامهم في هذا الصدد.

ولعل أفضل تطبيق للأرشفة الذاتية هو تحديد رخصة معينة من رخص المشاعات الإبداعية لكل عمل، وبالتالي توضيح الشروط التي بموجبها يمكن استخدام هذا العمل وذلك للمستفيدين المهتمين (على مستوى البشر أو على مستوى الآلات الإلكترونية).

٩/٣/٩ فترة الحظر

يمكن للمؤسسات العلمية الموافقة على فترة حظر قصيرة بعد النشر قبل أن تتمكن من إتاحة المقالة للوصول الحر. وينبغي على السياسة هنا أن تنص بوضوح على فترة الحظر المسموح بها، كما ينبغي أن توضح أنه متى ما فرضت سياسة الناشر فترة أطول من ذلك فإنه على الباحثين البحث عن ناشر آخر.

٩/٣/١٠ الامتثال والعقوبات

ينبغي أن نتوقع الامتثال للسياسة إذا ما اختارت أن تكون إلزامية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى ضرورة الدعم الإضافي من خلال التأييد و"التذكير"، وغيرها من التدابير. وقد لا يرى مديرو الجامعات فرض عقوبات محددة، كما أنهم يدركون بأنهم ليسوا في الوضع الذي يسمح لهم بذلك. أما الذي يمكنهم عمله بالفعل، فهو ربط دعم المستودع بتقييم البحوث العلمية ورصدها، وبالتالي تشجيع الباحثين على الإيداع بحيث تؤخذ أعمالهم في الاعتبار عند النظر في فرصهم الوظيفية على مستوى التعيين والترقية.

وراقيـــــة ومراجع مختارة

AAUP Task Force on Economic Models for Scholarly Publishing. (2011) Sustaining scholarly publishing: new business models for university presses. http://mediacommons.futureofthebook.org/mcpress/ sustaining/

Adema, J. and Schmidt, B. 2010. From Service Providers to Content Producers: New Opportunities For Libraries in Collaborative Open Access Book Publishing. New Review of Academic Librarianship, 16, Suppl 1. Special Issue: Dissemination Models in Scholarly Communication. DOI: 10.1080.13614533.2010.509542.
http://www.tandfonline.com/doi/full/10.108013614533.2010.509542/

ARL Statistics and Measurement Program: http://www.arl. org/stats/
Monograph and Serials Costs in ARL Libraries 1986 to 2002:
http://www.arl.org/stats/arlstat/graphs/20022002/t2.html

Aronson, B. 2004. Improving Online Access to Medical Information for Low-income Countries. New England J. Medicine, 350, pp. 966–968. http://content.nejm.org/cgi/content/full/350966 / 10/

Arunachalam, S., Muthu, M. and Prakash, P. 2011. Open Access to scholarly literature in India: a status report. Bangalore: Centre for Internet & Society. http://www.cis-india.org/openness/blog/ open-access-to-scholarlyliterature

Berners-Lee, T. 1989. Information management: a proposal.
http://www.w3.org/History/1989/proposal.html

Björk B.-C., Roos A. and Lauri M. 2009. "Scientific journal publishing: yearly volume and open access availability" Information Research, 14(1) paper 391. http://InformationR.net/ ir/141-/paper391.html]

Björk B.-C., Welling P., Laakso M., Majlender P., Hedlund T., et al. 2010. Open Access to the scientific journal literature: Situation 2009. PLoS ONE 5(6): e11273. doi:10.1371/journal. pone.0011273 http://www.plosone.org/article/info:doi/10.1371/journal.pone.0011273

Brown, S. and Swan, A. 2009. Data dimensions: disciplinary differences in research data sharing, reuse and long term viability. Published by the Digital Curation Centre, Edinburgh.
http://www.dcc.ac.uk/sites/default/files/documents/publications/SCARP%20SYNTHESIS.pdf

Cambridge Economic Policy Associates. 2011. Heading for the open road: costs and benefits of transition in scholarly communication. London, Research Information Network.
http://www.rin.ac.uk/system/ files/attachments/Dynamics_of_transition_report_for_screen.pdf

Gargouri, Y., Hajjem, C., Lariviere, V., Gingras, Y., Brody, T., Carr, L. and Harnad, S. 2010. Self-Selected or Mandated, Open Access Increases Citation Impact for Higher Quality Research. PLOS ONE, 5 (10). e13636.
http://www.plosone.org/article/info:doi/10.1371/journal. pone.0013636

Guédon, J. 2008. Open Access and the divide between “mainstream” and “peripheral” science. http://hdl.handle.net/10760/ 10778

Hajjem, C., Harnad, S. and Gingras, Y. 2005. Ten-year crossdisciplinary comparison of the growth of Open Access and how it increases research citation impact. IEEE Data Engineering Bulletin 28 (4) pp. 39- 47.
http://eprints.ecs.soton.ac.uk/11688/

Harnad, S. 1996. Implementing Peer Review on the Net: Scientific Quality Control in Scholarly Electronic Journals. In Peek, R. and Newby, G., Eds. Scholarly Publishing: The Electronic Frontier pp.103- 118. Cambridge, Mass., MIT Press.
http://eprints.ecs.soton.ac.uk/2900/

Harnad, S. 2005. Impact analysis in the open access era.
http://openaccess.eprints.org/index.php?/archives/200510/10/.html

Harnad, S. and Brody, T. 2004. Comparing the impact of open access (OA) vs. non-OA articles in the same journals. D-Lib Magazine, 10 (6), www.dlib.org/dlib/june04/harnad/06harnad.html

Hitchcock, S., Woukeu, A , Brody, T , Carr, L , Hall, W. and Harnad, S. 2003. Evaluating Citebase, an open access Web- based citation-ranked search and impact discovery service.
http://eprints.ecs.soton.ac.uk/8204/

Houghton, J., Steele, C. and Sheehan, P. 2006. Research Communication Costs in Australia: Emerging Opportunities and Benefits, Report to the Department of Education, Science and Training, Canberra http://dspace.anu.edu.au/handle/1885/ 44485

Houghton, J. and Sheehan, P. 2006. The Economic Impact of Enhanced Access to Research Findings CSES Working Paper No.23, Victoria University, Melbourne (August 2006) http:// www.cfses.com/documents/wp23.pdf

Houghton, J. and Sheehan, P. 2009. Estimating the Potential Impacts of Open Access to Research Findings. Economic Analysis & Policy. 39 (1), 1 March http://www.eap-journal.com/ download.php?file=696

Houghton, J.W., Rasmussen, B., Sheehan, P.J., Oppenheim, C., Morris, A., Creaser, C., Greenwood, H., Summers, M. and Gourlay, A. 2009. Economic Implications of Alternative Scholarly Publishing Models: Exploring the Costs and Benefits, Report to The Joint Information Systems Committee (JISC) http://www.cfses.com/EIASPM/

Houghton, J., Swan, A. and Brown, S. 2011. Access to research and technical information in Denmark. Technical Report, School of Electronics & Computer Science, University of Southampton. http://eprints.ecs.soton.ac.uk/22603/International Social Science Council. 2010. World Social Science Report 2010. http://www.unesco.org/new/en/social-and-human- sciences/resources/reports/worldsocial-science-report/

Knowledge Exchange. 2009. Open Access – what are the economic benefits? A comparison of the United Kingdom, Netherlands and Denmark. http://www.knowledge-exchange. info/Default.aspx?ID=316

Look, H. and Pinter, F. 2010. Open Access and humanities and social science monograph publishing. New Review of Academic Librarianship, 16, Suppl 1. Special Issue: Dissemination Models in Scholarly Communication. DOI:10.108013614533.2010.512244/. http://www.tandfonline.com/doifull/10.10802244# 13614533.2010.51/tabModule

Lynch, C.A. 2006. Open Computation: Beyond Human-Reader- Centric Views of Scholarly Literatures. N. Jacobs (ed.). Open Access: Key Strategic, Technical and Economic Aspects. Oxford: Chandos Publishing. http://www.ischool.berkeley.edu/ research publications/2006 / 342/ 0

Research Information Network. 2009. Overcoming barriers: access to research information content. http://www.rin.ac.uk/system/ files/attachments/overcoming_barriers_report.pdf

Rodriguez-Esteban, R. 2009. Biomedical text mining and its applications. PLoS Comput Biol 5(12): e1000597. doi:10.1371/ journal.pcbi.1000597 http://www.ploscompbiol.org/ articleinfo%3Adoi%2F10.1371% 2Fjournal.pcbi.1000597

Ruusalepp, R. 2008. Infrastructure planning and data curation: a comparative study of international approaches to enabling the sharing of research data. Edinburgh, Digital Curation Centre. http://www.dcc.ac.uk/sites/default/files/documents/publications/reports/Data-Sharing-Report.pdf

Sale, A.H.J. 2006. Comparison of IR content policies in Australia. First Monday, 11 (4). http://eprints.utas.edu. au/264/

Suber, P. 2010. Open Access overview.
http://www.earlham.edu/~peters/fos/overview.htm

Swan, A. 2007. Open Access and the progress of science. En espanol (Spanish version). American Scientist 95 (3), May-June 2007, pp197- 199.
http://eprints.ecs.soton.ac.uk/15958/

Swan, A. 2007. Open Access and the progress of science. American Scientist 95 (3), May-June 2007, pp197 -199.
http://eprints.ecs.soton.ac.uk/13860/

Swan, A. 2010. The open access citation advantage: studies and results to date. http://eprints.ecs.soton.ac.uk/18516/

Swan, A. 2007. The business of digital repositories. In Weenink, K., Waaijers, L. and van Godtsenhoven, K. (eds.), A DRIVER's Guide to European Repositories. Amsterdam, Amsterdam University Press. http://eprints.ecs.soton.ac.uk/14455/

Swan, A., Needham, P., Probets, S., Muir, A., Oppenheim, C., O’Brien, A., Hardy, R. and Rowland, F. 2005. Delivery, Management and Access Model for E-prints and Open Access Journals within Further and Higher Education. Report for the JISC. http://eprints.ecs.soton.ac.uk/11001/

Swan, A. and Brown, S. 2008. To share or not to share: research data outputs. Published by the Research Information Network. http://www.rin.ac.uk/our-work/data-management-and-curation/share-or-not-shareresearch-data-outputs

Swan, A. and Brown, S. 2005. Open access self-archiving: An author study. http://eprints.ecs.soton.ac.uk/10999/UNESCO. UNESCO Science Report 2010. 2010. http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/sciencetechnology/prospective-studies/unesco-sciencereport/unesco-science-report-2010/

Young, P. 2009. The Serials Crisis and Open Access: A White Paper for the Virginia Tech Commission on Research. http://scholar.lib.vt.edu/faculty_archives/YoungP/OAwhitepaper.pdf

مسرد المصطلحات والمختصرات الرئيسة

تعريف "الباءات الثلاثة" للوصول الحر BBB' definition of Open Access'

مزيج من المحاولات الرسمية الثلاث الأكثر أهمية لتعريف الوصول الحر، والتي وضعت في الاجتماعات المنعقدة في بودابست (أنظر BOAI)، وبيثيزدا، وبرلين.

الصفقة الكبرى Big Deal

الاشتراك في مجموعة من عدة دوريات صادرة عن ناشر واحد، وعادة ما يتم شراؤها من قبل المكتبات لعدة سنوات.

مبادرة بودابست للوصول الحر BOAI

صاحبة أول تعريف رسمي للوصول الحر، والذي تم إعداده في معهد المجتمع المنفتح (يسمى حاليًا أسس المجتمع المنفتح)، وذلك في الاجتماع الذي موله في بودابست بالمجر فى ديسمبر ٢٠٠١، وتم نشره فيما بعد في ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

المشاعات الإبداعية Creative Commons

مؤسسة غير ربحية تعمل على تطوير ودعم والإشراف على البنية التشريعية والتقنية الهادفة إلى تقاسم الإصدارات الرقمية، بما في ذلك تطوير مجموعة من التراخيص.

تنقيب البيانات Data mining

عملية حاسوبية يتم فيها البحث في نص أو مجموعات من البيانات عن طريق برمجيات تميز الكيانات والعلاقات والاجراءات، ويمكن تجميع ذلك معًا بطرق جديدة لتكوين معرفة جديدة.

الربح المزدوج Double-dipping

هي تلك الحالة التي يوفر فيها أحد الناشرين الوصول الحر "الذهبي" في إحدى الدوريات المعتمدة على الاشتراكات التجارية، بدون التزام بتخفيض قيمة الاشتراك تماشيًا مع الإيرادات الجديدة الناتجة عن رسوم الوصول الحر. وفي هذه الحالة يقوم الباحث بدفع رسوم تجهيز المقالة ليقوم الناشر بإتاحتها وفقا للوصول الحر، فيما

تكون بقية مقالات الدورية متاحة فحسب للمشتركين. ويقوم بعض الناشرين بتخفيض أسعار الاشتراكات في مقابل الإيرادات الناتجة عن زيادة نفقات تجهيز المقالات، إلا أن معظمهم لا يقوم بذلك وبالتالي يعد هذا "الربح المزدوج" خصمًا من المخصصات المالية للمجتمع العلمي.

نسخة / طبعة إلكترونية **Eprint**

إصدارة إلكترونية من إحدى المقالات أو الكتب.

الوصول الحر الذهبى **Gold Open Access**

يتحقق هذا النمط من الوصول الحر عن طريق نشر المقالات في دوريات الوصول الحر.

الوصول الحر الأخضر **Green Open Access**

يتحقق هذا النمط من الوصول الحر عن طريق إيداع مصادر المعلومات (مثل: مقالات الدوريات، وبحوث المؤتمرات المحكمة، والرسائل الجامعية) في أحد مستودعات الوصول الحر، وهي تلك العملية المعروفة بـ"الأرشفة الذاتية".

جمع / حصد **Harvesting**

تجميع الكيانات أو المعلومات من واحد أو أكثر من المواقع الإلكترونية النائية، وجلبها إلى موقع آخر. ويتم ذلك، على سبيل المثال، عند تجميع مجموعة من المقالات من مستودعات مؤسساتية متعددة وإضافتها إلى قاعدة بيانات أو مستودع مركزي واحد.

الوصول الحر الهجين **Hybrid' Open Access'**

هو إمكانية الوصول الحر لإحدى المقالات المنشورة في إحدى الدوريات المعتمدة على الاشتراكات التجارية، حيث يمكن للباحثين دفع المقابل المادي لإتاحة مقالاتهم وفقا للوصول الحر في حين تظل بقية مقالات الدورية محجوبة عن الوصول إلا برسوم. ويتم توفير هذا النموذج من قبل الناشرين الحريصين على الحفاظ على مكاسبهم الناتجة عن الاشتراكات التجارية والراغبين في نفس الوقت في إتاحة خيار الوصول الحر. ويمكن النظر إلى هذا النموذج باعتباره آلية للتحول إلى الوصول الحر الكامل في مرحلةٍ ما في المستقبل.

واصفات البيانات **Metadata**

هي تلك البيانات التي تصف أحد الكيانات المعلوماتية. وبمصطلحات الاتصال العلمي، فإن هذا الكيان المعلوماتي يمكن أن يكون مقالة، أو كتابًا، أو مجموعة بيانات. وتصف واصفات البيانات (أو البيانات الوراقية) بيان المسئولية الفكرية، والمصدر، ومكان وتاريخ النشر، ونمط الكيان، إلى غير ذلك من البيانات.

مرسوم جمع واصفات البيانات التابع لمبادرة الأرشيفات المفتوحة **OAI-PMH**

معيار تقني لجمع واصفات البيانات من مستودعات ودوريات الوصول الحر، ويضمن اتباع هذا المعيار قابلية تبادل البيانات.

دورية الوصول الحر **Open Access journal**

هي تلك الدورية التي تعمل على إتاحة محتوياتها مجانًا على الإنترنت وعلى الفور وقت نشرها، وبصورة دائمة.

البيانات المفتوحة **Open Data**

البيانات المفتوحة، من منظور الاتصال العلمي، هي مجموعات البيانات الناشئة عن البحوث العلمية المتاحة بصورة حرة. وقد يتم تطبيق بعض الشروط على استخدام هذه البيانات، وذلك بحسب الحاجة إلى وضعها موضع الخصوصية وما شابه ذلك من قيود.

طبعة / نسخة لاحقة **Postprint**

هي إحدى مقالات الدوريات (أو فصول الكتب أو الكتب) التي تم تحكيمها أو تنقيحها بناءً على ملاحظات المحكمين، إلا أنها لا زالت في الشكل المقدم من قبل المؤلف (أي لم تتخذ بعد الشكل المقنن من قبل الناشر).

طبعة / نسخة مبدئية **Preprint**

هي إحدى مقالات الدوريات (أو فصول الكتب أو الكتب) التي لم تُحكَّم بعد.

مستودع Repository

قاعدة بيانات لمخرجات البحوث الرقمية. وقد تكون المستودعات من النمط المؤسساتي، أو تكون موجهة لتخصص علمي معين أو نطاق جغرافي محدد، أو تختص بنمط من أنماط مصادر المعلومات.

الأرشفة الذاتية Self-archiving

هي ذلك الإجراء الخاص بإيداع إحدى مقالات البحث الرقمية، أو غيرها من المخرجات الرقمية، في أحد مستودعات الوصول الحر.

تنقيب النصوص Text mining

عملية حاسوبية يتم فيها البحث في النصوص عن طريق برمجيات تميز الكيانات والعلاقات والاجراءات، ويمكن تجميع ذلك معًا بطرق جديدة لتكوين معرفة جديدة.

الملحق الأول
نماذج للسياسات

سياسات مؤسسات التمويل

فيما يلي استعراض لبعض نماذج سياسات مؤسسات التمويل

أ ١ . ١ . ١ مؤسسة "ويلكوم ترست" [١٦٤]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الثالث]

سياسة الوصول الحر

بيان موقف لدعم الوصول الحر وغير المُقيد إلى البحوث المنشورة

تتمثل رسالة مؤسسة "ويلكوم ترست" في دعم ألمع العقول في مجال البحوث الطبية الحيوية ومجال الإنسانيات الطبية.

إن الناتج الرئيس من البحث العلمي هو أفكار ومعرفة جديدة، والتي تتوقع مؤسسة ويلكوم ترست من باحثيها نشر أعمالهم في مجلات علمية رفيعة المستوى.

وتؤمن مؤسسة "ويلكوم ترست" بأن تعظيم معدل نشر تلك الأعمال من خلال الوصول المجاني على الإنترنت هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان أن البحوث الممولة يمكن الوصول إليها وقراءتها والبناء عليها، مما يعزز بدوره من ثراء ثقافة البحث العلمي.

ولذلك فإن مؤسسة "ويلكوم ترست" تدعم الوصول غير المقيد للأبحاث المنشورة كرافد رئيس من رسالتها الخيرية والنفع العام، وتشجيع ذلك بقدر المستطاع.

وتقوم مؤسسة "ويلكوم ترست" على وجه التحديد بما يلي:

- *تتوقع من مؤلفي الدراسات العلمية تعظيم فرص إتاحة أعمالهم العلمية بالمجان.*
- *تطلب نسخًا رقمية للدراسات العلمية المقبولة للنشر في مجلات علمية محكمة، تلك الدراسات العلمية المعتمدة جزئيًا أو كليًا من مؤسسة "ويلكوم ترست"، بحيث تتاح عبر المستودع المركزى للمطبوعات الطبية (PMC) والمستودع المركزي البريطاني للمطبوعات الطبية (UKPMC) بأسرع مايمكن. وعلى أي حال يكون*

164- http://www.wellcome.ac.uk/About-us/Policy/Policy-and-position-statements/WTD002766.htm

ذلك في غضون ستة أشهر من تاريخ النشر النهائي الذي يحدده ناشر المجلة العلمية.

- تزويد الباحثين الحاصلين على المنح بتمويل إضافي من خلال مؤسساتهم، لتغطية رسوم الوصول الحر عند الاقتضاء من أجل تلبية متطلبات مؤسسة "ويلكوم ترست".
- حث المؤلفين والناشرين – بل فرض ذلك عليهم في حالة دفع رسوم الوصول الحر - على ترخيص مفردات إنتاجهم العلمي حتى يمكن استنساخها وإعادة استخدامها مجانا (لأغراض التنقيب في البيانات وتنقيب النصوص، على سبيل المثال) بحيث تنسب هذه الأعمال كاملة إلى أصحابها.
- التأكيد على مبدأ أن الجدارة الجوهرية هي للعمل العلمي وليس لعنوان المجلة التى نشر فيها العمل، وأن ذلك هو ماينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في اتخاذ قرارات التمويل.

ويمكن الوصول للمعلومات التفصيلية الخاصة بالمؤلفين حول كيفية تطبيق هذه السياسة في قسم الاستفسارات الأكثر تكرارًا الخاصة بالمؤلفين، وفيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالناشرين يمكن الوصول إليها في دليل الناشرين، وستخضع هذه السياسة للمراجعة المستمرة.

أ ١. ١. ٢ مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية (الولايات المتحدة الامريكية)[١٦٥]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الثالث]

يفرض مدير مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية على جميع الباحثين الذين يتلقون تمويلا من المؤسسة، تقديم نسخة إلكترونية من مخطوطاتهم النهائية المحكمة عند قبولها للنشر، إلى المستودع المركزي للمطبوعات الطبية (PMC) بالمكتبة الوطنية الطبية؛ على أن تتاح للجمهور في فترة لا تتجاوز اثني عشر شهرًا من تاريخ النشر الرسمي. وهذا شريطة قيام مؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية بتطبيق سياسة الإتاحة للجمهور العام بما يتفق مع قانون حقوق التأليف.

---

http://grants.nih.gov/grants/guide/notice-files/NOT-OD-08033-.html

وعلى وجه التحديد تقوم المؤسسة بما يلي:

١. تطبيق سياسة الإتاحة للجمهور العام، والخاصة بمعاهد الصحة الوطنية، على كل المقالات المحكمة التي قُبلت للنشر بعد السابع من شهر أبريل من عام ٢٠٠٨ واستفادت كليًا أو جزئيًا من التمويل المباشر من معاهد الصحة الوطنية، أو الناشئة مباشرةً عن أعضاء هيئة التدريس بمعاهد الصحة الوطنية.

٢. تتحمل المؤسسات والباحثون مسؤولية ضمان أن أيًا من اتفاقيات النشر أو حقوق التأليف المتعلقة بالمقالات المقدمة تتوافق تماما مع هذه السياسة.

٣. يعد المستودع المركزى للمطبوعات الطبية أرشيفًا رقميًا لمؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية، للنصوص الكاملة من مقالات الدوريات العلمية المحكمة، ومحتواه متاح للجمهور العام ومتكامل مع عدد من قواعد البيانات الأخرى (أنظر: http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc).

٤. تشمل المسودة النهائية المحكمة للمقالة العلمية جميع الرسومات والمواد التعليمية الملحقة بها.

٥. ابتداءً من تاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٨ يستوجب على أي متقدم بطلب أو مخطط أو تقرير مرحلي إلى معاهد الصحة الوطنية، توفير الرقم المرجعي لتقديم هذه المسودة، وذلك عند الاستشهاد بتلك المقالات الناشئة عن البحوث الممولة من قبل المعاهد الوطنية للرعاية الصحية. وستطبق هذه السياسة على كافة الطلبات المقدمة للمؤسسة ابتداءً من التاريخ أعلاه.

الامتثال:

إن الامتثال لهذه السياسة مطلب قانوني وشرط من شروط الحصول على المنحة وبند في اتفاقية التعاون، وذلك وفقًا لبيان سياسة المنح بمؤسسة المعاهد الوطنية للرعاية الصحية. وبالنسبة للعقود، تدرج المؤسسة هذا الشرط في كافة عطاءات ومنح البحوث والتطوير تحت القسم (هـ) المتعلق بالشروط الخاصة للعقود، وذلك بما يتسق مع الصيغة الموحدة للعقود.

أ ١ . ١ . ٣ مجلس البحوث الأيرلندي للعلوم والهندسة والتقنية (آيرست) [١٦٦]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الاول]

مجلس البحوث الأيرلندي للعلوم والهندسة والتقنية

بيان السياسة المتعلقة بمستودع الوصول الحر للبحوث العلمية المنشورة

أنشئ مجلس البحوث الأيرلندي للعلوم والهندسة والتقنية، وسوف يعزز السياسة التالية المتعلقة بإيداع البحوث العلمية المنشورة في مستودعات الوصول الحر.

وفي حالة صدور مطبوع علمي تم تمويله من المجلس كليًا أو جزئيًا (حيث يتلقى – على سبيل المثال – باحث أو آخر من الباحثين المعنيين تمويلاً من المجلس دعما لمساعيه العلمية)، فعليه الالتزام بالسياسة التالية بدءًا من أول مايو ٢٠٠٨.

تنطبق البنود التالية على الباحثين الحاصلين على تمويل من مجلس البحوث الأيرلندي.

تتبنى سياسة مجلس البحوث الأيرلندي المبادئ الرئيسة التالية:

قد يستمر تعزيز الفعالية الفكرية والتقدم واسع النطاق لمجتمع البحث العلمي طالما كان للمجتمع حق الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من المعرفة المشتركة ونتائج البحوث العلمية. وهذا هو الحال، وبصفة خاصة، في مجال البحوث العلمية المدعمة من التمويل العام، حيث هناك حاجة إلى ضمان تقدم البحث العلمي والابتكار بما يصب في مصلحة المجتمع والقطاع الاقتصادي، وذلك دون اكترار واجترار في الجهود البحثية.

١ . تؤكد هذه السياسة للنشر العلمي بدايةً، على حرية الباحثين في نشر أعمالهم في المصدر الذي يرونه أكثر ملاءمة لهم.

٢ . يُقصد بتأثير هذه السياسة، ازدياد التألق والارتقاء بمقومات الوصول للبحوث الممولة من مجلس البحوث الأيرلندي، ومن الدولة، والمراد نشرها من قِبل الباحث أو الباحثين المعنيين.

تستند هذه السياسة على أفضل الممارسات المعترف بها، وتتماشى مع توصيات سياسة المجلس الاستشاري الأوربي (يوراب EURAB) فيما يتعلق بالنشر العلمي. كما أنها تتفق مع إعلان وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو إي سي دي OECD) والذي يقضي بتكليف المنظمة بالعمل من أجل مبادئ عامة وتوجيهية متفق عليها حول الوصول إلى بيانات البحث الناتجة عن التمويل العام.

166- http://www.ircset.ie/Default.aspx?tabid=102

الشروط التي ينبغي الالتزام بها من قبل الحاصلين على المنح البحثية:

١. يجب على جميع الباحثين إيداع مطبوعاتهم العلمية الناتجة كليًا أو جزئيًا عن البحوث الممولة من قبل مجلس البحوث الأيرلندي في أحد مستودعات الوصول الحر في أقرب وقت ممكن وبصورة عملية، أو على أقل تقدير فى غضون ستة أشهر وفقًا للتقويم.

٢. ينبغي أن يكون المستودع من أنماط المستودعات المؤسساتية المحلية التي تكفل الحقوق المناسبة لإيداع نسخ مقابلة من الدراسات العلمية في المستودعات الأخرى.

٣. ينبغي على الباحثين إيداع طبعات لاحقة (أو إصدارة الناشر متى ما سُمح بذلك)، فضلا عن واصفات البيانات، للمقالات المقبولة للنشر في الدوريات المحكمة ووقائع المؤتمرات الدولية.

٤. ينبغي أن يتم الإيداع بناءً على قبول الدورية أو المؤتمر، وفي حال وجود قيود مفروضة للوصول إلى النص الكامل للمقالة، فعلى المستودعات نشر واصفات البيانات على الفور. وهكذا فإنه يجب إتاحة النص على نهج الوصول الحر في أقرب وقت عمليًا عقب الحظر الذي طلبه المؤلف أو بعد ستة أشهر أيهما يأتي أولاً.

٥. ينبغي أن تقوم المستودعات المناسبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفظ بعيد المدى للبحوث المنشورة، والإتاحة المجانية لها على الإنترنت.

٦. قد يلجأ مجلس البحوث الأيرلندي للإضافة أو التعديل في المتطلبات أعلاه متى ما دعت الحاجة إلى ضمان الممارسة المثلى في مجال الوصول الحر.

كيف يتم تفعيل نظام الوصول الحر؟

إن مستودع الوصول الحر هو نظام اختزان واسترجاع للمعلومات يتم فيه اختزان الدراسات العلمية المنشورة وتيسير سبل الوصول إليها من قبل المجتمع العلمي والجمهور العام بصورة كاملة وحرة ومجانية.

ويوفر عدد من الجامعات الأيرلندية حاليًا مستودعات للوصول الحر خاصة بها، ويعمل ائتلاف من الجامعات الأيرلندية على تطوير نظام مستودع وطني للوصول الحر بربط مستودعات المؤسسات المشاركة في الائتلاف من أجل وصول عام أكمل للمعلومات.

لا يتم التنازل عن حقوق التأليف والممارسة العادلة المعتادة في مستودع للوصول الحر، كما أن النشر في ظل الوصول الحر لا يمنع من النشر المسبق في إحدى الدوريات العلمية المعتبرة أو المتاحة وفقًا للاشتراكات التجارية.

وتعمل إتاحة المطبوعات العلمية على نهج الوصول الحر على منح الفرصة لأي شخص في العالم للوصول إليها مجانًا متى ما توافر له اتصال بالإنترنت، لذا فإن جمهور القراء المحتملين لمصادر الوصول الحر أكبر بكثير من جمهور المطبوعات التى لا يُتاح نصها الكامل إلا للمشتركين فحسب. كما أن مستودعات الوصول الحر مصممة أيضًا بحيث تُعرض تفاصيل محتوياتها على محركات البحث المتخصصة.

أ ١ . ٢ السياسات المؤسساتية

أ ١ . ٢ . ١ جامعة لييج ببليجكا [١٦٧]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الأول]

[بقلم البروفسور بيرنارد رينتير، رئيس الجامعة]

هذه السياسة إلزامية، حيث تفرض الإيداع الفوري وتسمح بالوصول الاختياري[١٦٨]

١. يجب إيداع جميع المطبوعات بكافة أشكالها.

٢. يأذن المؤلف بالوصول إلى المصادر المودعة وفقًا للوصول الحر حيثما يتم الوفاء بشروط اتفاقية الناشر.

٣. سيكون الوصول إلى المصادر المودعة مقيدًا بصورة تلقائية، مالم يكن قد صدر الإذن بالوصول الحر إلى تلك المصادر. وفي حالة الشك فإن الوصول سيظل مقيدًا تجنبًا لأي نزاع حول شروط اتفاقية الناشر.

يمكن الحصول على نسخة إلكترونية للمصادر ذات الوصول المقيد بالمستودع المؤسساتي لجامعة لييج [http://orbi.ulg.ac.be] من خلال تعبئة نموذج خاص بذلك وإرساله عبر البريد الإلكتروني[١٦٩].

167- http://orbi.ulg.ac.be/files/extrait_moniteur_CA.pdf
168- http://openaccess.eprints.org/index.php?/archives/71-guid.html
169- http://openaccess.eprints.org/index.php?/archives/274-guid.html

(رسالة من رئيس الجامعة لأعضاء هيئات التدريس) في ٢٦ نوفمبر٢٠٠٨:

إن زيادة تألق "جامعة لييج" وباحثيها على المستوى الدولي يعود بشكل رئيس إلى مطبوعاتها العلمية، إضافة إلى دعمها للحراك العالمي للوصول الحر والمجاني للأعمال العلمية، وهما هدفان أساسان في صميم عملي كما تعلمون.

وبناء على طلبي أقيم المستودع المؤسساتى "أوربي" Open Repository & Bibliography (ORBi) في جامعة ليج، لتحقيق هذه الأهداف، وذلك من قبل شبكة المكتبات بالجامعة.

[أ] يجرى الآن الانتهاء من مرحلة الترميز التجريبية المبنية على أساس العمل التطوعي بنجاح، ويمكننا التقدم إلى الأمام والدخول في المرحلة التنفيذية هذا اليوم الأربعاء السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨. وإنني انتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة والباحثين الذين بادروا فعلا وأودعوا مئات من أعمالهم العلمية في المستودع المؤسساتي للجامعة "أوربي" (ORBi)، نسبة ٧٠٪ منها بنصوصها الكاملة. ولم نكن لنصل لذلك لولا جَلَدهم؛ فشكراً لهم.

ومن اليوم فصاعدًا يتعين على كل عضو في جامعة لييج تزويد المستودع المؤسساتي للجامعة بأعماله العلمية. وفي هذا الصدد قرر مجلس إدارة الجامعة جعل هذا المسعى إلزاميًا لجميع منسوبي "جامعة لييج" على الوجه التالي:

- إيداع البيانات الوراقية (الببليوجرافية) لجميع المطبوعات التي صدرت عنهم منذ عام ٢٠٠٢.

- إيداع النص الكامل لجميع مقالاتهم المنشورة في الدوريات العلمية منذ عام ٢٠٠٢.

وسيتم منح الوصول إلى هذه النصوص الكاملة فقط بناءً على موافقة المؤلف ووفقًا للقواعد المعمول بها في التشريعات ذات الصلة بحقوق الباحثين وحقوق التأليف. والجامعة حريصة للغاية في الواقع على احترام حقوق جميع الأطراف ذوي الصلة.

[ب] بالنسبة للمطبوعات المنشورة مستقبلاً، سيكون الإيداع في المستودع المؤسساتي للجامعة إلزاميًا بمجرد قبول المقالة من لدن المحرر.

[ج] أود أن أذكركم، وكما أعلن عن ذلك قبل عام في مارس ٢٠٠٧، بأنه ابتداءً من

الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠٩ فإن الأعمال التي أدرجت فى المستودع المؤسساتي للجامعة هي فقط التي ستعتمد كقائمة رسمية للمطبوعات المرفقة مع أي سيرة ذاتية وذلك لغرض إجراءات التقييم الداخلي بكافة أنماطها (التعيينات أو الترقيات أو طلبات المنح، ... إلخ).

ولقد جرى التخطيط لعقد ندوات إعلامية خلال الأشهر القادمة لإتاحة الفرصة لكل عضو من أعضاء الجامعة للتعرف على الأدوات والآليات اللازمة، إضافة إلى توفير المساعدة المباشرة على الإنترنت من خلال – مثلا – دليل الاستخدام المبسط (والمتاح كذلك في صورة مطوية ورقية)، ودليل المودع.

وهناك مزايا متعددة ناشئة عن تطوير المستودع المؤسساتي للجامعة (أوربي ORBi)، ليس للمؤسسة فحسب بل كذلك للباحثين وفرقهم البحثية، مثل:

- الإسراع الهائل في بث الأعمال العلمية وتألقها (بمجرد الحصول على موافقة النشر).
- زيادة هائلة في تألق الأعمال المنشورة من خلال الإحالة إليها في محركات البحث الرئيسة (مثل: محرك الباحث العلمي لجوجل، ومحركات البحث المتعددة المتوافقة مع مبادرة الأرشيفات المفتوحة، ... إلخ).
- الحفظ المركزي والدائم للمطبوعات مما يتيح إمكانات متعددة لاستثمارها (مثل: التكامل مع الصفحات الشخصية على العنكبوتية، والتكامل مع الصفحات العنكبوتية للجامعة، وتصدير قوائم مرجعية إلى التطبيقات الأخرى وإلى مؤسسات تمويل البحوث العلمية مثل الصندوق الوطني البلجيكي للبحث العلمي، ... إلخ).

وعلى الرغم من الوقت الذي ستكرسونه للقيام بهذه المهمة الشاقة إلى حدٍ ما، إلا أني آمل سرعة إدراككم لفوائد هذه السياسة المؤسساتية.

أ ١ . ٢ . ٢ جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا)[١٧٠]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الأول]

لمساعدة جامعة بريتوريا في توفير الوصول الحر إلى المقالات العلمية الناتجة عن

170- http://roarmap.eprints.org/137/

البحوث التي أجريت فى الجامعة، بدعم من التمويل العام، فإن أعضاء هيئات التدريس والدارسون ملزمون بما يلي:

- تسليم النسخ اللاحقة المحكمة من المقالات إضافة إلى واصفات البيانات الخاصة بها للمستودع المؤسساتي للجامعة والموسوم بـ (يو بي سبيس UPSpace)، ومنح الجامعة تفويضًا لإتاحة هذا المحتوى مجانا واتخاذ الخطوات اللازمة لحفظ الملفات بصورة مستدامة. ويتم تسليم النسخ اللاحقة المحكمة **مباشرة** بمجرد قبولها للنشر.

وتفرض جامعة بريتوريا على منسوبيها من الباحثين الامتثال لسياسات مؤسسات تمويل البحوث مثل مؤسسة "ويلكوم ترست"، فيما يتعلق بأرشفة الوصول المفتوح. أما النسخ الرقمية اللاحقة من هذه المقالات فلن تستثنى من نظام الإيداع الإلزامي بالجامعة، وينبغي تسليمها ابتداءً كما هو موضح في الفقرة (١). أما المعلومات المتعلقة بسياسات مؤسسات تمويل البحوث فهي متاحة على الرابطة (http://www.sherpa.ac.uk/juliet/).

وسوف يخضع الوصول إلى النص الكامل للمقالات لإجازات الناشر، ولن يتاح الوصول إذا كانت الإجازة موضع شك أو غير متاحة من الأساس. وفي مثل هذه الحالات سوف يتاح مستخلص المقالة لأجل عمليات البحث الخارجي على الإنترنت، لتحقيق أقصى قدر من تألق البحوث. كما أنه سيتم حظر الوصول إلى النص الكامل لفترة زمنية معينة إذا كان مثل هذا الحظر منصوص عليه من قبل الناشر أو مؤسسة تمويل البحوث.

وسوف يتولى مكتب البحث العلمي المفتوح Open Scholarship Office مسؤولية الالتزام بسياسات الأرشفة لدى الناشرين ومؤسسات تمويل البحوث، وإدارة الإجراءات الخاصة بفترة الحظر في النظام للعمل على تأخير الإتاحة العامة حتى تتم تلبية متطلبات تلك المؤسسات.

وتوصي جامعة بريتوريا بإلحاح بتجنب نقل حقوق التأليف، كما أنها **تشجع** الباحثين على التفاوض مع الناشرين حول شروط حقوق التأليف في حالة عدم سماحهم بأرشفة الدراسات وإعادة استخدامها والمشاركة فيها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يسمى بإضافة المؤلف Author addendum الرسمية لجامعة بريتوريا، وإلحاقها بعقد النشر.

وتحث جامعة بريتوريا منسوبيها من الباحثين على نشر مقالاتهم العلمية في مجلات الوصول الحر المعتمدة.

أ ١. ٢. ٣ جامعة هارفارد [١٧١]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الثاني]

[بقلم البروفيسور ستيوارت شايبر، مكتب الاتصال العلمي]

فيما يلي سياسة نموذجية لنهج الوصول الحر وفقًا لأسلوب هارفارد، مع ترخيص قابل للتنازل عن بعض حقوق الملكية ومتطلبات الإيداع. وتتبني لغة هذه السياسة وصياغتها على السياسات التي تم التصويت عليها من قبل عدة كليات بجامعة هارفارد، إضافة إلى معهد ماساتشوستس للتقنية، و كلية التربية بجامعة استانفورد، وجامعة ديوك، وغيرها. وقد أضيفت بعض الشروح لتوضيح أسباب اختيار الصياغة كما هي بين أيدينا الآن.

ولمزيد من المعلومات الموضحة للدوافع وآليات تطبيق سياسات الوصول الحر بجامعة هارفارد، يمكن زيارة الموقع العنكبوتي لمكتب الاتصال العلمي لجامعة هارفارد (https://osc.hul.harvard.edu). وللاستفسارات حول السياسة وحول لغة هذا النموذج، يمكن المراسلة على البريد الالكترونى osc@hulmail.harvard.edu .

وسوف يتم تحديث الوثيقة بمرور الوقت لإجراء مزيد من التحسينات على هذه السياسة. وهذه الإصدارة التي بين أيدينا تحمل رقم ١,٧ والتي تمت صياغتها في ١٧ أبريل الساعة ٠٠:٥٧:٢٥ .

١. إن كلية < يوضع هنا اسم الجامعة > ملتزمة بنشر ثمار البحوث الصادرة عنها.

٢. يتم نشر البحوث والدراسات العلمية على أوسع نطاق ممكن. وتماشيًا مع هذا الالتزام،

٣. تتبنى الكلية السياسة التالية: يمنح كل عضو هيئة تدريس لـ < اسم

٤. الجامعة > إجازة لإتاحة مقالاته العلمية وممارسة

١٧١- تمت صياغة هذه الوثيقة من قبل ستيورات شايبر، والوثيقة الأصلية متاحة على الرابطة:
http://osc.hul.harvard.edu/sites/default/files/model-policy-annotated_0.pdf

٥. حقوق التأليف بالنسبة لهذه المقالات. وبشكل أكثر تحديدًا، يمنح عضو هيئة التدريس لـ

٦. < اسم الجامعة > رخصة غير حصرية، ونهائية، وغير محدودة؛ للتعاطي مع

٧. جميع الحقوق وبموجب حقوق التأليف ذات الصلة بأي من مقالاته العلمية، المتاحة على أي

٨. وسيط ، شريطة ألا تتاح المقالات للبيع بغرض جني الأرباح، والإذن للآخرين

٩. بالأمر نفسه. وتنطبق هذه السياسة على جميع المقالات العلمية التي تم تأليفها أو الاشتراك في تأليفها

١٠. في الوقت الذي كان الشخص عضوًا بهيئة التدريس، وذلك باستثناء أي مقالات تم الانتهاء منها

١١. قبل اعتماد هذه السياسة، وأي مقالات لعضو هيئة التدريس

١٢. خضعت لترخيص غير متوافق أو اتفاق للتنازل قبل اعتماد

١٣. هذه السياسة. وسوف يتنازل رئيس المجلس أو رئيس المجلس المكلف عن تطبيق

١٤. رخصة على مقالة معينة أو إمهال الوصول إليها لفترة محددة من الزمن بناءً على

١٥. توجيه صريح من قبل عضو هيئة التدريس.

١٦. وسوف يقوم كل عضو هيئة تدريس بتوفير نسخة إلكترونية من إصدارة المؤلف النهائية

١٧. من كل مقالة في موعد لا يتجاوز تاريخ نشرها بلا أي رسوم

١٨. للممثل المختص بمكتب وكيل الجامعة، في شكل مناسب (مثل

١٩. "بي دي إف" PDF، والمحدد من قبل مكتب وكيل الجامعة.

٢٠. ويمكن لمكتب وكيل الجامعة إتاحة المقالة للجمهور العام في

٢١. مستودع للوصول الحر. وفي هذه الحالة سيكون مكتب وكيل الجامعة مسؤولاً عن تفسير هذه

٢٢. السياسة، وحل النزاعات المتعلقة بالتفسير والتطبيق، و

٢٣. التوصية بإجراء تغييرات بالكليات من وقت إلى آخر. وسوف تتم مراجعة هذه السياسة

٢٤. بعد ثلاث سنوات، وتقديم تقرير بذلك إلى الكليات.

ملاحظات توضيحية:

السطر (١): قيام الجامعة بنشر ثمرات إنتاجها الفكري على أوسع نطاق ممكن. وتهدف السياسة هنا إلى تعزيز الوصول إلى الإصدارات العلمية للجامعة على أوسع نطاق ممكن. وقد أكدت ديباجة السياسة على أن المشكلة تكمن في الوصول للمعلومات وليس في توفير الموارد المالية.

السطر (٣): المِنَح: تعد الصياغة هنا ذات أهمية، حيث تدفع السياسة إلى حصول المنحة على الترخيص مباشرة. وثمة صياغة بديلة، مثل أن "كل كلية وجب عليها أن تقدم منحة مالية" تضع شرطًا على أعضاء هيئة التدريس، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة على المنحة نفسها.

السطر(٤): المقالات العلمية: فنطاق السياسة هو "المقالات العلمية". وقد تركت مسألة هوية المقالة العلمية غامضاً بشكل مقصود. ويقع داخل مجال المصطلح بشكل واضح (وذلك باستخدام المصطلحات الواردة في مبادرة بودابست للوصول الحر) أن المقالة هي تلك التي تعبر عن ثمار قرائح الباحثين، وتُقدم للعالم من أجل الاستقصاء العلمي والمعرفة دون انتظار عائد مالي، وتنشر مثل هذه المقالات عادة في الدوريات العلمية المحكمة ووقائع المؤتمرات. ويقع خارج هذا النطاق بشكل واضح مجموعة متنوعة من المؤلفات العلمية الأخرى مثل الكتب والمقالات التجميعية، إضافة إلى الكتابات ذائعة الصيت مثل المؤلفات القصصية والشعرية والمواد التعليمية (كالمذكرات، والمحاضرات المسجلة بالفيديو، ودراسات الحالة). لذا غالبًا ما يعبر أعضاء هيئة التدريس والباحثون عن قلقهم بأن المصطلح المستخدم ليس محدداً بدقة، ولن يكون. وعادة ما يتعلق هذا القلق بما إذا كانت هناك حالة محددة أو أخرى تقع داخل نطاق هذا المصطلح من عدمه. ومع ذلك فإن الوصف الدقيق لكل حالة لا هو ممكن في الواقع، ولا هو ضروري. وعلى وجه الخصوص، إذا كان ثمة قلق بشأن مدى خضوع مقالة معينة على نحو غير ملائم

لنطاق السياسة، فإننا هنا دائمًا يمكننا الحصول على تنازل.

السطر(٥): يمنح: مرة أخرى، وليس "يجب أن يمنح".

السطر(٦): فيما يتصل بالممارسة الجزئية أو الكلية للحقوق المنصوص عليها في قانون حقوق التأليف، تنبغي الإشارة إلى أن الترخيص يعد بمثابة مظلة واسعة لسببين؛ أولهما أن الاتساع يسمح بالمرونة في استخدام المقالات، حيث هناك استخدامات جديدة للمقالات العلمية يجري دائماً استحداثها مثل التنقيب في النصوص؛ لذا فإن الإبقاء على مجموعة واسعة النطاق من الحقوق سيزيد من المرونة في استخدام تلك المقالات. وثاني هذه الأسباب أن مجموعة الحقوق واسعة النطاق هذه، تتيح للجامعة الفرصة لإعادة منح هذه الحقوق للمؤلف، بوصف ذلك أسلوبًا بديلاً للحصول على الحقوق عوضًا عن طلبها من الناشر. وحتى لو أمكن للجامعة ممارسة هذه المجموعة من الحقوق واسعة النطاق، فليس مطلوبًا منها بالضرورة وضع هذه الممارسة موضع التطبيق. وللجامعات حرية إعداد سياسات بشأن أي الحقوق سوف تستخدمها وكيفية استخدامها، وذلك مثل عقد اتفاقات شاملة مع الناشرين. وعلى سبيل المثال، فإن للجامعة الموافقة على قيود معينة حول تصرفها في هذه الشؤون، في مقابل اعتراف الناشر بالترخيص المسبق والاتفاق على عدم طلب إضافات أو تنازلات. وقد أعدت جامعة هارفارد اتفاقية نموذجية من هذا النمط، متاحة على الرابطة:

https://osc.hul.harvard.edu/docs/model-pub-agreement-090430.pdf

السطر(٨): لا يكن هدفك من البيع جني الأرباح: قد يكون هذا المصطلح مفضلاً على المصطلح الأكثر غموضًا "غير تجاري" noncomercial، والقصد هنا هو السماح لأنماط الاستخدام التي تنطوي على استرداد التكاليف المباشرة، مثل الاستخدام في مجموعة المقررات الدراسية والتي يمكن استرداد تكاليف استنساخها. وبالنظر إلى أن إتاحة الوصول الحر تسمح بالتوزيع السلس باستخدام وسيط ليست له تكلفة حدية من الأساس، فإنه حتى هذا المستوى من النشاط التجاري قد لا تكون هناك حاجة إليه. وقد نصت جامعة هارفارد في اتفاقياتها مع الناشرين على امتناعها حتى عن المبيعات التي تنطوي على تعويض التكلفة، حيث أفادت بأنه "عندما تقوم جامعة هارفارد بعرض أو توزيع المقالة فإنها لن تتقاضى رسومًا لها، كما إنها لن تقوم ببيع الإعلانات على نفس

صفحة الإنترنت دون إذن من الناشر. وحتى الرسوم المالية التي هي مجرد تعويضات للاستنساخ أو عبارة عن تكاليف من نوع آخر، ولا تنطوي على أرباح، سوف يتم منعها". وبطبيعة الحال فإن السماح باسترداد التكاليف يوفر مجموعة من الحقوق الإضافية التي يمكن التفاوض بشأنها على هذا النحو. وعلى نحو بديل، يمكن للسياسة تجنب جميع المبيعات إذا كان هذا هو الخيار الافضل، وفي هذه الحالة، فإن عبارة "لجني الأرباح" يمكن حذفها.

السطر (٨): الترخيص للآخرين: إن توافر نصوص قانونية تتعلق بإمكانية نقل الحقوق والملكية والصلاحيات، يسمح للجامعة بالترخيص للآخرين بالإفادة من المقالات العلمية؛ حيث يمكن – مثلاً – أن يُرخص للباحثين باستخدام المقالات لأجل التنقيب في البيانات. والأهم هنا أنه يمكن أن يُرخص للمؤلفين أنفسهم للإفادة من مقالاتهم العلمية، للقيام – مثلاً – بالتوزيع القانوني لمقالاتهم عبر مواقعهم على الشبكة العنكبوتية (كما يفعلون ذلك الآن بصورة غير نظامية)، وبذلك يمكنهم الإفادة من مقالاتهم فى مقرراتهم الدراسية وتطوير أعمالهم البحثية المشتقة منها، وما شابه ذلك.

السطر (٩): افعل الشيء نفسه: إن هذا الترتيب فى العبارات التي وردت فى سياسة معهد ماساتشوستس للتقنية MIT يوضح أن توافر نصوص قانونية لإمكانية نقل الحقوق والصلاحيات ينطبق على الحقوق المحفوظة والتقييد غير التجاري على حد سواء.

السطر (١٠): مقالات يتم إنجازها قبل اعتمادها: إن تطبيق الترخيص بأثر رجعي يعد إشكالية في المرحلة التالية لاعتماده. لذا فإن هذه الجملة توضح أن الترخيص ينطبق فقط على نحو توقعي.

السطر(١٣): وكيل الجامعة: يتوقع أن تكون اللغة النموذجية بمثابة سياسة للجامعة، حيث يشرف وكيل الجامعة على الترتيبات الأكاديمية. وبالنسبة للسياسة على مستوى الكلية داخل الجامعة، فإنها تكون تحت إشراف العميد، وأحياناً ما يقوم العميد بدلاً من وكيل الجامعة ببعض الإجراءات حسب الظروف كما يحدث في جامعة هارفارد.

السطر(١٣): سيتنازل وليس "قد يتنازل": يتم التنازل بمحض إرادة المؤلف. وهذه السياسة واسعة النطاق للتنازل ذات أهمية لتطبيق السياسة، بل ربما يكون التنازل هو الجانب الأكثر أهمية في هذا النهج لسياسة الوصول الحر. إن القدرة على التنازل

عن الترخيص تعني أن السياسة ليست إلزامية بالنسبة للاحتفاظ بالحقوق، بل مجرد تغيير في الاحتفاظ بالحقوق الافتراضية من التقيد بها إلى الحيد عنها. إن ما قد ينتاب الأكاديميين من هموم وقلق بشأن هذه السياسات قد خفف منها التوسع فى التنازل. وتشمل هذه الهموم الحرية الأكاديمية، والآثار غير المباشرة على أعضاء هيئة التدريس الشباب، والاعتراضات التحررية المبدئية، والحرية في استيعاب سياسات الناشر، وما شابه ذلك. وقد يعتقد البعض أن السياسة سوف تكون "أقوى" بدون توفير نصوص للتوسع في التنازل؛ وعلى سبيل المثال إذا كانت التنازلات قد جرى اختيارها على أساس محدد أو غيره. وفي الواقع، فإنه بغض النظر عن القيود المفروضة على التنازلات (بما في ذلك استبعادها تمامًا) فهناك دائماً إمكانية واقعية لتنازلٍ ما من قبل أحد أعضاء هيئة التدريس الذي يقدم طلبًا يلتمس فيه استثناءً من السياسة. ومن الأفضل بناء صمام أمان في السياسة وتقديم الحل سلفاً، وذلك بدلا من تقديم نفس الحل تحت ضغط نفسي، حيث يقوم واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس المنزعجين بطلب استثناء من السياسة غير الواقعية.

السطر (١٤): الترخيص: ينطبق هذا التنازل على الترخيص، وليس على السياسة بكاملها. والتمييز هنا ليس حاسمًا بالمعنى البراجماتي، لأن الترخيص على وجه العموم هو الذي يؤدى إلى طلبات التنازل، وليس الجانب الخاص بالإيداع في السياسة. وعلى أي حال، فإن للمؤلف إمكانية تنازل واقعية بالنسبة لجانب الإيداع من خلال مجرد الامتناع عن إتاحة المسودة. ومع ذلك، إذا كان من الممكن استخدام هذه الصيغة المحدودة، فمن الأفضل تعزيز الفكرة الخاصة بأن جميع المقالات ينبغي إيداعها، وسواء جرى تقديم تنازل أم لا، وما إذا كان يمكن توزيعها.

السطر (١٤): تأجيل الإتاحة: لقد مهدت "جامعة ديوك" الطريق لإدخال فترة حظر لمقالات معينة كأسلوب للالتزام برغبات الناشرين بدون طلب تنازل كامل. ويتيح هذا الأسلوب الاستفادة من مجموعة كاملة من الحقوق بعد نهاية فترة الحظر بدلا من الاضطرار إلى العودة إلى الناشر وقبول ما يمكن أن يسمح به. وحيث أنه لا يزال ذلك خيارًا مستبعدًا، فإنه لا يضعف السياسة من الناحية المادية. والجدير بالذكر هنا بشأن فترات الحظر بهذه الطريقة، أن بعض أعضاء هيئة التدريس قد يروق لهم الإقرار بذيوع فترات الحظر في الدوريات العلمية التي هم على دراية جيدة بها.

السطر (١٥): التصريح: يجب على المؤلف الإشارة الصريحة إلى تقديمه التنازل بطريقة ملموسة، لكن مصطلح "التصريح" أفضل هنا من مصطلح "المكتوب" إذا ما شئنا السماح، مثلا، بالتنازل عن طريق استخدام نموذج إلكتروني على الشبكة العنكبوتية.

السطر (١٥): التوجيه: استبدل هذا المصطلح بالمصطلح السابق "طلب" وذلك لتوضيح أن الطلب لا يمكن رفضه.

السطر (١٦): نسخة المؤلف النهائية: وهي النسخة التي تجاوزت مراحل التحكيم والمراجعة والتحرير وأسهم المؤلف في تجهيزها للنشر، وهذه هي النسخة المناسبة التي تطلب للتوزيع. وقد لا يرغب المؤلفون بشكل نظامي في توفير نسخ أقدم من النسخة النهائية. وبقدر ما هنالك من حقوق إضافية في النسخة النهائية للناشر، تتجاوز النسخة النهائية للمؤلف، فإن تلك النسخة قد لا تدخل في الترخيص الذى يمنحه المؤلف.

السطر (١٧): في موعد لا يتجاوز تاريخ نشرها: إن توزيع المقالات وفقاً لهذه السياسة لا يقصد منه استباق نشر المجلة لكن القصد هو أن يكون التوزيع مكملاً لعملية النشر، كما أن هذا أيضًا يجعل السياسة متسقة مع المجموعة الصغيرة من الدوريات التي تزال تتبع قاعدة حظر نشر الأخبار Ingelfinger rule. والبديل هنا هو طلب تسليم النسخة وقت قبولها للنشر مع بيان أن التوزيع يمكن تأجيله حتى تاريخ النشر.

السطر (٢٣): المراجعة: الإشارة إلى مراجعة السياسة يوضح أن هناك فرصًا لتنقيحها في ضوء ما قد يطرأ من مشكلات أو متغيرات.

أ ١ . ٢ . ٤ جامعة استراثمور (كينيا)[١٧٢]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الثاني أ]

تلتزم جامعة استراثمور بنشر أبحاثها ونتاجها الفكري على أوسع نطاق ممكن. وتماشيًا مع هذا الالتزام فإن الجامعة تتبنى السياسة التالية:

على كل عضو بالجامعة أن يمنح إجازة لنائب المستشار (لمدير الجامعة) والمجلس الأكاديمي بجامعة استراثمور لإتاحة مقالاته العلمية وممارسة حقوق التأليف لتلك المقالات. وعلى نحو أكثر تحديدًا، على كل عضو هيئة تدريس أن يمنح نائب المستشار والمجلس الأكاديمي لجامعة استراثمور ترخيصًا غير حصري ونهائي وغير محدود

172- http://roarmap.eprints.org/344/

لممارسة أي وجميع الحقوق المكفولة في حقوق التأليف ذات الصلة بجميع دراساته العلمية المنشورة في أي وسيط كان، ومنح الإذن للآخرين بفعل الشيء نفسه على شرط ألا تباع المقالات لغرض جني الأرباح.

ستطبق هذه السياسة على كافة المقالات العلمية التي ألفها شخص واحد أو أكثر وكان مؤلفها أو أحد مؤلفيها عضوًا في الجامعة، باستثناء أي مقالات اكتملت قبل اعتماد هذه السياسة وكذلك أي مقالات التزم أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بعملية ترخيص بشأنها أو اتفاق تنازل لا ينسجم مع هذه السياسة قبل اعتمادها.

يقوم نائب المستشار أو نائب المستشار المكلف بالتنازل عن تطبيق السياسة على مقالة بعينها بناءً على طلب خطي مقدم من عضو هيئة التدريس يشرح فيه الحاجة إلى ذلك. كما يقوم كل عضو هيئة تدريس بتسليم نسخة إلكترونية من الإصدارة النهائية للمقالة بدون أي رسوم لممثل مناسب في مكتب وكيل الجامعة في موعد لا يتجاوز تاريخ نشر المقالة. وقد يتيح مكتب وكيل الجامعة المقالة للجمهور العام عبر مستودع رقمي للوصول الحر، ويتولى مكتب مدير الأبحاث بالجامعة مسؤولية تفسير السياسة وتطبيقها وحل النزاعات المتعلقة بتفسيرها وتنفيذها، وتقديم التعديلات الضرورية للجامعة من وقت إلى آخر. وستتم مراجعة السياسة بعد ثلاث سنوات ورفع تقرير بذلك إلى المجلس العلمي.

أ ١. ٢. ٥ جامعة كويزلاند للتقنية (أستراليا)[١٧٣]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الثاني ب]

تتوافر المصادر التي تمثل الإنتاج العلمي والفكري للجامعة والمتاحة للجمهور العام، في المستودع الرقمي المؤسساتي للجامعة وتخضع للاستثناءات المبينة أدناه. وعلى هذا النحو تسهم الجامعة في الرصيد العالمي المتنامي للأعمال المحكمة والإنتاج الفكري العلمي المتاح وفقًا للوصول الحر، وهذا ما يحدث في الجامعات على المستوى العالمي.

وينبغي تضمين المصادر التالية في مستودع جامعة كويزلاند للتقنية QUT ePrints:

- المقالات العلمية المحكمة وبحوث وقائع المؤتمرات (مسودة المؤلف المقبولة) في مرحلة ما بعد التحكيم.

173- http://www.mopp.qut.edu.au/F/F_01_03.jsp#F_01_03.02.mdoc

- الرسائل الجامعية الرقمية المخصصة للحصول على درجات عليا في مجال البحث العلمي والمقدمة من قبل المرشحين من قبل مركز طلاب البحوث (أنظر: البند ف/ ١٠,١ الخاص بمعالجة المكتبة للرسائل الجامعية).

ويمكن تضمين المصادر التالية في مستودع جامعة كويزلاند للتقنية:

- المقالات العلمية المحكمة وبحوث وقائع المؤتمرات (نسخة المؤلف المسلمة) مع التصويبات التي تلت عملية التحكيم في حال الضرورة.
- الكتب وفصول الكتب.
- الإنتاج البحثي غير المحكم، والمشاركات العابرة في المؤتمرات، وفصول وقائع المؤتمرات (المسودات المقبولة).
- الأعمال الإبداعية المصاحبة لأحد عناصر البحث.
- شروح للبيانات ومجموعات البيانات البحثية.

لا يشتمل المستودع الرقمي لجامعة كويزلاند للتقنية على المواد التسويقية أو التي يمكن

أن يشكل إصدارها انتهاكًا للحقوق من قِبل الجامعة أو المؤلف. ويتم تنظيم مصادر المعلومات داخل مستودع جامعة كويزلاند للتقنية وفقاً لنفس التقسيم المستخدم فى تسجيل البحوث بـ"إدارة الابتكار والصناعة والعلوم والبحث العلمي" (DIISR) (أنظر: الموقع العنكبوتي لمكتب البحوث).

ويفضل أن تتاح مصادر المعلومات بمستودع جامعة كويزلاند للتقنية بمجرد نشرها. وتنبغي إحالة الطلبات المقدمة لحظر المواد عن الإتاحة لأكثر من اثني عشر شهرًا إلى نائب مدير الجامعة (لدعم التقنية والمعلومات والتعلم).

أ ١ . ٢ . ٦ جامعة ساوثاهمبتون (المملكة المتحدة)[١٧٤]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الرابع]

١. بيان حالـة:

١. تفرض جامعة ساوثاهمبتون على كافة منسوبيها إيداع المعلومات الوراقية لجميع

174- http://www.soton.ac.uk/library/research/eprints/policies/oapolicy.html

مفردات الإنتاج العلمي في مستودع الجامعة (Eprints Soton)، وبذلك سيعد سجلاً مؤسساتياً شاملاً للنشاط البحثي بالجامعة.

٢. تفرض الجامعة إيداع النسخ الرقمية الأولية المحكمة لمقالات الدوريات ووقائع المؤتمرات وإتاحتها وفقًا للوصول الحر، متى ما كان مسموحًا بذلك من الناشر، وذلك لتعظيم مدى التألق والإفادة من تلك البحوث.

٢. السياسة:

٢. ١ إيداع مفردات الإنتاج العلمي:

يلتزم كافة منسوبي الجامعة بإيداع واصفات البيانات الوراقية لكافة أشكال الإنتاج العلمي المنشور في المستودع البحثي للجامعة (الموسوم بـ Eprints Soton).

يلتزم كافة منسوبي الجامعة بإيداع مسودات النسخ الرقمية النهائية والمحكمة والمصححة والمقبولة (وهي ما تسمى بالطبعات اللاحقة) لكل مقالات الدوريات وأعمال وقائع المؤتمرات المحكمة.

تحث الجامعة منسوبيها على إيداع مفردات الإنتاج العلمي البحثية الخاضعة لقيود الناشرين والمتاحة في الأشكال التالية:

١. نُسَخ مسودات المقالات الأولية غير المحكمة، إن لم يحد ذلك من فرص نشرها مستقبلاً.

٢. تحديثات وتصحيحات مابعد النشر.

٣. مجموعات البيانات البحثية الخام التي اعتمدت عليها المقالات.

٤. الدراسات المقدمة إلى المؤتمرات وورش العمل.

٥. الكتب، وفصول الكتب، والكتب المنفردات monograhs، والتقارير وأوراق العمل.

٦. منتجات الأعمال الإبداعية الصادرة في شكل صور أو ملفات مرئية أو صوتية.

٢. ٢ الوصول الحر إلى المقالات والدراسات العلمية والامتثال الخارجي:

تشترط الجامعة إتاحة الطبعات اللاحقة من مقالات وبحوث المؤتمرات بعد تحكيمها، للوصول الحر، متى ما كان مسموحًا بذلك من قبل الناشر. وفي جميع الحالات سوف يعمل موظفو المستودع الرقمي للجامعة مع المؤلفين والمودعين على ضمان تلبية متطلبات الناشرين

ومؤسسات التمويل والرعاة التجاريين. وإذا كانت هناك ضرورة لوجود فترة من الحظر، فإنه يمكن اختزان الدراسة العلمية في المستودع لحين تاريخ إتاحتها للجمهور المستهدف.

٢ . ٣ استخدام نتائج البحوث في عمليات تقييم البحوث العلمية :

يمكن استخدام الدراسات والتسجيلات المودعة للأغراض التالية:

- للمراجعة الداخلية لأداء البحوث وللمساعدة في حالات التقييم والترقيات داخل الجامعة.
- للنماذج الخاصة وتوفير المعلومات لأغراض المراجعة الخارجية؛ كما هو الحال في نظام إطار التميز فى البحث العلمي (Research Excellence Framework).

وإن أي معلومات إضافية نصية ستكون خاضعة للمستويات الملائمة من ضوابط الإتاحة.

أ ١ . ٢ . ٧ جامعة هونغ كونغ للعلوم التطبيقية (الصين)[١٧٥]

[هذا نموذج لسياسة من النمط الرابع]

تتبنى "جامعة هونغ كونغ للعلوم التطبيقية" السياسة التالية لدعم الوصول الحر للإنتاج الفكري المنشور ابتداءً من شهر سبتمبر لعام ٢٠١٠:

يُفرض على كافة الباحثين والعاملين بالقطاع الأكاديمي بجامعة هونغ كونغ للعلوم التطبيقية إيداع نسخ إلكترونية من دراساتهم العلمية المحكمة بالدوريات وأعمال وقائع المؤتمرات (مسودة المؤلف النهائية المقبولة) في المستودع المؤسسى للجامعة PolyU، وفقًا للوصول الحر، واعتبارًا من تاريخ نشر العمل. كما ينبغي أيضًا إيداع النص الكامل للمصادر العلمية الأخرى متى ما كان ذلك مناسبًا. ويُسلم الباحثون بالجامعة نسخًا من أعمالهم لمكتبة الجامعة والتى ستتولى بدورها تحديد الاتفاقيات مع الناشر بما يسمح بالإيداع في المستودعات المؤسساتية بغرض إتاحتها للجمهور العام. ويقوم موظفو "المستودع المؤسساتي بجامعة هونغ كونغ" بمراجعة اتفاقيات حقوق التأليف الموقعة مع الناشرين لضمان حصول المصادر المودعة على إجازة بذلك.

175- http://www.polyu.edu.hk/ro/newRO415.html

الملحق الثاني
سياسات نموذجية
للمؤسسات العلمية ومؤسسات التمويل والأجهزة الحكومية

يقدم هذا القسم صياغات لسياسات نموذجية يمكن تبنيها واستخدامها من قبل المؤسسات العلمية ومؤسسات التمويل والأجهزة الحكومية الوطنية. وهناك نمطان مختلفان من السياسات وفقًا للتصنيف المتبع في الفصل الثامن؛ أولهما (الإيداع الفوري مع عدم التنازل) وثانيهما (الاحتفاظ بالحقوق مع التنازل).

أ ٢. ١ النمط الأول: الإيداع الفوري بلا تنازل (سياسة جامعة لييج)

ينطبق هذا النوع من السياسات في حالة عدم حصول واضع السياسة على حقوق من العمل الذي تغطيه السياسة، وعدم رغبته في ذلك. وعلى ذلك فإن السياسة تترك الحقوق حيث هي في الأصل؛ إما مع المؤلف أو مع الناشر. وفيما يتصل بالحالة الأخيرة، يجب احترام الإجازات الصادرة من الناشر وما يستتبع ذلك من توفير نصوص في السياسة خاصة بفترة الحظر. ويتطلب هذا النمط من السياسات أن تكون واصفات البيانات (الميتاداتا) متاحة من وقت إيداعها حتى يتمكن المستفيدون من استكشاف مدى وجود المقالة ومن ثم طلب نسخة منها من مؤلفها.

وتتوقع [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] من مؤلفي الدراسات العلمية تقديم تقارير عن البحوث العلمية المدعمة من التمويل العام، بغرض الإرتقاء بإمكانات الوصول إليها والإفادة منها ووضع نتائجها موضع التطبيق. ولتحقيق هذه الغاية:

فإن على المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية:

١. فرض تقديم نسخ إلكترونية لكافة الدراسات العلمية المقبولة للنشر في إحدى الدوريات المحكمة، والمدعمة جزئيًا أو كليًا من التمويل العام، وذلك لإيداعها في المستودع الرقمي [المؤسساتي، أو المركزي]، مباشرة بمجرد قبولها للنشر.

٢. فرض توفير واصفات البيانات (عنوان الدراسة، ومؤلفوها، وأسماء المؤسسات التي ينتسبون إلها، واسم الدورية التي قبلت الدراسة)، بحيث تكون متاحة بمجرد إيداع الدراسة العلمية.

٣. فرض تقديم النص الكامل فيما لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ نشر الدراسة العلمية.

٤. حث الباحثين على الاحتفاظ بحقوق التأليف للدراسات العلمية المنشورة بقدر الإمكان.

إجابات الأسئلة الأكثر تكراراً FAQs

ما هي مزايا الوصول الحر التي تعود على الباحثين؟

يستفيد الباحثون، كمؤلفين، أن تحظى دراساتهم العلمية بالبث على نطاق أكثر اتساعًا والتمكن من الاطلاع عليها من قبل أي شخص تتوافر لديه إمكانية الولوج إلى الإنترنت. ويسهم ذلك في زيادة تأثير البحوث، الأمر الذي كشفت عنه الأدلة المتراكمة من أن المقالات المتاحة وفقا للوصول الحر يتم الاستشهاد بها أكثر من غيرها بنسبة حوالى من ٢٥-٢٥٠٪ وذلك في نفس الدورية وفي نفس السنة. ويستفيد الباحثون، كقراء، بتمكنهم على نحو متزايد من الوصول والإفادة من النصوص الكاملة لجميع الدراسات المنشورة بها في مجالات اهتمامهم، وليس فقط الدراسات المتاحة لهم عن طريق الاشتراكات التجارية التي يمكن لمؤسساتهم تحمل تكاليفها.

ما هي مزايا الوصول الحر التي تعود على [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة التمويل، أو المؤسسة الحكومية الوطنية]؟

أولاً: ستكون البحوث العلمية التي تجري في مؤسسة [يوضع هنا اسم المؤسسة]، في متناول الباحثين على الصعيد العالمي وبالتالي يتم التعرف عليها بصورة أفضل وتزيد معدلات الإفادة منها والاستشهاد بها. كما ستزداد رصانة الباحثين المتميزين من منسوبي [هذه المؤسسة]، وحتى الباحثين الأقل شهرة سوف يحظون بمزيد من الحضور والتأثير.

ثانيًا: ستكون كافة البحوث العلمية في [يوضع هنا اسم المؤسسة]، متاحة لجميع رواد الأعمال وللجمهور العام ممن يتوافر لديه إمكانية الولوج للإنترنت، وسيكون ذلك مفيدًا على الصعيدين التجاري والثقافي على حد سواء.

ثالثًا: أن البيانات المتعلقة بالوصول إلى هذه البحوث العلمية والإفادة منها والاستشهاد بها، ستصبح متاحة بشكل متزايد، وقابلة للتحليلات المناسبة بما يساعد في صياغة

الاستراتجيات والسياسات ذات الصلة بالباحثين والمؤسسات العلمية والأجهزة الحكومية.

ما الذى ينبغي إيداعه عندما يكون لدى الباحث دراسة علمية جاهزة للنشر؟

ينبغي إيداع المخطوطة النهائية للدراسة العلمية، وهي المسودة النهائية للباحث المقبولة للنشر في الدورية والتي تتضمن كافة التعديلات المطلوبة بعد عملية التحكيم. إضافة إلى ذلك فإن إيداع مسودات الطبعات الأولية التي لم تخضع بعد للتحكيم هي موضع ترحيب، إذا ما رغب الباحث في حيازة قصب الأسبقية والتعرف على ملاحظات الأقران؛ إلا أن ذلك ليس شرطًا بطبيعة الحال. ويمكن أن يسمح الناشرون أيضًا في بعض الأحيان بإيداع نسختهم الخاصة المنشورة، والمتاحة في صيغة "إس جى إم إل" SGML أو "إكس إم إل" XML أو "بي دي إف" PDF ؛ وذلك أيضًا موضع ترحيب لكنه ليس شرطًا.

متى ينبغي إيداع البحوث العلمية؟

ينبغي إيداع نسخة إلكترونية من مخطوطة المؤلف النهائية المدعمة جزئيًا أو كليًا من التمويل العام [أو يوضع هنا اسم مؤسسة التمويل] مباشرة بمجرد قبولها للنشر.

هل سيظل الباحثون قادرين على النشر في دورية من اختيارهم؟

سيكون للمؤلفين بالطبع حرية اختيار الدورية المناسبة لنشر دراساتهم العلمية، كما سيكون عليهم ضمان إيداع نسخة من الدراسة العلمية في شكلها النهائي والمحكم في المستودع المؤسساتي بمجرد قبولها مباشرة للنشر.

هل تنطبق السياسة على كافة الدراسات العلمية؟

تنطبق هذه السياسة على كافة الدراسات العلمية المؤلفة من قبل باحث أو أكثر، في حالة ما إذا كان الباحِث [عضوًا بهيئة التدريس، أو حاصلاً على منحة]. ويستثنى من ذلك الدراسات التي أُنجزت قبل تطبيق هذه السياسة، وأي دراسات أخرى ارتبط فيها عضو هيئة التدريس بترخيص غير متوافق مع السياسة أو اتفاق تنازل وذلك قبل اعتماد هذه السياسة.

أ ٢. ٢ النمط الثاني: السياسات المهتمة بالاحتفاظ بالحقوق

أ ٢. ٢. ١ النمط ٢ (أ): التنازل الطوعي عن الحقوق لـ: المؤسسة العلمية، أو مؤسسة التمويل، أو المؤسسة الحكومية من قبل المؤلف مع التنازل (نموذج سياسة هارفارد).

يطبق هذا النوع من السياسات إذا كان واضع السياسة لا يملك فعلا حقوق العمل العلمي، لذا فإنه يعمد إلى الحصول على الحقوق الكافية لهذا العمل من مؤلفه بغرض إتاحته وفقًا للوصول الحر.

وتتوقع [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] من مؤلفي الدراسات العلمية تقديم تقارير عن البحوث العلمية المدعمة من التمويل العام، بغرض الإرتقاء بإمكانيات الوصول إليها والإفادة منها ووضع نتائجها موضع التطبيق. ولتحقيق هذه الغاية:

يمنح كل مؤلف [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو أي جهة أخرى] إجازة لإتاحة مقالاته العلمية وممارسة حقوق التأليف لتلك المقالات. وعلى نحو أكثر تحديدًا، على كل مؤلف أن يمنح [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] ترخيصًا غير حصري ونهائي وغير محدود لممارسة أي وجميع الحقوق المكفولة في حقوق التأليف ذات الصلة بجميع دراساته العلمية المنشورة في أي وسيط كان، ومنح الإذن للآخرين بفعل الشيء نفسه على شرط ألا تباع المقالات لغرض جني الأرباح. وقد تعمد (المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية) إلى إتاحة المقالة للجمهور العام عبر مستودع للوصول حر.

سوف تتنازل [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو أي جهة أخرى] أو [المؤسسة المكلفة من أي من الكيانات السابقة] عن تطبيق الترخيص بالنسبة لمقالة معينة أو تأخير إتاحتها لفترة زمنية محددة بناءً على طلب مباشر من المؤلف. ويلتزم كل مؤلف بتقديم نسخة إلكترونية من الإصدارة النهائية لمقالاته جميعًا في موعد لا يتجاوز تاريخ نشرها وبدون رسوم وذلك إلى الممثل المُعين بـ [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو أي جهة أخرى] في الصيغة المحددة من قِبل [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو أي جهة أخرى].

ما هي المزايا التي تعود على الباحثين من الوصول الحر؟

يستفيد الباحثون، كمؤلفين، أن تحظى دراساتهم العلمية بالبث على نطاق أكثر اتساعًا والتمكن من الاطلاع عليها من قبل أي شخص تتوافر لديه إمكانية الولوج إلى الإنترنت. ويسهم ذلك في زيادة تأثير البحوث، الأمر الذي كشفت عنه الأدلة المتراكمة من أن المقالات المتاحة وفقا للوصول الحر يتم الاستشهاد بها أكثر من غيرها بنسبة حوالي من ٢٥-٢٥٠٪ وذلك في نفس الدورية وفي نفس السنة. ويستفيد الباحثون، كقراء، بتمكنهم على نحو متزايد من الوصول والإفادة من النصوص الكاملة لجميع الدراسات المنشورة بها في مجالات اهتمامهم، وليس فقط الدراسات المتاحة لهم عن طريق الاشتراكات التجارية التي يمكن لمؤسساتهم تحمل تكاليفها.

ما هي مزايا الوصول الحر التي تعود على [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة التمويل، أو المؤسسة الحكومية الوطنية]؟

أولاً: ستكون البحوث العلمية التي تجري في مؤسسة [يوضع هنا اسم المؤسسة]، في متناول الباحثين على الصعيد العالمي وبالتالي يتم التعرف عليها بصورة أفضل وتزيد معدلات الإفادة منها والاستشهاد بها. كما ستزداد رصانة الباحثين المتميزين من منسوبي [هذه المؤسسة]، وحتى الباحثين الأقل شهرة سوف يحظون بمزيد من الحضور والتأثير.

ثانيًا: ستكون كافة البحوث العلمية في [يوضع هنا اسم المؤسسة]، متاحة لجميع رواد الأعمال وللجمهور العام ممن تتوافر لديه إمكانية الولوج للإنترنت، وسيكون ذلك مفيدًا على الصعيدين التجاري والثقافي على حد سواء.

ثالثًا: أن البيانات المتعلقة بالوصول إلى هذه البحوث العلمية والإفادة منها والاستشهاد بها، ستصبح متاحة بشكل متزايد، وقابلة للتحليلات المناسبة بما يساعد في صياغة الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالباحثين والمؤسسات العلمية والأجهزة الحكومية.

ما الذى ينبغي إيداعه عندما يكون لدى الباحث دراسة علمية جاهزة للنشر؟

ينبغي إيداع المخطوطة النهائية للدراسة العلمية، وهي المسودة النهائية للباحث المقبولة للنشر في الدورية والتي تتضمن كافة التعديلات المطلوبة بعد عملية التحكيم.

إضافة إلى ذلك فإن إيداع مسودات الطبعات الأولية التي لم تخضع بعد للتحكيم هي موضع ترحيب، إذا ما رغب الباحث في حيازة قصب الأسبقية والتعرف على ملاحظات الأقران؛ إلا أن ذلك ليس شرطًا بطبيعة الحال. ويمكن أن يسمح الناشرون أيضًا في بعض الأحيان بإيداع نسختهم الخاصة المنشورة، والمتاحة في صيغة "إس جي إم إل" SGML أو "إكس إم إل" XML أو "بي دي إف" PDF ؛ وذلك أيضا موضع ترحيب لكنه ليس شرطًا.

متى ينبغي إيداع البحوث العلمية؟

ينبغي إيداع نسخة إلكترونية من مخطوطة المؤلف النهائية المدعمة جزئيًا أو كليًا من التمويل العام [أو يوضع هنا اسم مؤسسة التمويل] مباشرة بمجرد قبولها للنشر.

هل سيظل الباحثون قادرين على النشر في دورية من اختيارهم؟

سيكون للمؤلفين بالطبع حرية اختيار الدورية المناسبة لنشر دراساتهم العلمية، كما سيكون عليهم ضمان إيداع نسخة من الدراسة العلمية في شكلها النهائي والمحكم في المستودع المؤسساتي بمجرد قبولها مباشرة للنشر.

هل تنطبق السياسة على كافة الدراسات العلمية؟

تنطبق هذه السياسة على كافة الدراسات العلمية المؤلفة من قبل باحث أو أكثر، في حالة ما إذا كان الباحِث [عضوًا بهيئة التدريس، أو حاصلاً على منحة]. ويستثنى من ذلك الدراسات التي أُنجزت قبل تطبيق هذه السياسة، وأي دراسات أخرى ارتبط فيها عضو هيئة التدريس بترخيص غير متوافق مع السياسة أو اتفاق تنازل وذلك قبل اعتماد هذه السياسة.

لماذا تحتاج إلى حقوق غير حصرية لمقالتك؟

ستظل الحقوق المتصلة بمقالتك ملكًا لك إلى أن تتنازل عن أي منها أو جميعها إلى طرف آخر. ووفقاً لأحكام هذه السياسة فإنك تمنح المؤسسة الحقوق اللازمة لإتاحة المقالة نيابة عنك في المستودع، ولن تتمكن المؤسسة من القيام بذلك حتى تعهد إليها بتلك الحقوق. وتفرض المؤسسة فحسب الحصول على حقوق كافية لإتاحة عملك للجمهور، وسوف تظل بقية الحقوق الأخرى ملكًا لك لتتصرف فيها كما تشاء بما في ذلك الاتفاق

مع الناشر لأجل نشر العمل وبيعه نيابة عنك. وبموجب هذه الاتفاقية فإنك تفوض المؤسسة بإجازة نشر عملك وذلك قبل قيامك بتخويل أي حق من الحقوق لأي طرف ثالث.

أ ٢. ٢. ٢ النمط ٢ (ب): الحفاظ على الحقوق من قبل المؤسسة العلمية، أو مؤسسة التمويل، أو المؤسسة الحكومية (نموذج سياسة جامعة كويزلاند للتقنية)

يطبق هذا النوع من السياسات إذا كان واضع السياسة يملك فعلا حقوق العمل العلمي، أو كان على استعداد لذلك.

وتتوقع [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] من مؤلفي الدراسات العلمية تقديم تقارير عن البحوث العلمية المدعمة من التمويل العام، بغرض الإرتقاء بإمكانات الوصول إليها والإفادة منها ووضع نتائجها موضع التطبيق.

وتعد [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] هي مالكة حقوق التأليف للأعمال الصادرة عن [أعضاء هيئة التدريس، أو الحاصلين على المنح] أثناء تأديتهم لمهامهم [الوظيفية، أو البحثية].

وتتكفل [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] بحق نشر الأعمال العلمية الناتجة عن مؤلفيها. ويخضع هذا التكليف لترخيص دائم ونهائي وغير محدود ومعفي من الرسوم وغير حصري لصالح [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] لاستخدام هذه الأعمال في التدريس والبحث العلمي [وكذلك للأغراض التجارية]، واستنساخها ونشرها إلكترونيًا للأغراض غير التجارية عبر المستودع الرقمي المتاح وفقًا للوصول الحر لهذه [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية].

وإن إصدارة العمل العلمي التي يمكن لـ [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] إتاحتها عبر المستودع الرقمي، قد تكون النسخة المنشورة من قبل الناشر (فى حالة موافقته) أو النسخة النهائية المخطوطة بعد تحكيمها. ويمكن لـ [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] الموافقة على طلب الناشر كطرف ثالث على حظر نشر مخطوطة البحث عبر المستودع الرقمي لمدة ستة شهور أو أقل (من تاريخ النشر من قبل الناشر كطرف ثالث).

ويخضع أي اتفاق لاحق لنشر العمل العلمي، أو تنازل عن الحق في نشره، لشروط الترخيص غير الحصري المحددة سلفًا والمشار إليها هنا.

وتقوم [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو المؤسسة الحكومية] بالتوقيع على الوثائق الخاصة بالحصول على الملكية الكاملة للمؤلف في حق النشر المتضمن في حقوق تأليف هذا العمل، والترخيص غير الحصري لـ [المؤسسة العلمية، أو مؤسسة تمويل البحوث، أو أي جهة أخرى] في هذا العمل.

إجابات الأسئلة الأكثر تكراراً FAQs

ما هى مزايا الوصول الحر التي تعود على الباحثين؟

يستفيد الباحثون، كمؤلفين، أن تحظى دراساتهم العلمية بالبث على نطاق أكثر اتساعًا والتمكن من الاطلاع عليها من قبل أي شخص تتوافر لديه إمكانية الولوج إلى الإنترنت. ويسهم ذلك في زيادة تأثير البحوث، الأمر الذي كشفت عنه الأدلة المتراكمة التى توصلت إلى أن المقالات المتاحة وفقا للوصول الحر يتم الاستشهاد بها أكثر من غيرها بنسبة حوالى من ٢٥-٢٥٠٪ وذلك في نفس الدورية وفي نفس السنة. ويستفيد الباحثون، كقراء، بتمكنهم على نحو متزايد من الوصول والإفادة من النصوص الكاملة لجميع الدراسات المنشورة بها في مجالات اهتمامهم، وليس فقط الدراسات المتاحة لهم عن طريق الاشتراكات التجارية التى يمكن لمؤسساتهم تحمل تكاليفها.

ما مزايا الوصول الحر التى تعود على المؤسسة العلمية، أو مؤسسة التمويل، أو المؤسسة الحكومية الوطنية؟

أولاً: ستكون البحوث العلمية التي تجرى في مؤسسة [يوضع هنا اسم المؤسسة]، في متناول الباحثين على الصعيد العالمي وبالتالي يتم التعرف عليها بصورة أفضل وتزيد معدلات الإفادة منها والاستشهاد بها. كما ستزداد رصانة الباحثين المتميزين من منسوبي [هذه المؤسسة]، وحتى الباحثين الأقل شهرة سوف يحظون بمزيد من الحضور والتأثير.

ثانياً: ستكون كافة البحوث العلمية في [يوضع هنا اسم المؤسسة]، متاحة لجميع رواد الأعمال وللجمهور العام ممن يتوافر لديه إمكانية الولوج للإنترنت، وسيكون ذلك مفيدًا على الصعيدين التجاري والثقافي على حد سواء.

ثالثاً: أن البيانات المتعلقة بالوصول إلى هذه البحوث العلمية والإفادة منها والاستشهاد بها، ستصبح متاحة بشكل متزايد، وقابلة للتحليلات المناسبة بما يساعد فى صياغة الاستراتجيات والسياسات ذات الصلة بالباحثين والمؤسسات العلمية والأجهزة الحكومية.

ما الذى ينبغي إيداعه عندما يكون لدى الباحث دراسة علمية جاهزة للنشر؟

ينبغي إيداع المخطوطة النهائية للدراسة العلمية، وهي المسودة النهائية للباحث المقبولة للنشر في الدورية والتي تتضمن كافة التعديلات المطلوبة بعد عملية التحكيم. إضافة إلى ذلك فإن إيداع مسودات الطبعات الأولية التي لم تخضع بعد للتحكيم هي موضع ترحيب، إذا ما رغب الباحث في حيازة قصب الأسبقية والتعرف على ملاحظات الأقران؛ إلا أن ذلك ليس شرطًا بطبيعة الحال. ويمكن أن يسمح الناشرون أيضًا في بعض الأحيان بإيداع نسختهم الخاصة المنشورة، والمتاحة في صيغة "إس جي إم إل" SGML أو "إكس إم إل" XML أو "بي دي إف" PDF ؛ وذلك أيضا موضع ترحيب لكنه ليس شرطًا.

متى ينبغي إيداع البحوث العلمية؟

ينبغي إيداع نسخة إلكترونية من مخطوطة المؤلف النهائية المدعمة جزئيًا أو كليًا من التمويل العام [أو يوضع هنا اسم مؤسسة التمويل] مباشرة بمجرد قبولها للنشر.

هل سيظل الباحثون قادرين على النشر في دورية من اختيارهم؟

سيكون للمؤلفين بالطبع حرية اختيار الدورية المناسبة لنشر دراساتهم العلمية، كما سيكون عليهم ضمان إيداع نسخة من الدراسة العلمية في شكلها النهائي والمحكم في المستودع المؤسساتي بمجرد قبولها مباشرة للنشر.

هل تنطبق السياسة على كافة الدراسات العلمية؟

تنطبق هذه السياسة على كافة الدراسات العلمية المؤلفة من قبل باحث أو أكثر، في حالة ما إذا كان الباحِث [عضوًا بهيئة التدريس، أو حاصلاً على منحة]. ويستثنى من ذلك الدراسات التي أُنجزت قبل تطبيق هذه السياسة، وأي دراسات أخرى ارتبط فيها عضو هيئة التدريس بترخيص غير متوافق مع السياسة أو اتفاق تنازل وذلك قبل اعتماد هذه السياسة.

لماذا تحتاج الى حقوق غير حصرية لمقالتك؟

ستظل الحقوق المتصلة بمقالتك ملكًا لك إلى أن تتنازل عن أي منها أو جميعها إلى طرف آخر. ووفقاً لأحكام هذه السياسة فإنك تمنح المؤسسة الحقوق اللازمة لإتاحة المقالة نيابة عنك في المستودع، ولن تتمكن المؤسسة من القيام بذلك حتى تعهد إليها بتلك الحقوق. وتفرض المؤسسة فحسب الحصول على حقوق كافية لإتاحة عملك للجمهور، وسوف تظل بقية الحقوق الأخرى ملكًا لك لتتصرف فيها كما تشاء بما في ذلك الاتفاق مع الناشر لأجل نشر العمل وبيعه نيابة عنك. وبموجب هذه الاتفاقية فإنك تفوض المؤسسة بإجازة نشر عملك وذلك قبل قيامك بتخويل أي حق من الحقوق لأي طرف ثالث.

استبانة لاستطلاع الآراء

تقدر اليونسكو ملاحظاتكم القيمة، ونقدر لكم استقطاع لحظات من وقتكم لتقييم هذا الكتاب، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:.

١. الرجاء التقييم (بوضع علامة ✓) أمام العبارة المناسبة باستخدام المقياس الموضح أدناه والمكون من خمس نقاط ، وإبداء رأيك حول هذا التقييم .

١ = غير موافق على الإطلاق، ٢ = غير موافق، ٣= لست متأكدًا ، ٤= موافق، ٥= موافق بشدة

العبارة	١	٢	٣	٤	٥
الكتاب مفيد على وجه العموم	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
محتويات الكتاب منظمة في تسلسل منطقي مفيد.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
الأفكار والمفاهيم التى جرت مناقشتها ذات علاقة وقابلة للتطبيق.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
المبادئ التوجيهية للسياسات التي قدمها الكتاب مناسبة.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
الكتاب مكتوب بلغة وأسلوب سلس.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
جاء الكتاب حسب توقعاتي منه.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
يمكنني تطبيق الاستراتيجيات المقدمة في هذا الكتاب.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					
ساعدني الكتاب على التفكير في موضوع الوصول الحر إلى المعلومات العلمية والبحث العلمي.	☐	☐	☐	☐	☐
تعليقك:..					

٢. فيما يفيدك هذا الكتاب ؟ اختر ما يناسبك مما يلي:

- التسويق والترويج
- تطوير السياسات
- التدريب وورش العمل
- التدريس والتعليم
- تصميم وصياغة المشروعات
- المؤتمرات
- الاستخدام المرجعي اليومي
- البحوث العلمية
- كتابة التقارير/ إعداد الخطب
- أخرى (رجاء التحديد):

٣. الرجاء اختيار الوصف المناسب للمؤسسة التى تعمل بها، مما يلي:

- مؤسسة حكومية
- مؤسسة بحثية
- جامعة أو كلية
- منظمة غير حكومية
- منظمة دولية
- مؤسسة للنشر
- أخرى (رجاء التحديد):

٤. ما وظيفتك الرئيسة :

- باحث
- عضو هيئة تدريس
- اختصاصي معلومات
- صانع قرار
- مدير
- أخرى (رجاء التحديد):

٥. ما هو العدد التقريبي للأفراد العاملين في المؤسسة التي تنتسب إليها، ممن يتوقع أن يطالعوا هذا الكتاب ؟

....

٦. ما هو العدد التقريبي للأفراد الذين قد يطبقون ما في هذا الكتاب ؟

٧. ما هي نقاط القوة في رأيك في هذا الكتاب ؟ ولماذا ؟

....

٨. ما هو المطلوب في رأيك لتطوير هذا الكتاب ؟ وكيف ؟

....

٩. الرجاء إمدادنا ببعض المعلومات الشخصية عنك (اختياري):

الاســـم : ....

الوظيفة : ....

جهة العمل: ....

العنوان: ....

الدولـــة: ....

الهاتـف:..

الفاكـس: ....

البريد الإلكترونى : ....

١٠. فضلا إذا كان هناك أي تعليقات أخرى، رجاء إضافتها:

يرجى إرسال هذا النموذج بعد تعبئته إلى العنوان التالي:

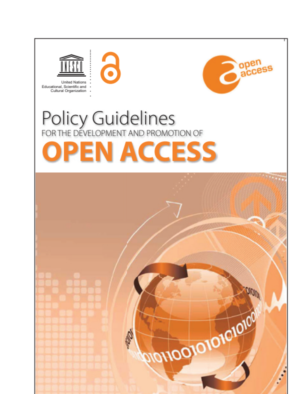
Director

Knowledge Societies Division

Communication and Information Sector

Unesco

1rue Miollis 75732 Paris cedex 15 France



مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

تنفذ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عددًا من المهام الموكلة إليها لبناء منظومة متكاملة ترعى وتحفز العلوم والتقنية والابتكار لجعل المملكة العربية السعودية في مصاف الدول المتقدمة القائمة على المعرفة.

عن الكتاب:

هذا الكتاب، الصادر عن اليونسكو، رؤية شاملة للسياسات الخاصة بتطوير وتعزيز الوصول الحر، ومراجعة واعية للواقع الحالي لهذا الأسلوب لإتاحة المعلومات، والمقصود به أن يكون أداة توجيهية لواضعي السياسات العلمية ومتخذي القرار على المستويين الوطني والدولي؛ كما أنه يمكن استخدامه من قبل الباحثين كنص أساس عن الوصول الحر والسياسات الخاصة به.

المؤلف:

د. آلما سوان

مستشارة ومتخصصة في مجال الاتصال العلمي. تقلدت مناصب إدارية وأكاديمية عديدة، ولها إسهاماتها العلمية البارزة في مجال الوصول الحر.

ترجمة:

د. سليمان بن سالم الشهري

دكتوراه في علوم الحاسب والمعلومات من جامعة استراتكلايد بالمملكة المتحدة. أستاذ إدارة المعلومات المساعد بكلية علوم الحاسب الآلي والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية. نائب مدير مركز التاريخ السعودي الرقمي، ومشرف قواعد المعلومات بدارة الملك عبدالعزيز، ومستشار غير متفرغ في عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

د. عبدالرحمن فراج

حاصل على دكتوراه الفلسفة في علم المعلومات من جامعة القاهرة. أستاذ مشارك في قسم علوم المعلومات بجامعة بني سويف – مصر. له إسهاماته النظرية والتطبيقية في الوصول الحر. مستشار وعضو في عدة مشروعات معلوماتية في النشر العلمي والموسوعات الإلكترونية والمستودعات الرقمية في مصر والسعودية والولايات المتحدة.

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
هاتف: ٠١١٤٨٨٣٤٤٤ – ٠١١٤٨٨٣٥٥٥
فاكس: ٠١١٤٨٨٣٧٥٦
ص.ب. ٦٠٨٦ الرياض ١١٤٤٢
المملكة العربية السعودية

إصدارات المدينة: publications.kacst.edu.sa
البريد الالكتروني: awareness@kacst.edu.sa
مطابع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
الرقم: ٣٧٠٧٠٥



www.kacst.edu.sa

KACST.ar KACST
KACST_ar KACST_ar
KACSTtv

VISION رؤية 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST